منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - البنك الدولي

العيش بالاستدانة: كيف يمكن للمؤسسات أن ترسم مسارا للتعافي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



مجموعة البنك الدولي

أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أبريل/نيسان 2021

أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (أبريل/نيسان)

العيش بالاستدانة: كيف يمكن للمؤسسات أن ترسم مسارا للتعافي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

مجموعة البنك الدولي

@**2021** البنك الدولي للإنشاء والتعمير / البنك الدولي

1818 H Street NW, Washington DC 20433

هاتف: 1000-473-202، موقع الإنترنت: www.worldbank.org

بعض الحقوق محفوظة

21 22 23 24 4 3 2 **1**

هذه المطبوعة هي نتاج عمل موظفي البنك الدولي مع إسهامات خارجية. ولا تشكِّل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة فيها بالضرورة وجهات نظر البنك الدولي، أو مجلس مديريه التنفيذيين، أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن البنك الدولي دقة البيانات الواردة في هذه المطبوعة. ولا تعني الحدود والألوان والمُسمّيات والمعلومات الأخرى المُبيّنة في أية خريطة بالمطبوعة أي حُكمٍ من جانب البنك على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد هذه الحدود أو قبولها.

وليس بهذا التقرير ما يشكل أو ما يعتبر قيداً على، أو تخلياً عن، الامتيازات أو الحصانات التي يتمتع بها البنك الدولي، فجميعها محفوظة على نحوٍ محدد وصريح.

الحقوق والإذن بالطبع والنشر



هذه المطبوعة متاحة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي، .(CC BY 3.0 IGO): http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo وبموجب هذا الترخيص، يحق لك نسخ، أو توزيع، أو نقل، أو اقتباس هذا العمل، بما في ذلك للأغراض التجارية، مع الالتزام بالشروط التالية:

نسبة العمل إلى المؤلف – يُرجى الالتزام بالصيغة التالية عند الاستشهاد بهذا العمل: روبرتا غاتي؛ دانيال ليدرمان؛ ها م. نجوين؛ سلطان عبدالعزيز التركي؛ راشيل يوتينغ فان؛ عاصف م. إسلام؛ كلاوديو ج. روخاس 2021. "العيش بالاستدانة: كيف يمكن للمؤسسات أن ترسم مسارا للتعافي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" تقرير *أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا* (أبريل/نيسان)، واشنطن: البنك الدولي. Doi: 10.1596/978-1-4648-1699-4. الترخيص: نسب المشاع الإبداعي CC BY 3.0 IGO

الترجمة – إذا قمت أنت بترجمة هذا العمل، يُرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية إلى جانب نسبة العمل لصاحبه: *هذه الترجمة ليست من وضع البنك الدولي وينبغي ألا تُعتبر ترجمة رسمية له. ولا يتحمل البنك الدولي أي مسؤولية عن أي محتوى أو خطأ في هذه الترجمة"*

الاقتباسات - إذا قمت بالاقتباس من هذا العمل، يُرجى إضافة صيغة إخلاء المسؤولية التالية جنباً إلى جنب مع نسبة العمل لصاحبه: *هذا اقتباس من عمل أصلي للبنك الدولي. ووجهات النظر والآراء المُعبَّر عنها في الاقتباس تقع مسؤوليتها حصرياً على عاتق كاتب الاقتباس أو كاتبيه وحدهم، ولا يُقرها البنك الدولي.*

محتوى يخص الغير - لا يمتلك البنك الدولي بالضرورة جميع مكونات المحتوى المتضمن في هذا العمل. ولذا، فإن البنك الدولي لا يضمن ألا يمس استخدام أي مُكوِّن منفرد مملوك لطرف آخر متضمن في هذا العمل أو جزء من هذا المُكوِّن بحقوق تلك الأطراف الأخرى. وتقع مخاطر أي دعاوى قد تنشأ عن مثل هذا المساس على عاتقك وحدك. وإذا أردت أن تعيد استخدام مُكوِّن من هذا العمل، فإنك تتحمل مسؤولية تحديد هل يقتضي الأمر الحصول على ترخيص لذلك الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق الملكية. ومن أمثلة المكونات، على سبيل المثال لا الحصر، الجداول والأشكال والصور.

ويجب توجيه جميع الاستفسارات عن الحقوق والتراخيص والأذون إلى إدارة مطبوعات البنك الدولي على العنوان التالي: World Bank Publications, The World Bank Group, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA، البريد الإلكتروني: pubrights@worldbank.org.

ISBN (نسخة إلكترونية): 978-1-4648-1699-4

DOI: 10.1596/978-1-4648-1699-4

صورة الغلاف: Royalty-free Shutterstock.com, Illustration ID: 98788745، تصوير Lightspring

جدول المحتويات

شكر وتقدير iv

الاختصارات والأسماء المختصرة..... v

تمهيـــــــــــد vi

عرض عام..... 2

الفصل الأول: أزمة متواصلة..... 6

1-1 الجائحة لا تزال متفشية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا..... 6

2-1 التداعيات الاقتصادية للجائحة 9

الآثار على مستوى الاقتصاد الكلي..... 9

الآثار المرتبطة بالفقر، وتوزيع الدخل، والآثار طويلة الأمد 12

رصيد المالية العامة والدين العام..... 15

الفصل الثاني: كيف يمكن للمؤسسات أن ترسم مسارا للتعافي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 21

2-1 أوجه التعارض بين الاحتياجات قصيرة الأجل والتكلفة طويلة الأجل للإنفاق الممول بالدين 21

الاحتياجات قصيرة الأجل..... 21

التكلفة طويلة الأجل..... 24

2-2 دور المؤسسات في تحديد المفاضلات..... 28

تحديد أولويات الإنفاق أثناء الجائحة - الشفافية والمراقبة..... 29

فاعلية التحفيز تعتمد على الحوكمة..... 30

تخفيف تكلفة الدين العام بعد الجائحة بطريقة تتسم بالشفافية والحوكمة 32

2-3 كيف تصوغ المؤسسات عملية التعافي..... 38

المراجع..... 39

المرافق 46

المرفق ألف 1: نمو الدين والناتج بعد الكوارث الطبيعية 46

المرفق ألف 2: الصدمات النفطية والجدارة الائتمانية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 48

المرفق ألف 3. نمو الديون والناتج حول إعادة الهيكلة..... 50

مرفق البيانات 53

قائمة الجداول

الفصل الأول: أزمة متواصلة.....6

الجدول 1-1: الإصابات بفيروس كورونا والفحوص لكل مليون شخص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.....7
الجدول 1-2: برامج التلقيح ضد فيروس كورونا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.....8

الفصل الثاني: كيف يمكن للمؤسسات أن ترسم مسارا للتعافي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 21

الجدول 2-1: الخصائص القطرية وحجم المضاعفات المالية.....31

المرافق.....46

الجدول ألف2-1: آثار العوامل العالمية والصدمات النفطية على مبادلات مخاطر الائتمان
في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.....49
جدول المرفق باء1: توقعات البنك الدولي بشأن النمو ورصيد المعاملات الجارية والمالية العامة 53
جدول المرفق باء2: نطاق التعديلات في توقعات البنك الدولي عن الاقتصاد الكلي.....54
جدول المرفق باء3: نظرة عامة على ديون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.....56
جدول المرفق باء4: خصائص اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.....57
جدول المرفق باء5: تقرير الدين العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.....58

قائمة الأشكال

الفصل الأول: أزمة متواصلة.....6

الشكل 1-1: مؤشر مديري المشتريات.....10
الشكل 1-2: توقعات إجمالي الناتج المحلي 11
الشكل 1-3: معدلات إيجابية الاختبارات وتخفيض توقعات النمو.....12
الشكل 1-4: الآثار التوزيعية لجائحة كورونا.....14
الشكل 1-5: التغيرات في الإيرادات والمصروفات الحكومية الحقيقية عام 2020 16
الشكل 1-6: متوسط الدين العام حسب مجموعة البلدان 16
الشكل 1-7: تحليل التغيرات في الدين العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2020 و2021 17
الشكل 1-8: مبادلات مخاطر الائتمان المتاحة لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 18
الشكل 1-9: توقعات إنتاج واستهلاك النفط 20

الفصل الثاني: كيف يمكن للمؤسسات أن ترسم مسارا للتعافي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 21

الشكل 2-1: نمو الدين العام والناتج بعد الكوارث الطبيعية..... 22
الشكل باء2-1: الدين العام في أوضاع الصراعات المسلحة..... 23
الشكل 2-2: الارتباط بين الدين العام ومدفوعات الفائدة والاستثمار الخاص..... 25
الشكل 2-3: متوسط النمو السنوي لنصيب الفرد في الفترة 2000-2019 في جميع البلدان المصنفة حسب ديون الحكومة المركزية عام 2000..... 27
الشكل 2-4: أسعار فائدة الكوبونات الخاصة بإصدارات الدين المقومة بالدولار خلال فترة الجائحة، حسب أجل الاستحقاق بالنسبة لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وشيلي، والبرازيل..... 28
الشكل 2-5: نمو إجمالي الناتج المحلي في لبنان والأردن 35
الشكل 2-6: النمو والحوكمة قبل إعادة الهيكلة..... 36
الشكل 2-7: نمو الناتج ونمو الديون قرب عمليات إعادة الهيكلة..... 38

المرافق..... 46

الشكل ألف1-1: الكوارث الطبيعية 1900-2020..... 46

قائمة الإطارات

الفصل الثاني: كيف يمكن للمؤسسات أن ترسم مسارا للتعافي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 21

الإطار 2-1 الصراعات والديون والنمو 23
الإطار 2-2 مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الديون..... 32

شكر وتقدير

تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو نتاج عمل مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين بإدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابعة للبنك الدولي. وأعد التقرير روبرتا غاتي (كبير الخبراء الاقتصاديين بالمنطقة)، ودانيال ليدرمان (نائب كبير الخبراء الاقتصاديين)، وها م. نغوين (رئيس الفريق)، وسلطان عبد العزيز التركي، وراشيل يوتينغ فان، وعاصف م. إسلام، وكلاوديو ج. روخاس.

وقدم توجيهات وتعليقات مفيدة كل من فريد بلحاج (نائب الرئيس للمنطقة) وكارمن راينهارت (نائب الرئيس وكبير الخبراء الاقتصاديين في مجموعة البنك الدولي)، وإريك لو بورغن، وكيفن كاري، ونانسي لوزانو غراسيا، وجيسكو س. هنتشل، وجبريلا عيسى، وغراسيلا كامينسكي، وستيفان ج. كويبيرل، وندير محمد، وستيفن بينينغ، وإسماعيل رضوان، وسيرجيو شموكلر، وآيات سليمان، ومارينا ويس.

ومما كان محل تقدير كبير المعلومات التي قدمها كل من مارك أهيرن، وداليا القاضي، وخالد الحمود، وسارة ب. النشار، وأمير مختار الثيبه، وخايمي دي بينيس بيانكي، وخافيير دياز كاسو، ودامير كوسيتش، وإيمانويل ف. كوفيلبير، وسيريل ديسبونتس، وروميو جاكي غانسي، ومايكل جيجر، وأوغو جنتيليني، وألكسندر حيدر، وناجي محمد أبو حمادة، ومنى حمدان، ووسام حراك، ويوهانس ج. هوغيفين، وسحر سجاد حسين، وريك إيمري تسوك إبوند، وأمينة العراقي، وروبير بو جاود، وأناستازيا جانزر - عراجي، وماجد كاظمي، وناوكو ك. كوجو، وشيرين مهدي، ووائل منصور، وأشواق ناطق مسيح، ومينه كونغ نغوين، وهارون أوندر، وأمين الرحمن، ونات رولينجز، وسعدية رفقات، وكريستينا وود، ومروان زويدي.

ونعرب عن الشكر لجيمس رو على تحرير النص. كل التقدير للمساعدة المقدمة من وحدة الترجمة والطباعة والوسائط المتعددة بإدارة الحلول المؤسسية العالمية في البنك الدولي. وقدم سواتي رايشودوري دعما إداريا رائعا.

الاختصارات والأسماء المختصرة

CDC	مراكز مكافحة الأمراض
CDS	مبادلات مخاطر الائتمان
COVAX	مرفق إتاحة لقاحات كورونا
COVID-19	الإصابة بفيروس كورونا (كوفيد-19)
DSA	تحليل استمرارية تحمل الدين
DSSI	مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الديون
EM-DAT	قاعدة بيانات الأحداث الطارئة الدولية
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
FOMC	لجنة السوق المفتوحة التابعة للاحتياطي الفيدرالي
G20	مجموعة العشرين للاقتصادات المتقدمة
GCC	مجلس التعاون الخليجي
GDD	قاعدة بيانات الدين الدولية
GDP	إجمالي الناتج المحلي
GHS	الأمن الصحي العالمي
IDS	إحصاءات الدين الدولية
IMF	صندوق النقد الدولي
MENA	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MPO	تقرير عن آفاق الاقتصاد الكلي والفقر
NPR	الإذاعة الوطنية العامة
OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
PMI	مؤشر مديري المشتريات
RHS	الجانب الأيمن
SOE	المؤسسات المملوكة للدولة
UAE	الإمارات العربية المتحدة
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
USEIA	إدارة معلومات الطاقة بالولايات المتحدة
VIX	مؤشر التقلبات التابع لبورصة خيارات مجلس شيكاغو
WEO	آفاق الاقتصاد العالمي
WHO	منظمة الصحة العالمية

تمهيـــــــــــد

ظهرت أولى حالات الإصابة بفيروس كورونا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قبل حوالي العام، ومنذ ذلك الحين والجائحة التي تفشت لاحقاً تعيث فساداً. فقد ضربت موجة من الإصابات القاتلة كل بلد تقريبا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وصحبها انهيار الاقتصاد مما أسفر عن طرد ملايين الأشخاص من العمل ودفع الكثيرين إلى هوة الفقر.

وتفشت جائحة كورونا في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في وقت عصيب. فقد بدأت بلدان كثيرة بالمنطقة عام 2020 بمعدل نمو منخفض بشكل مزمن، مع استمرار اختلالات الاقتصاد الكلي، وتحديات في مجال الحوكمة، بما في ذلك ضعف الشفافية. ولم تكن أنظمة الصحة العامة في بلدان المنطقة مستعدة لمواجهة هذه الجائحة.

واليوم، لا تزال منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مثلها مثل بقية مناطق العالم، تعيش في أزمة. لكن يمكن أن نرى بصيص أمل مع ظهور بعض الضوء في آخر النفق. إذ يجري حاليا إنتاج لقاحات لمكافحة فيروس كورونا، ويجري نشرها في بعض البلدان بوتيرة سريعة. أما النقص في الإمدادات الطبية فقد بدأت حدته تخف. وهناك شواهد على أن عمليات الإغلاق والتباعد الاجتماعي التي تسببت في الضائقة الاقتصادية قد ساعدت أيضا في الحد من انتشار الفيروس. وبعد الانكماش الحاد في إجمالي الناتج المحلي، من المتوقع أن يحدث قدر من التعافي في الاقتصاد العالمي واقتصاد المنطقة عام 2021.

لكن هذا التعافي لن يكون على الأرجح قوياً بما يكفي لإعادة الناتج في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى مستويات ما قبل الجائحة. كما أن القروض الضخمة التي اضطرت حكومات المنطقة إلى استدانتها لتمويل تدابير الحماية الصحية والاجتماعية الأساسية قد أسفرت عن زيادة حجم الديون الحكومية بشكل ملموس. ومن المتوقع أن يرتفع متوسط الدين العام في بلدان المنطقة بمقدار 8 نقاط مئوية، من حوالي 46% من إجمالي الناتج المحلي عام 2019 إلى 54% عام 2021. ومن الجدير بالذكر أنه من المتوقع أن يشكل متوسط الديون في البلدان المستوردة للنفط بالمنطقة نحو 93% من إجمالي الناتج المحلي عام 2021. وستظل الحاجة قوية إلى مواصلة الإنفاق، ومواصلة الاقتراض، في المستقبل القريب.

إن التضارب بين الاحتياجات القصيرة الأجل والعواقب الطويلة الأجل هو تضارب شديد الوضوح في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفيما يتعلق بالكثير من البلدان، فإن مدفوعات سداد الدين ضخمة ومتنامية. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن أسعار الفائدة العالمية في أدنى مستوياتها على الإطلاق، فإن بعض بلدان المنطقة لا تتمتع بإمكانية الوصول إلى الأسواق لأن جدارتها الائتمانية تُعتبر ضعيفة، في حين أن بعضها الآخر يضطر إلى تحمّل سعر فائدة مرتفع. فسوء الحوكمة والتوقعات الضعيفة للنمو تمنعها من الاستفادة من شروط الائتمان العالمية المواتية. نتيجة لذلك، قد تجد معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نفسها، في عالم ما بعد انحسار الجائحة، عالقة مع فاتورة خدمة الدين التي تستنزف موارد كان يمكن تخصيصها للتنمية الاقتصادية.

يبحث هذا التقرير في كل من التحديات الاقتصادية في المنطقة والمفاضلات المؤلمة التي سيتعين على الحكومات القيام بها في السنوات المقبلة. وليس أمامها خيار سوى مواصلة الإنفاق على الرعاية الصحية وتحويلات الدخل ما دامت الجائحة مستمرة. ومن شأن ذلك أن يحسّن المستوى الصحي لمواطنيها ويساعد على الحفاظ على الاستقرار المالي، لكنه سيضيف أيضاً إلى أعباء الديون المرتفعة بالفعل، وهو ما يعني اتخاذ قرارات معقدة على صعيد السياسات بعد انحسار الجائحة. فهل ينبغي على حكومات المنطقة أن توجه اهتمامها فوراً إلى توفير الحوافز المالية للاقتصاد المتعثر؟ هل ستحتاج إلى ذلك؟ قد يتيح الطلب المكبوت – خاصة من السياحة ومجالات السفر الأخرى – شرارة كافية لتنشيط الاقتصاد. وفي نهاية المطاف، سيتعين على بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التعامل مع الديون المتراكمة وتكلفتها، وسيتعين عليها خفض الديون إلى مستوى أكثر استدامة.

ويناقش التقرير خيارات السياسة المتاحة لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن بين الملاحظات البارزة الدور الهام الذي تؤديه المؤسسات القوية، التي تتميز بالفعالية والشفافية، في معالجة المفاضلات بين الاحتياجات القصيرة الأجل والتكلفة الطويلة الأجل للدين العام. ومن الممكن أن تزيد الحوكمة الرشيدة من فعالية الإنفاق المالي. ومن الممكن أن يؤدي تحسين شفافية الديون إلى خفض تكلفة الاقتراض عندما تحاول البلدان تمديد آجال ديونها. وحتى في الأجل القصير، ستساعد التحسينات في الحوكمة والشفافية خلال الجائحة. ومن شأن الاستثمار في الاختبارات والفحوص ومراقبة انتشار الأمراض وشفافية البيانات أن يحدّ من التكلفة الاقتصادية للجائحة. ومع تراجع الأزمة، ستساعد المراقبة الفعالة الشفافة والموثوقة للجائحة بالمنطقة في تعزيز الطلب من المصادر المحلية والأجنبية، مثل وصول السياح الأجانب.

إن المؤسسات القوية تشكل بعداً حاسماً في مساعدة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على إعادة بناء اقتصادات أقوى وأكثر مرونة. ويمكن إصلاحها وتعزيزها، حسب الحاجة، بتكلفة مالية محدودة، ومن ثم يمكن أن تساعد في تعزيز النمو في المنطقة على المدى الطويل. ومع خروج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من هذه الفترة العصيبة، يقف البنك الدولي على أهبة الاستعداد لمساعدة المنطقة، ليس فقط لتلبية الاحتياجات القصيرة الأجل للإغاثة في حالات الكوارث، بل أيضا لتدعيم المؤسسات إيذاناً ببدء سنوات أكثر إشراقا.

فريد بلحاج
نائب الرئيس
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
البنك الدولي

عرض عام

لا تزال منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مثلها مثل باقي أنحاء العالم، تواجه أزمة ناتجة عن تفشي الجائحة. ففي عام 2020، انكمش الناتج الحقيقي للمنطقة بنسبة 3.8%. ولن يكون التعافي المتوقع عام 2021 قويا على الأرجح بالدرجة الكافية للسماح للمنطقة باستعادة ما كانت عليه من مستوى النشاط الاقتصادي عام 2019، وبالتأكيد ليس هو المستوى الذي كان يتوقعه البنك الدولي قبل تفشي الجائحة.

فقد تراجعت الإيرادات الحكومية المعدلة حسب التضخم بالمنطقة بنسبة 24% عام 2020. وأدت أعمال الإغاثة في حالات الكوارث والضرورية أثناء هذه الجائحة، إلى جانب انخفاض الإيرادات، إلى زيادة تراكم الديون في منطقة كانت تعاني بالفعل من ارتفاع الدين العام. ويتوقع البنك الدولي أن يرتفع حجم الدين العام من 46% من إجمالي الناتج المحلي عام 2019 إلى 54% بحلول نهاية عام 2021. ومثل هذه الزيادة تشكل أسرع تراكم للدين العام كنسبة من الناتج في المنطقة في القرن الحادي والعشرين. ومن بين مجموعات البلدان بالمنطقة، فإن البلدان المستوردة للنفط تسجل أعلى مستويات الدين، حيث سيتراوح حول 93% من إجمالي الناتج المحلي عام 2021.

ومع انحسار الجائحة، سيظهر حتماً تعارض بين المكاسب المحتملة على المدى القصير والتكلفة المحتملة للإنفاق العام الممول بالدين على المدى الطويل.

فعلى المدى القصير، ثمة حاجة إلى الإنفاق من الموازنة العامة للتخفيف من آثار الجائحة، بما في ذلك تحويل الدخل لدعم استهلاك الأسر الأكثر تضرراً، والإنفاق الصحي على الاختبارات والعلاج والتحصين. ومع انحسار الجائحة، سيتعين على السلطات المالية أن تقرر ما إذا كان هناك ما يبرر إضافة تحفيز مالي لزيادة الطلب الكلي بغرض تسريع التعافي الاقتصادي بعد الجائحة.

ونظراً لأن هذه الجائحة تشترك في العديد من السمات مع الكوارث الطبيعية، فإن هذا التقرير يدرس الاتجاهات في نمو الدين العام والناتج في حالة الكوارث الطبيعية، وذلك لتوضيح كيف يمكن أن تساعد مصروفات المالية العامة المُمولة بالدين على تحقيق التعافي. وتشير الأدلة إلى أن نمو كل من الدين العام والناتج يرتفع في العادة بعد وقوع الكوارث بوتيرة أسرع مما يحدث في أي اقتصاد لا يشهد كوارث، مما يوضح كيف يمكن للتوسع في إنفاق الموازنة الممول بالدين أن يساعد في إعادة الإعمار الاقتصادي.

بيد أن الديون قد تكون مكلفة على الأجل الطويل، ولا سيما في الاقتصادات النامية. وعندما تقترض الحكومات، فإنها قد تزاحم استثمارات القطاع الخاص لأن ارتفاع أسعار الفائدة يزيد من تكلفة رأس المال على القطاع الخاص. وفي الواقع فإن العلاقة بين الاستثمار الخاص والدين العام كانت سلبية في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[1] خلال العقدين الماضيين. بالإضافة إلى ذلك، قد تصاحب المستويات المرتفعة للديون مدفوعات ضخمة من فوائد الديون، مما يحدّ تدريجيا من الحيز المتاح لأولويات الاستثمار العام الأخرى المُعززة للنمو. فعلى سبيل المثال، هناك عدد قليل من بلدان المنطقة يسدد بالفعل مدفوعات الفائدة بما يعادل حوالي 10% من إجمالي الناتج المحلي، ويشكل أكثر من 30% من إجمالي المصروفات العامة.

كما أن ارتفاع حجم الدين قد يكون خطيرا على المدى الطويل حيث يهدد الجدارة الائتمانية لبلدان المنطقة، ويؤثر على قدرتها على إعادة تمويل (أو تمديد) الديون المستحقة مستقبلا. إذا ما تحققت هذه المخاطر، فقد تؤدي إلى وضع اقتصادي مؤلم يتسم بخفض قيمة العملة، والتضخم المفرط، وهروب رأس المال، وفي النهاية أزمات الديون المكلفة. وتخلّف لبنان عن السداد في شهر مارس/آذار 2020 والأزمة القائمة في البلاد مثال مؤلم.

ويعرض التقرير أدلة قوية تشير إلى أن مستويات الدين المرتفعة إلى درجة لا تُهم بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي يمكن أن تضعف آفاق النمو على المدى الطويل. أما البلدان التي دخلت القرن الحادي والعشرين بنسب مرتفعة للدين إلى إجمالي الناتج المحلي فقد كانت تسجل نموا بوتيرة أبطأ في العادة على مدى العقدين التاليين منه في البلدان التي تتمتع بأعباء ديون أقل. وتتضح البيانات في البلدان

1 خلال التقرير بأكمله، يشير مصطلح البلدان النامية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بالمنطقة.

النامية. فإن الاقتصادات الواقعة في الثُليث الأعلى من حيث نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي عام 2000 عادةً ما تسجل معدلات نمو لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي أقل حوالي نقطة مئوية سنويا عن نمو ثلثي الاقتصادات النامية في السنوات العشرين المقبلة.

ويبدو أن التضارب بين الاحتياجات القصيرة الأجل والتكلفة الطويلة الأجل للتمويل بالدين أشد حدة في الاقتصادات النامية عنه في الاقتصادات المرتفعة الدخل. ففي الاقتصادات المتقدمة، من المتوقع أن تبقي السياسة النقدية التيسيرية والمدخرات المتنامية على أسعار الفائدة منخفضة، مما يجعل الاقتراض الحكومي الذي يمكن أن يساعد في تمويل الأنشطة المعززة للنمو اختيارا أفضل. وتشير الأدبيات الأكاديمية عموماً إلى أن الاقتصادات المتقدمة أكثر "تحملاً للديون" من الاقتصادات النامية واقتصادات الأسواق الناشئة (راينهارت وآخرون، 2003). أي أن بوسعها أن تستمر في الاقتراض حين تكون مستويات الدين مرتفعة دون وجود تهديدات بانخفاض شديد في مستوى النمو. وتتوافق البيانات التي تم جمعها لأغراض هذا التقرير، من ثمّ، مع هذه الفرضية.

أما فيما يتعلق بالاقتصادات النامية، بما فيها البلدان النامية بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن التعارض بين الدين والنمو واضح. ويتحمل العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال هذه الجائحة تكلفة اقتراض أعلى مما تتحمله الاقتصادات الأخرى على الرغم من أن أسعار الفائدة العالمية في مستويات منخفضة تاريخيا. فقد ارتفعت مؤشرات مخاطر التخلف عن السداد في العديد من بلدان المنطقة ارتفاعا حادا خلال عام 2020 ولم يعُد بعضها إلى مستوياتها قبل تفشي الجائحة. وقد يرجع ذلك إلى أن العديد من بلدان المنطقة بدأت عام 2020 ومستوى ديونها مرتفع مع انخفاض مزمن في معدلات النمو مقارنة بأقرانها حول العالم، في حين أنها تواجه أيضا تحديات مؤسسية ملحوظة مثل ضعف الشفافية والإدارة العامة. وربما كانت أوجه الضعف هذه والقائمة من قبل قد رفعت من التكلفة الطويلة الأجل لتراكم الدين العام.

فما الذي يمكن لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تفعله للقضاء على التضارب بين الأهداف القصيرة الأجل والمخاطر الطويلة الأجل لارتفاع الدين العام؟

يتناول الفصل الثاني هذه المسألة بمناقشة خيارات السياسة العامة خلال ثلاث مراحل متميزة من التعافي الاقتصادي، هي كالتالي:

- أولويات الإنفاق خلال الجائحة
- برامج التحفيز المالي مع انحسار الجائحة
- التخفيف من التكلفة المحتملة لفرط الديون المتراكمة في الأجل المتوسط.

وتبرز مسائل الإدارة العامة والشفافية بوصفها العناصر المركزية في جميع المراحل الثلاث.

تحديد أولويات الإنفاق أثناء الجائحة

في حين أن الجائحة لا تزال متفشية، فإن الإنفاق من الموازنة ربما يُستخدم على أفضل نحو لحماية رفاهة الأسر المحرومة والاستثمار في الصحة العامة. وتترتب على الجائحة آثار غير متناسبة على الأسر الفقيرة لأنها أضعف صحةً وأقل احتمالاً لتطبيق تدابير التباعد الاجتماعي. ويعد دعم استهلاك الأسر الأشد تضرراً هدفا أساسيا للإنفاق من الموازنة في ذلك الوقت. وقد اتخذت بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إجراءات غير مسبوقة لدعم الفئات الأكثر حرمانا. ومما يبعث على التفاؤل أن التحويلات النقدية جيدة الاستهداف إلى حد معقول، وإن كان هناك مجال للتحسين. وتشير أدلة مستقاة من مسوح هاتفية جرت في المنطقة إلى أن النسبة المئوية للمستفيدين من بين أشد الأسر فقرا أكبر منها من بين الأسر التي تتصدر قائمة التوزيع. وسيتعذر على الأرجح استخدام الإنفاق من الموازنة لتحفيز الطلب الكلي مادام خطر التعرض لفيروس كورونا قائماً، لذات السبب وهو أن التباعد الاجتماعي والتنقل المحدود لا يزالان هما الأساس للتغلب على هذه الجائحة.

كما أن الاستثمار في مجال الصحة العامة، بوصفه استجابة قصيرة الأجل للجائحة، قد يحقق مكاسب على المدى الطويل. ومع توفر اللقاحات، من المهم التخطيط لحملات تلقيح فعالة وتنفيذها. ولن يؤدي الاستثمار الملائم في التلقيح إلى الحد من خطر نشوب أزمة

طويلة الأمد وإلى التعجيل بوتيرة التعافي الاقتصادي فحسب، بل سيعزز أيضاً البنى التحتية للصحة العامة على المدى الطويل. وتشير الحسابات التقريبية لتكلفة ومنافع الاستثمار في برامج التلقيح، والتي ينبغي تفسيرها بقدر من الشك، إلى أن نسبة المنفعة إلى التكلفة قد تكون ضخمة، حوالي 1:78 إذا قامت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتطعيم 20% من سكانها بالأسعار الجارية التي اقترحها مرفق إتاحة لقاحات فيروس كورونا COVAX، وهو مرفق متعدد الأطراف لتوجيه لقاحات كورونا إلى البلدان الفقيرة والمتوسطة الدخل.

كما أن الاستثمار في اختبارات الفيروس والرقابة العامة يحدّ فيما يبدو من التكلفة الاقتصادية للجائحة. وتشير الأدلة الأولية إلى أن البلدان، التي لديها معدلات إيجابية مرتفعة للاختبارات، قد عانت من انخفاض أعلى في النمو. ويشير ارتفاع معدل إيجابية الاختبارات إلى خروج الجائحة نسبياً عن نطاق السيطرة وقد يكشف عن إستراتيجية بطيئة أو غير فعالة لمراقبة الصحة العامة. ولسوء الحظ، فإن العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إما أنه لديها معدلات إيجابية عالية (أعلى من المستوى المرجعي البالغ 5% والذي حددته منظمة الصحة العالمية) أو أنها لا تقدم تقارير موثوقة عن بيانات الاختبارات. لكن من الجدير بالذكر أن العديد من البلدان المرتفعة الدخل في المنطقة كانت في طليعة بلدان العالم التي استخدمت الاختبارات في مراقبة المرض وفي تنفيذ برامج التلقيح.

برامج التحفيز المالي مع انحسار الجائحة

ستقرر بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قريبا ما إذا كانت ثمة مبررات لضخ حوافز مالية إضافية بعد أن تخف حالة الطوارئ الصحية العامة. إن الشروع في التحفيز الإضافي في هذا الوقت لن يحدث بدون مخاطر.

أولا، قد ينتعش النمو الاقتصادي دون برامج تحفيز مالي. فقد يرتفع الإنفاق الاستهلاكي وإنفاق قطاع الشركات سريعا بعد أن يتضح أن المخاطر الصحية قد هدأت حدتها (كروغمان، 2020؛ ولي، 2020). ويشار إلى هذه الظاهرة في المناقشة الحالية بأنها "طلب محصور". وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سيعتمد مدى انتعاش هذا الطلب المحصور، لا سيما من مصادر الطلب الخارجية كالسياحة، على الأرجح على مدى الفعالية والشفافية في مراقبة الجائحة من جانب الحكومات.

ثانيا، قد يصبح التحفيز المالي غير فعال، بل قد ينجم عنه نتائج عكسية، في بلدان تسجل ارتفاعا في حجم ديونها، مثل العديد من البلدان المستوردة للنفط بالمنطقة. وتشير أبحاث مُحكّمة منشورة إلى أنه عندما يرتفع الدين العام، فإن ما يسمى بالمضاعف المالي - التأثير على إجمالي الناتج المحلي من الإنفاق الإضافي - يمكن أن يكون صفراً (هويدروم وآخرون، 2020). وبالتالي، فإن التكلفة القصيرة الأجل لضبط أوضاع المالية العامة قد تكون أيضا ضئيلة، كما أن الضبط المدروس قد يشكل الموقف المفضل على صعيد السياسة العامة في الاقتصادات التي ترتفع فيها نسب الدين العام ارتفاعا شديدا.

ثالثا، في حين أن الاستثمارات العامة، مثل مشاريع البنية التحتية، قد تكون هي الأداة المُختارة، فقد حذرت دراسات من أن تأخر التنفيذ يمكن أن يؤدي إلى مضاعف مالي محدود على المدى القصير. والأهم من ذلك أن المكاسب الاقتصادية من مشاريع الاستثمار العام يمكن أن يعوقها سوء الإدارة، مما يحدّ من كفاءة الاستثمار العام. ويبدو أن هذا هو الحال في عينة كبيرة من البلدان الأوروبية (إزكيردو وآخرون، 2019). ولذلك، ففي البلدان التي تعاني قدرات مؤسسية متدنية وانخفاض مستويات الشفافية، يمكن أن يقترب مضاعف الاستثمار العام من الصفر على المدى القصير والطويل على السواء، الأمر الذي يعزز الحاجة إلى إجراء إصلاحات لتحسين إدارة قرارات الاستثمار العام.

بدلاً من ذلك، فإن الإنفاق المالي المُوجه يمكن أن يساعد في علاج الآثار الاقتصادية السلبية الناجمة عن الأزمة. ففي الأوقات التي تتسم بمحدودية إيرادات المالية العامة وتزايد حدة الطلب الاجتماعي على المساعدات الحكومية، من الأفضل التركيز على تلك الآثار السلبية التي قد تكون لها عواقب طويلة الأمد. فعلى سبيل المثال، قد تمنع القيود المالية الشركات من ضخ الاستثمارات اللازمة للعودة إلى السوق. وبالمثل، قد يواجه العمال الذين أصبحوا عاطلين عن العمل أو في حالة بطالة جزئية أثناء الأزمة تخفيضات طويلة الأجل في فرص العمل وفي الأجور. وفي هذه الأوضاع، قد يساعد الإنفاق الحكومي المُوجه، مثل القروض المدعومة والتدريب على العمل، على علاج الأضرار الاقتصادية الناجمة عن الجائحة، وهو ما قد يعرقل التنمية على المدى الطويل. وبالمثل، فإن الاستثمار في التعليم الذي قد يساعد الأطفال المحرومين على استرداد ما فقدوه من تحصيل دراسي خلال الجائحة قد يؤدي إلى تفادي خسائر باهظة في الأجل الطويل في رأس المال البشري.

تخفيف تكلفة الديون بعد انحسار الجائحة

ستبرز التكلفة المرتفعة للديون على الأرجح في نهاية الأمر، وربما حتى في الأجل القصير. وربما كان يجب على بلدان المنطقة اتخاذ إجراءات لخفض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي بعد فترة وجيزة من تفشي الجائحة، حتى وإن كان الناتج أقل من إمكاناته.

وكما ذكرنا آنفا، يمكن لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المثقلة بالديون أن تدرس نهجا يرمي إلى خفض الديون وتراكمها يجمع بين إعطاء الأولوية لبنود الإنفاق الأكثر فعالية وتحسين الإدارة العامة فيما يتعلق بقرارات الاستثمار. وفي البلدان المثقلة بالديون، يمكن للقطاع الخاص أن يشجع الضبط المدروس لأوضاع المالية العامة.

ويمكن لبلدان المنطقة أيضاً أن تسعى إلى تمديد سداد الديون بشروط أكثر ملاءمة. وبذلك، يتعين عليها أن تعزز آفاق نموها في الأجل الطويل. وربما كان الأكثر أهمية أن الشفافية قد تساعد بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بتحسين الإبلاغ عن الديون ورصد أوجه الضعف في الأسواق المالية. وتشير أبحاث منشورة إلى أن مثل هذه التدابير يمكن أن تخفض تكلفة الاقتراض (كادي، 2005، وتشوي وهاشيموتو، 2018).

وإذا لم يتسن تمديد سداد الديون، فسوف تضطر بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المثقلة بالديون إلى المخاطرة بإعادة هيكلة الديون، وهي عملية مكلفة، إذ تشير الشواهد الواردة في هذا التقرير إلى أن عمليات إعادة الهيكلة الاستباقية، التي يقرر فيها بلد ما الدخول في مفاوضات مع دائنيه الخارجيين قبل أن يتخلف عن سداد أي دفعة، هي أقل تكلفة من عمليات إعادة الهيكلة اللاحقة للتعثر. وللأسف، تشير الأدلة الواردة في هذا التقرير أيضا إلى أن البلدان المثقلة بالديون ستدخل على الأرجح إما في عمليات استباقية لإعادة الهيكلة أو عمليات لإعادة الهيكلة بعد التخلف عن السداد مع انخفاض معدل النمو وضعف الإدارة العامة. وقد بدأ العديد من البلدان المستوردة للنفط بالمنطقة عام 2020 بمستوى منخفض من النمو وضعف الإدارة العامة مقارنة ببلدان لم تشهد فترات من أزمات الدين.

إن النمو الاقتصادي، باختصار، هو أكثر الطرق استدامة لخفض الدين العام، لكنه هو أيضاً الأكثر صعوبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لأنه يتطلب إصلاحات هيكلية لزيادة الإنتاجية وإتاحة فرص العمل للمواطنين. ويعاني العديد من بلدان المنطقة من خصائص تجعل برامج التحفيز المالي غير فعالة. وفي مثل هذه الأوضاع، قد يرغب صانعو السياسات في دراسة تطبيق إصلاحات في المالية العامة في وقت مبكر من مرحلة التعافي. ولعل الأهم من ذلك أن الإصلاحات المؤسسية الرئيسية التي تساعد على رفع مستوى شفافية الديون وجودة الاستثمارات العامة يمكن تنفيذها فوراً بتكلفة مالية محدودة. كما أنها تبشر بتعزيز النمو على المدى الطويل. ومن ثمّ، فقد تساعد المؤسسات على رسم مسار لتعافٍ دائم في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الفصل الأول: أزمة متواصلة

النقاط الرئيسية للفصل الأول

- لا تزال اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعيش في أزمة. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن إجمالي الناتج المحلي للمنطقة سينكمش 3.8% عام 2020 قبل أن يرتفع 2.2% عام 2021.
- أدت العائدات الحكومية المتناقصة، إلى جانب الحاجة إلى دعم الأسر الضعيفة وغير ذلك من الاستجابات على صعيد السياسات العامة للتصدي لجائحة فيروس كورونا، إلى زيادة الدين العام في مختلف أنحاء المنطقة. ويتوقع البنك الدولي أن يرتفع عبء الدين العام بالمنطقة من 46% من إجمالي الناتج المحلي عام 2019 إلى 54% عام 2021، وأن يرتفع الدين على البلدان المستوردة للنفط إلى 93%.
- تواجه بلدان المنطقة، التي دخلت الأزمة بمعدل نمو منخفض بشكل مزمن وارتفاع حجم الدين وضعف الحوكمة، مفاضلات صعبة يصاحبها تراكم الدين. ويمكن للإصلاحات المؤسسية والشفافية أن تساعدا على رسم مسار قوي للتعافي.

1-1 الجائحة لا تزال متفشية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أغرقت جائحة كورونا العالم في أزمة. فقد أصاب الفيروس مئات الملايين من البشر، وأودى بحياة ملايين آخرين، وعطّل الاقتصادات في جميع أنحاء العالم. وسجلت المنطقة ما يربو على خمسة ملايين إصابة بفيروس كورونا حتى نهاية شهر فبراير/شباط 2021.

وفي غياب اللقاحات، لجأت البلدان إلى طرق مختلفة لكبح العدوى من بينها عمليات الإغلاق واستخدام الكمامات على نطاق واسع والتباعد الاجتماعي. وقد اعتمد النجاح في كبح العدوى مبكرا على الاستخدام الواسع النطاق للاختبارات والفحوص، وتعقب المخالطين، وعزل الحالات التي ظهرت عليها أعراض والتي لم تظهر عليها أي أعراض. وأكد عدد من الدراسات الجديدة على فوائد الاختبارات والفحوص في إنقاذ الأرواح وموارد الرزق (ريد وآخرون، 2021؛ دي والك وآخرون، 2020). وبدورها تعتمد القدرة على استخدام الفحوص وتعقب المخالطين على نطاق واسع على قوة مراقبة الصحة العامة والتواصل الواضح والشفاف من جانب الحكومات. وأتاح إصدار بيانات تتسم بالشفافية والموثوقية عن انتشار الفيروس للمواطنين تعديل سلوكياتهم للحد من احتمالات الإصابة. إن توفر اللقاحات الآن يبعث الآمال في إمكانية الوصول إلى مناعة القطيع ومن ثمّ تجنب المزيد من الوفيات، واستعادة النشاط الاقتصادي، ودرء مخاطر تفشي الجائحة مستقبلا. لكن التوسع السريع في عملية التلقيح يعتمد أيضا على الشفافية والقدرات التنظيمية لأنظمة الصحة العامة.

غير أن نظم الصحة العامة في بلدان المنطقة تتسم عادة بالضعف النسبي. والواقع أن أداء بلدان المنطقة كان هزيلا على مؤشر الأمن الصحي العالمي، الذي يقيس الاستعداد لمواجهة الأوبئة والجوائح.[2] وحتى عام 2019، جاءت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المركز الأخير بين مناطق العالم في مكونين من مكونات المؤشر في غاية الأهمية لمكافحة الجائحة، هما: "القوة العاملة في علم الأوبئة" و"الاستعداد للطوارئ وتخطيط الاستعداد لها". فكثير من البلدان كان إنفاقها محدودا على تمويل الصحة العامة طوال عقود. ووفقا لبيانات منظمة الصحة العالمية، أنفقت بلدان مثل مصر والعراق 5% أو أقل من الموازنة العامة على الصحة اعتبارا من عام 2017.[3]

2 اشترك في وضع هذا المؤشر كل من مبادرة التهديد النووي، ومركز جونز هوبكنز للأمن الصحي، ووحدة المعلومات التابعة لمجلة إيكونوميست. ويتألف المؤشر من ست فئات، هي: الوقاية؛ والكشف والإبلاغ؛ والاستجابة السريعة؛ والنظام الصحي؛ والامتثال للمعايير الدولية؛ وبيئة المخاطر.

3 قاعدة بيانات منظمة الصحة العالمية للإنفاق على الصحة: https://apps.who.int/nha/database/ViewData/Indicators/en .

ومع ذلك، فإن بعض النظم الصحية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كانت مجهزة جيدا، لا سيما تلك القائمة في دول مجلس التعاون الخليجي - البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات. وتأتي البحرين والإمارات بين بلدان العالم التي تشهد أعلى معدل للفحوص بالنسبة إلى عدد السكان. وقامت دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى لبنان والأردن، بإجراء فحوص كنسبة من السكان أكثر من بقية بلدان المنطقة (انظر الجدول 1-1). ومن المؤسف أن كثيرا من بلدان المنطقة تشهد إما معدلات مرتفعة من النتائج الإيجابية لفحوص الكشف عن فيروس كورونا (عندما يكون أكثر من 5% من الاختبارات إيجابية، وفقا لمنظمة الصحة العالمية) أو لا تجري فحوصا يمكن التعويل عليها أو لا تبلغ عن النتائج (انظر الجدول 1-1). وفي البلدان المنكوبة بالصراعات، مثل سوريا واليمن، يؤدي ضعف القدرة على إجراء الفحوص إلى عدم الإبلاغ عن الإحصائيات الخاصة بالنتائج وانخفاض عدد الحالات الإيجابية المسجلة، وهو ما قد يرسم صورة مضللة عن انخفاض العدوى. رغم ذلك، فإن أدلة من اختبارات للأجسام المضادة في بلدان مرتفعة الدخل وبلدان نامية تشير إلى أن انتشار فيروس كورونا أعلى كثيرا بصورة عامة مما تشير إليه بيانات الاختبارات الرسمية بسبب عدم الإبلاغ عن حالات.[4]

الجدول 1-1: الإصابات بفيروس كورونا والفحوص لكل مليون شخص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

	البلد	الفحوص/لكل مليون شخص	الحالات/لكل مليون شخص	الحالات/الفحوص (%)
مجلس التعاون الخليجي	قطر	593,580	61,866	10.42
	الإمارات	3,547,569	44,141	1.24
	الكويت	455,811	50,772	11.14
	البحرين	1,958,570	77,991	3.98
	السعودية	415,389	10,937	2.63
	عُمان	298,120	29,004	9.73
بلدان أخرى مُصدِّرة للنفط	ليبيا	117,877	21,850	18.54
	العراق	187,298	19,426	10.37
	إيران	143,463	21,248	14.81
	الجزائر	-	2,615	-
	سوريا	-	978	-
	اليمن	-	113	-
البلدان المستوردة للنفط	لبنان	498,091	64,610	12.97
	الأردن	533,072	52,108	9.77
	جيبوتي	123,188	6,599	5.36
	الضفة الغربية وقطاع غزة	262,956	43,123	16.40
	المغرب	157,616	13,209	8.38
	تونس	89,342	20,635	23.10
	مصر	-	1,884	-

المصدر: مؤشر تعقب الأزمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا استنادا إلى بيانات موقع وورلد ميتر (https://www.worldometers.info/coronavirus/).
ملاحظة: هذه البيانات حتى 21 مارس/آذار، 2021. "-" تشير إلى أن البلد لا يعلن عن بيانات الاختبارات. ولا تتماشى البيانات بالضرورة مع الإحصاءات الرسمية التي تعلنها الحكومات.

تتفاوت آفاق حملات التلقيح في بلدان المنطقة. وحصلت دول مجلس التعاون الخليجي على اللقاحات قبل معظم البلدان الأخرى، وتأتي الإمارات و البحرين في المقدمة. فحتى يوم 21 مارس/ آذار 2021، تم تلقيح 74% من سكان الإمارات و38% من سكان البحرين، وتأتي بقية بلدان المنطقة بعدهما (انظر الجدول 2-1). كما تستفيد دول المجلس من التكنولوجيا لتسهيل برامج التلقيح، مثل تطبيقات حجز وحدات التلقيح المتنقلة في البحرين. واعتمدت بعض بلدان المنطقة المتوسطة والمنخفضة الدخل على التعاون الدولي والمساندة المقدمة من برامج اللقاحات العالمية (مثل كوفاكس).[5] وعلى الرغم من أن غالبية البلدان النامية بالمنطقة وقعت عقودا مع شركات إنتاج اللقاحات، فإن المغرب فقط هو الذي شرع في برنامج للتلقيح لجزء كبير من السكان (انظر الجدول 1-2).

ومن المتوقع أن تساعد اللقاحات أي بلد على السيطرة على انتشار الفيروس، مما يمهد الطريق أمام تعافي الاقتصاد. وتشير الأدلة الأولية إلى منافع كبيرة جدا من تطعيم السكان على نطاق واسع. وتشير الحسابات البسيطة إلى أنه، بالإضافة إلى المنافع من حيث إنقاذ الأرواح،

4 انظر مؤشر البنك الدولي عن تعقب الأزمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وغيره من الأدبيات ذات الصلة.
5 كوفاكس (مرفق إتاحة لقاحات كورونا) هو مبادرة متعددة الأطراف لمنح البلدان الفقيرة إمكانية الحصول على اللقاحات. ومن بين المجموعات المشاركة في المبادرة التحالف العالمي للقاحات والتحصين، ومنظمة الصحة العالمية، وتحالف ابتكارات الاستعداد لمواجهة الأوبئة.

تبلغ نسبة المنفعة إلى التكلفة 1:78 تقريبا، إذا قامت بلدان المنطقة بتلقيح 20% من سكانها بأسعار كوفاكس الحالية (أهوجا وآخرون، 2021). غير أن هذه الحسابات ليست خالية من العيوب. وتُحسب المنافع بوصفها الانخفاض في معدلات النمو المتوقعة لإجمالي الناتج المحلي لعامي 2020 و2021 بالنسبة إلى التوقعات قبل الجائحة. واستشرافا للمستقبل، وحيث إن نسبة كبيرة من السكان قد أصيبت بالفعل، فإن المكاسب الاقتصادية المتوقعة من التطعيمات قد تكون أقل قليلا مما تشير إليه هذه الحسابات. رغم ذلك، فإن منافع عمليات التلقيح الفعالة بالنسبة إلى تكلفة عدم التلقيح هائلة على الأرجح.

الجدول 1-2: برامج التلقيح ضد فيروس كورونا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

	البلد	% من السكان	جرعات التلقيح التي تم توزيعها	عقود اللقاحات	المشاركة في التجارب السريرية للقاحات (نعم/لا)	استيراد اللقاحات من خلال مرفق كوفاكس (نعم/لا)
مجلس التعاون الخليجي	قطر	%20.64	594613 حتى 14مارس/آذار	فايزر-بايونتيك ومودرنا	لا	نعم
	الإمارات	%73.80	7.3 مليون حتى 14 مارس/آذار	سينوفارم وفايزر	نعم	نعم
	الكويت	%8.43	360000 حتى 8 مارس/آذار	مليون جرعة من فايزر-بايونتيك وأسترازينيكا	لا	نعم
	البحرين	%38.39	653236 حتى 17 مارس/آذار	فايزر-بايونتيك، وسينوفارم، وأسترازينيكا	نعم	لا
	السعودية	%9.16	3.19 مليون حتى 18 مارس/آذار	فايزر-بايونتيك	نعم	نعم
	عُمان	%2.15	109844 حتى 17 مارس/آذار	370000 جرعة من فايزر-بايونتيك	لا	لا
بلدان أخرى مُصدِّرة للنفط	ليبيا	-	-	التعاقد مع منظمة الصحة العالمية على 9.6 مليون جرعة لقاح	لا	لا
	العراق	-	-	1.5 مليون جرعة من فايزر-بايونتيك 1 مليون سبوتنيك، سينوفارم	لا	نعم
	إيران	%0.15	124193 حتى 19 مارس/ آذار	سبوتنيك في	لا	لا
	الجزائر*	%0.60	280000 حتى 14 مارس/آذار	سبوتنيك في، وأسترازينيكا، وسينوفارم	لا	نعم
	سوريا	-	-	الحصول على 5000 جرعة	لا	نعم
	اليمن	-	-	الحصول على 2.3 مليون جرعة من كوفاكس	لا	نعم
البلدان المستوردة للنفط	لبنان	%2.03	138420 حتى 20 مارس/آذار	2.1 مليون جرعة من فايزر-بايونتيك	لا	نعم
	الأردن	%2.67	272648 حتى 14 مارس/آذار	ثلاثة ملايين جرعة من فايزر-بايونتيك	نعم	نعم
	جيبوتي	-	-	سبوتنيك في	لا	نعم
	الضفة الغربية وقطاع غزة	-	-	تسليم 37440 جرعة من فايزر-بايونتيك و24000 جرعة من أسترازينيكا عبر كوفاكس	لا	نعم
	المغرب	%18.12	6.69 مليون حتى 20 مارس/آذار	65 مليون جرعة من سينوفارم وأسترازينيكا	نعم	نعم
	تونس	%0.01>	12496 حتى 12 مارس/آذار	مليونا جرعة من فايزر-بايونتيك ومليون جرعة من سبوتنيك	لا	نعم
	مصر	%0.01>	1315 حتى 30 يناير/كانون الثاني	40 مليون جرعة من سينوفارم وأسترازينيكا	نعم	نعم

المصدر: البنك الدولي، مؤشر تعقب الأزمة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا استنادا إلى بيانات بشأن التطعيم من قاعدة عالمنا في البيانات (https://ourworldindata.org/covid-vaccinations).
*البيانات عن الجزائر من منظمة الصحة العالمية.
ملاحظة: هذه البيانات حتى 21 مارس/آذار، 2021. البيانات لا تتماشى بالضرورة مع الإحصاءات الرسمية التي تعلنها الحكومات.

2-1 التداعيات الاقتصادية للجائحة

لا يحصد الفيروس الأرواح وحسب. فقد كانت له تداعيات اقتصادية وخيمة. وشهدت بلدان المنطقة صدمات سلبية على جانبي العرض والطلب (أرزقي وآخرون 2020ج). وجاءت صدمة العرض السلبية أولا من انخفاض عرض العمالة، بشكل مباشر بسبب إصابة العمال بالمرض وبشكل غير مباشر نتيجة قيود السفر، وجهود الحجر الصحي، وبقاء العمال في منازلهم لرعاية الأطفال أو أفراد الأسرة المرضى. كما تأثر الطلب نتيجة نقص عرض المواد الخام ورأس المال والمستلزمات الوسيطة بسبب تعطل النقل وأنشطة الأعمال في بلدان المنطقة. وكانت الصدمة السلبية على جانب الطلب عالمية وإقليمية. وخفضت الصعوبات الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم وتعطيل سلاسل القيمة العالمية الطلب على السلع والخدمات التي تنتجها المنطقة، وعلى الأخص النفط والسياحة. كما تراجع الطلب الإقليمي نتيجة للانخفاض المفاجئ في النشاط الاقتصادي بالمنطقة والشواغل المتعلقة بالعدوى - وكلاهما يحد من السفر. بالإضافة إلى ذلك، أعاق عدم اليقين بشأن انتشار الفيروس ومستوى الطلب الإجمالي الاستثمار والاستهلاك في المنطقة. وأدى انهيار أسعار النفط عام 2020 إلى انخفاض الطلب أكثر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يعد قطاع النفط والغاز أهم قطاع في العديد من بلدان المنطقة. ونتيجة لذلك، أثرت الجائحة بشدة على جميع جوانب الاقتصادات الإقليمية تقريبا. وانكمش الناتج بشكل حاد في عام 2020. ومن غير المرجح أن يؤدي التعافي المتوقع في عام 2021 إلى عودة المنطقة إلى مستوى النشاط الاقتصادي الذي كانت عليه في 2019، وبالتأكيد ليس للمستوى الذي كان البنك الدولي يتوقعه قبل الجائحة.

الآثار على مستوى الاقتصاد الكلي

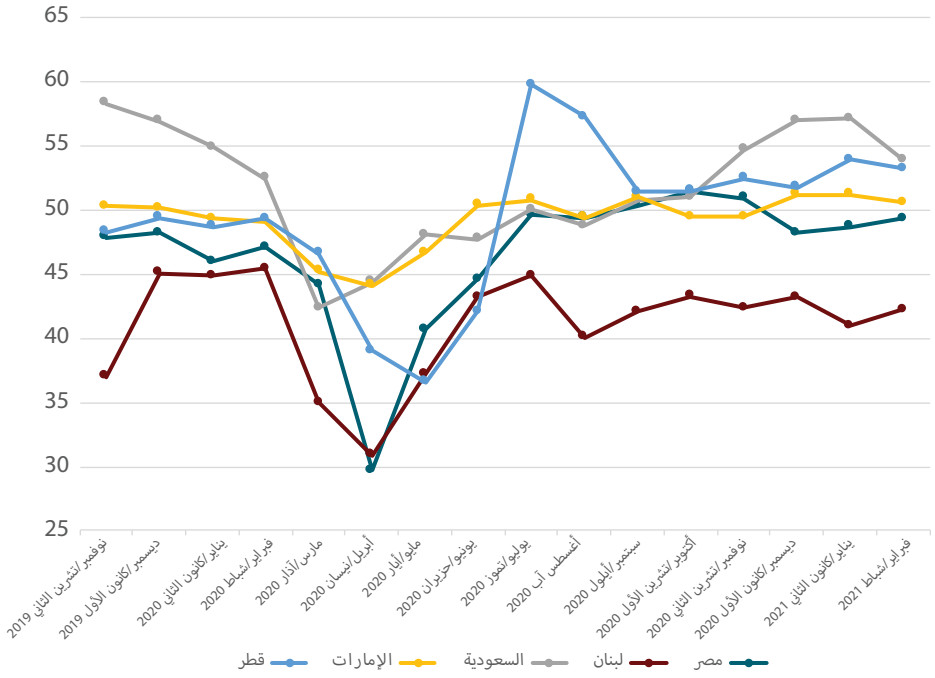
أضرت الجائحة وما يرتبط بها من انهيار في أسعار النفط إضرارا شديدا بمُصدري النفط في المنطقة. إذ هبط سعر خام برنت القياسي من حوالي 65 دولارا للبرميل قبل الجائحة إلى نحو 20 دولارا للبرميل في أبريل/نيسان 2020، لكنه ارتفع منذ ذلك الحين تدريجيا إلى مستويات ما قبل الجائحة. وكانت التقديرات تشير إلى أن عائدات تصدير النفط، وهي المصدر الرئيسي للدخل للعديد من مُنتجي النفط بالمنطقة، ستنخفض 38% في 2020 (تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (صندوق النقد الدولي) - أكتوبر/تشرين الأول 2020). كان هذا هو الاتجاه، على الرغم من القفزة الأخيرة في أسعار النفط والمرتبطة بالصراع في المنطقة.[6]

ومع ذلك كانت تداعيات الجائحة ملموسة في مختلف القطاعات وليس في قطاع الطاقة فحسب. فقد تضررت الشركات بالمنطقة ضررا شديدا (انظر عبيدو-قماح وآخرين، (2020) للاطلاع على تحليل للآثار المبكرة وانظر محمد وآخرين (2021) للاطلاع على تحديث). وانخفض إجمالي صادرات المنطقة بشدة ولم تتعاف إلا جزئيا. فبعد تراجع الصادرات السلعية من المنطقة بنسبة 44% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2020، واصلت انخفاضها على أساس سنوي بنسبة 17% في الربع الثالث و10% في الربع الأخير (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2020، 2021). وقد وجهت الجائحة وضعف التجارة العالمية ضربة قاسية لقطاعات مثل السيارات في المغرب وتونس وإيران، والمنسوجات في الأردن ومصر. وتؤثر القيود المفروضة على النقل والسفر بصورة مباشرة على تجارة الخدمات، بما في ذلك السياحة، التي تشكل مصدرا مهما للدخل للعديد من بلدان المنطقة. فكانت تعادل على سبيل المثال 25% من الصادرات المصرية و41% من صادرات الأردن عام 2018 (مؤشرات التنمية العالمية). وتشير البيانات المتاحة شديدة التواتر إلى انهيار السياحة وحركة الطيران في المنطقة تماما في أبريل/ نيسان 2020. وتعافت السياحة وحركة الطيران قليلا منذ ذلك الحين، ولكن بالنسبة للبلدان الأربعة التي تتوفر عنها بيانات (المغرب وتونس ومصر والسعودية)، ظلت أقل بنسبة 60% إلى 80% في فبراير/ شباط 2021 مقارنة بفبراير/شباط 2020. كما ترسم البيانات الخاصة بمؤشر مديري المشتريات المتوفرة عن بضعة بلدان في المنطقة صورة لتعافٍ متفاوت وعصيب. فالمؤشر إذا ارتفع عن 50 فإن ذلك يعني توسعا في الاقتصاد خلال الشهر السابق وإذا انخفض عن 50 فإن ذلك يعني انكماشا. ويحوم المؤشر بالنسبة للإمارات ومصر حول 50 منذ يوليو/ تموز مما يشير إلى أن الاقتصاد في البلدين لم يتعاف من أدنى مستوياته التي بلغها في أبريل/ نيسان 2020. أما بالنسبة لقطر

6 سي إن بي سي، 2021

والسعودية فيتجاوز المؤشر 50 حتى شهر فبراير/شباط 2021، مما يدل على تعافٍ طفيف. ويقل مؤشر مديري المشتريات في لبنان عن 45 منذ فبراير/شباط 2021، مما يشير إلى استمرار الانكماش الاقتصادي (انظر الشكل 1-1).

الشكل 1-1: مؤشر مديري المشتريات



المصدر: بلومبرج إل بي
ملاحظة: مؤشر مديري المشتريات ماركيت للاقتصاد كله، معدل موسميا. مؤشر مديري المشتريات فوق 50 يمثل توسعاً عن الشهر السابق. مؤشر مديري المشتريات تحت 50 يمثل انكماشا.

ويقدر خبراء الاقتصاد في البنك الدولي أن الناتج الحقيقي للمنطقة انكمش 3.8% عام 2020 (انظر جدول المرفق باء1 للاطلاع على التوقعات الخاصة ببلدان بعينها). وتمثل هذه التقديرات زيادة قدرها 1.3 نقطة مئوية مقارنة بالتوقعات الصادرة في أكتوبر/تشرين الأول 2020 (انظر اللوحة ب، جدول المرفق باء2). ويمكن أن يُعزى التعديل بالرفع في تقديرات البنك الدولي لسنة 2020 في الغالب إلى تغير في نمو إجمالي الناتج المحلي الإيراني، والذي ارتفع من انكماشه 4.5% حسب توقعات أكتوبر/تشرين الأول 2020 إلى نمو متواضع بنسبة 1.7%. ورغم ذلك، يقل هذا التقدير لنمو المنطقة 6.4 نقطة مئوية عن توقعات النمو قبل الجائحة والصادرة في أكتوبر/ تشرين الأول 2019 (انظر اللوحة أ، جدول المرفق باء2). يمكن القول إن الخفض هو مقياس لتكلفة الجائحة عام 2020، لأنها كانت تشكل التطور المهيمن منذ شهر أكتوبر/ تشرين الأول 2019. ويعادل هذا الخفض 202 مليار دولار.

ويقدر خبراء الاقتصاد في البنك الدولي أن الناتج الحقيقي للمنطقة سينمو بنسبة متواضعة تصل إلى 2.2% عام 2021. وتزيد هذه النسبة 0.3% عن التوقعات التي صدرت في أكتوبر/ تشرين الأول 2020 (انظر اللوحة ب من جدول المرفق باء2)، وذلك نظرا للارتفاع الأسرع من المتوقع في أسعار النفط.[7] ومع ذلك، فإن الخسائر التراكمية في إجمالي الناتج المحلي الناتجة عن الجائحة ضخمة. وبحلول عام 2021، من المتوقع أن يكون الاقتصاد الإقليمي أقل 7.2% من مستوى إجمالي الناتج المحلي المغاير للواقع إن لم تكن الجائحة قد تفشت، أي ما يعادل 227 مليار دولار (انظر الشكل 2-1).

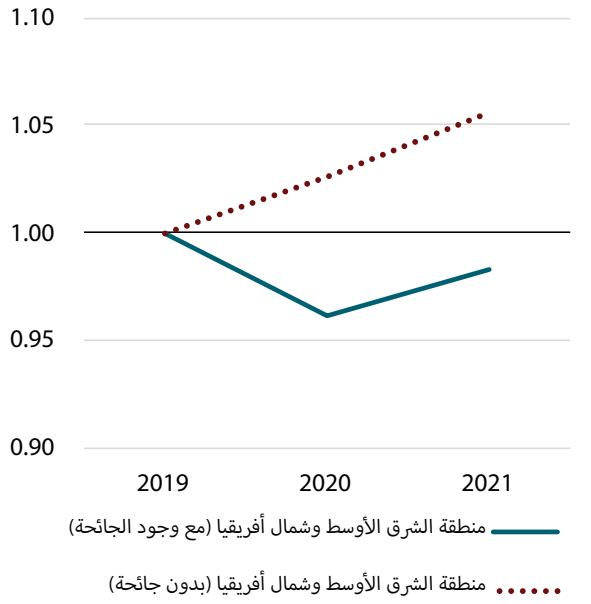
7 في أكتوبر/ تشرين الأول 2020، توقع خبراء الاقتصاد في البنك الدولي أن يبلغ النمو الاقتصادي للمنطقة 1.9% في عام 2021.

ويمكن القول إن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي هو إحصاء لمستوى المعيشة في المنطقة أكثر دقة من إجمالي الناتج المحلي. ومن المقدر أن يتراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 5.3% في 2020. ومن المتوقع أن يزيد متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في المنطقة بنسبة 0.6% عام 2021. وبشكل عام، من المتوقع أن يقل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي 4.7% عام 2021 مقارنة بمستواه عام 2019.

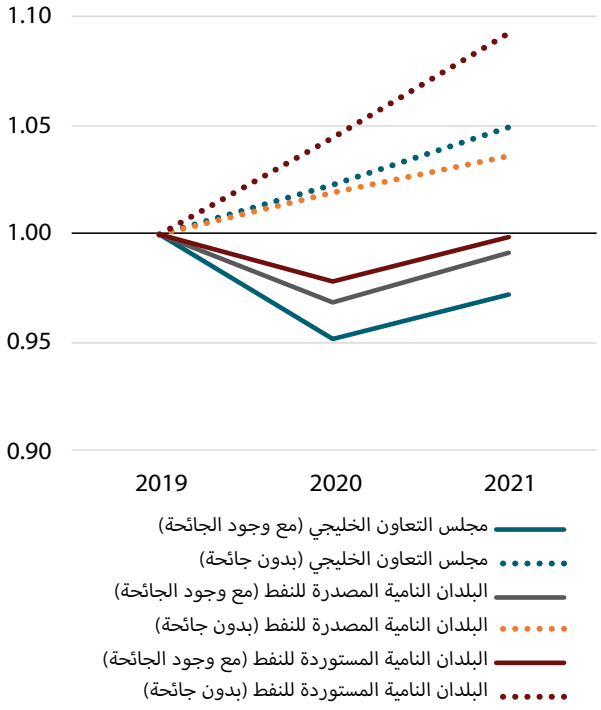
ويلاحظ حدوث خسائر جسيمة في إجمالي الناتج المحلي في جميع مجموعات بلدان المنطقة. ومن المتوقع أن يكون مستوى إجمالي الناتج المحلي في عام 2021 في البلدان النامية المستوردة للنفط أقل 9.3% من مستوى إجمالي الناتج المحلي المغاير للواقع إن لم تكن الجائحة قد تفشت (انظر الشكل 1-2). وبلغ الانخفاض المغاير للواقع في دول مجلس التعاون الخليجي 7.7%، و4.4% للبلدان النامية المُصدرة للنفط. وقد وضعت الجائحة والانهيار المرتبط بها في عائدات النفط والتجارة والسياحة بلدان المنطقة على مسار شديد الصعوبة. ويؤثر ذلك بشدة على مستوى الرعاية الاجتماعية، ويخلق ضغوطا هائلة على الموازنات العامة، ويخفض من الحيز المالي المتاح لمكافحة الفقر.

الشكل 1-2: توقعات إجمالي الناتج المحلي

اللوحة أ: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



اللوحة ب: مجموعات البلدان بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

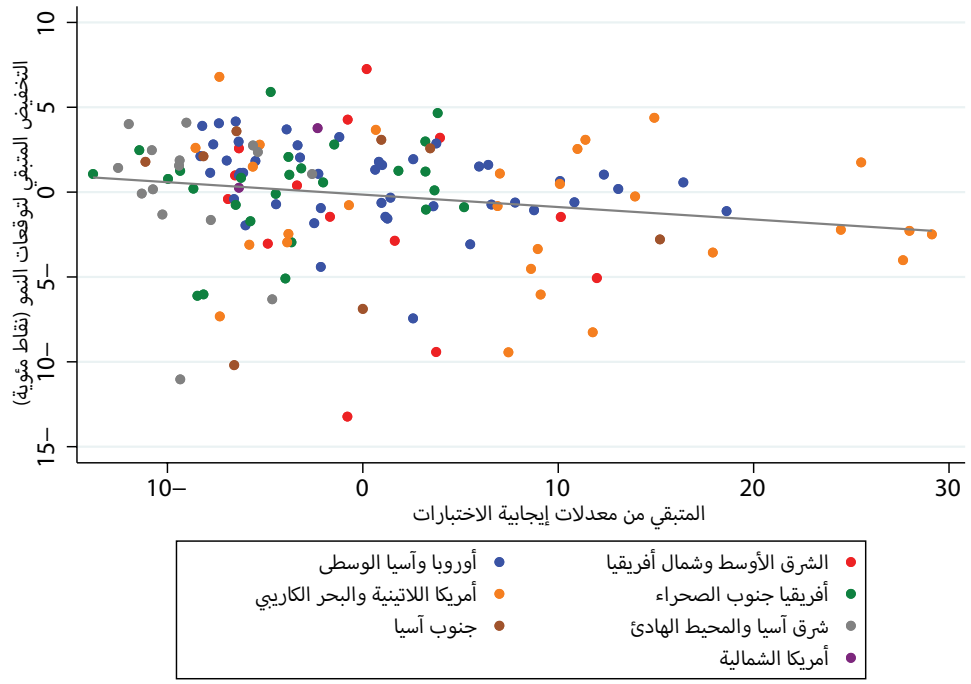


المصدر: توقعات البنك الدولي، وتوقعات الاقتصاد الكلي والفقر (في أبريل/نيسان 2021 وتشرين الأول/أكتوبر 2019) وحساب خبراء البنك الدولي
ملاحظة: تُظهر الخطوط المنقطة مستويات إجمالي الناتج المحلي المتوقعة في حالة عدم تفشي الجائحة (بناءً على توقعات إجمالي الناتج المحلي في أكتوبر/تشرين الأول 2019). تُظهر الخطوط المستقيمة مستويات إجمالي الناتج المحلي المتوقعة في حالة تفشي الجائحة (بناءً على توقعات إجمالي الناتج المحلي في أبريل/نيسان 2021).

ويبرز انهيار الناتج أهمية تدابير تخفيف الآثار. يكشف هذا التقرير عن أدلة تشير إلى أن الجهود الموجهة لمكافحة الجائحة يمكن أن تساعد في خفض التكلفة الاقتصادية. فعلى سبيل المثال، في عينة عامة، شهدت البلدان التي انخفضت فيها معدلات النتائج الإيجابية لفحوص كورونا تراجعا أقل في النمو عام 2020. ويمكن القول إن معدلات إيجابية الفحوص معيار لانتشار فيروس كورونا (المراكز الأمريكية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، 2020)، وهو ما قد يعكس أيضا الجهود القطرية لمكافحة الجائحة من خلال تدابير مثل استخدام الكمامات وإجراء

الفحوص وتتبع المخالطين. وتشير تقديرات الاقتصاد القياسي إلى أن الانخفاض بنسبة 10% في معدل النتائج الإيجابية للفحوص يرتبط بانخفاض معدل النمو بنسبة 0.8%، بعد ضبطه ليعكس عوامل أخرى (انظر الشكل 1-3). وتشير هذه النتائج إلى أن الاستثمار في إجراءات الصحة العامة لا يحد فقط من تفشي الفيروس، بل يخفف أيضا من التكلفة الاقتصادية للجائحة.

الشكل 1-3: معدلات إيجابية الاختبارات وتخفيض توقعات النمو



المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي؛ جامعة جونز هوبكنز؛ البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية؛ حسابات خبراء البنك الدولي.
ملاحظة: يظهر هذا الشكل العلاقة الجزئية بين تعديل توقعات النمو لعام 2020 بين أكتوبر/تشرين الأول 2020 وأكتوبر/تشرين الأول 2019 ومعدل إيجابية اختبارات فيروس كورونا (حتى ديسمبر/كانون الأول 2020). معدل إيجابية الاختبارات هو عدد الإصابات بفيروس كورونا كنسبة مئوية من إجمالي عدد الاختبارات. وتشمل المتغيرات التوضيحية الأخرى سجل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي عام 2019 (بالدولار)، وإجمالي قيمة التجارة في إجمالي الناتج المحلي عام 2019 (في المائة)، وعدد الأيام منذ تسجيل أول حالة إيجابية حتى 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، والسياحة كنسبة من الصادرات عام 2018.

الآثار المرتبطة بالفقر، وتوزيع الدخل، والآثار طويلة الأمد

لم تلحق الجائحة أضرارا بالنشاط الاقتصادي فحسب، بل أثرت تأثيرا عميقا على الفقر وتوزيع الدخل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهناك طرق مختلفة زاد بها فيروس كورونا من مستويات الفقر. فهناك التأثير المباشر الناتج عن الوقوع ضحية المرض. والأسر الفقيرة هي الأكثر عرضة لهذه المخاطر. فعادة ما يعاني الفقراء من مشاكل صحية، و يعيشون في ظروف مزدحمة مع أسر متعددة الأجيال، وتقل فرص حصولهم على الصابون والمياه النظيفة. ومن بين الطرق غير المباشرة التي تؤثر على سبل الرزق تعطل الأسواق الذي تسبب في رفع الأسعار، وأحيانا في نقص المنتجات. علاوة على ذلك، وبسبب سياسات الإغلاق والتباعد الاجتماعي، فقد كثير من الفقراء، خاصة ممن يعملون في القطاع غير الرسمي، قدرتهم على كسب الدخل. ويحتدم الوضع بوجه خاص في اليمن. وقد دفع ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وانخفاض التحويلات المالية، وتراجع المساعدات الإنسانية في بلد دمرته سنوات من الصراع، السكان إلى حافة المجاعة (التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، 2020). وبين شهري يناير/كانون الثاني ويونيو/حزيران 2021، قد يتضاعف عدد من يعانون من حالة تشبه المجاعة ثلاث مرات تقريباً من 16500 إلى 47 ألف شخص. وفي الفترة نفسها، يمكن أن يرتفع عدد من يواجهون انعدام الأمن الغذائي في حالات الطوارئ وخطر المجاعة من 3.6 مليون إلى 5 ملايين (سُدس السكان) (التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، 2020).

إن مستويات الفقر آخذة في الارتفاع بالمنطقة. فوفقا لتوقعات خط الأساس للنمو، من المتوقع أن يزداد عدد الفقراء في المنطقة، الذين يقل دخلهم عن خط الفقر البالغ 5.50 دولارات في اليوم، من 176 مليونا عام 2019 إلى 192 مليونا بنهاية 2021.[8] وتفترض هذه التوقعات أن كل الأسر تتأثر بالقدر نفسه وأن أثر كورونا متماثل مع مرور الوقت. والواقع أن الأدلة المستمدة من المسوح الهاتفية في النصف الأول من 2020، التي وردت في تقرير أرزقي وآخرين (2020ج)، تشير بقوة إلى أن الفقراء كانوا أكثر تضررا. وتزيد احتمالات أن يتوقفوا عن العمل، ويخسروا دخلهم، ويخفضوا استهلاكهم. علاوة على ذلك، فإن الآثار التوزيعية في البلدان التي ترتفع فيها أسعار المواد الغذائية، كما هو الحال في اليمن وكذلك في لبنان، كانت أشد وطأة لأن ارتفاع أسعار المواد الغذائية تنازلي. ومن المرجح حينئذ أن يكون عدد الفقراء أكثر كثيرا من المتوقع وهو 192 مليونا.

وقد أتاحت لنا عدة جولات من المسوح الهاتفية التي جرت مؤخرا في تونس وجيبوتي مراقبة تعافي سوق العمل بعد الأشهر الأولى من الجائحة. ففي كلا البلدين، كان تأثير الجائحة هائلا خلال الدراسات المسحية الأولى، ولكنه كان أقل حدة أثناء الدراسات اللاحقة (انظر الشكل 1-4). وفي المجموعة الأولى من الدراسات المسحية (في أبريل/نيسان 2020 بالنسبة لتونس ويوليو/ تموز 2020 بالنسبة لجيبوتي)، قالت نسبة كبيرة من المشاركين في كلا البلدين إنهم توقفوا عن العمل. وكانت الأسر الفقيرة أكثر عرضة لفقد الوظائف من الأسر الأقل فقرا. وكان ذلك أشد وضوحا في تونس، حيث ذكر 49% من الخُميس الأشد فقرا أنهم توقفوا عن العمل، في حين أن 29% فقط من الخُميس الأكثر ثراء أبلغوا عن ذلك. وفي المسوح اللاحقة، انخفضت تدريجيا نسبة المشاركين الذين قالوا إنهم لا يعملون. وفي أحدث الدراسات المسحية (في أكتوبر/ تشرين الأول 2020 بالنسبة لتونس ويناير/ كانون الثاني 2021 بالنسبة لجيبوتي)، كان عدد من أبلغوا عن توقفهم عن العمل أقل مما كان عليه الحال في المسوح الأولى.

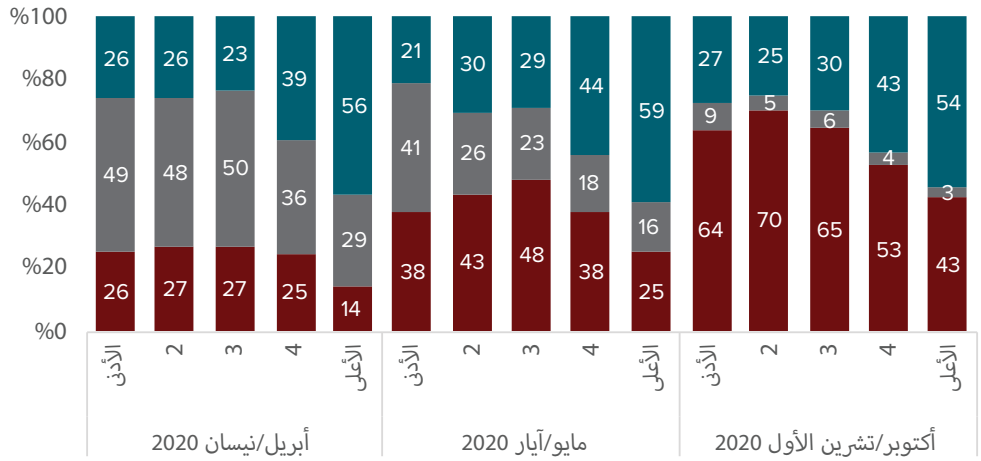
ومع ذلك، ربما يكون من السابق لأوانه استنتاج أن سوق العمل آخذة في التعافي. أولاً، حتى في أحدث الدراسات المسحية في تونس وجيبوتي، هناك أدلة على استمرار فقدان الوظائف. ثانياً، لا تزال الجائحة مستعرة، وبالتالي من الصعب استنتاج أن أي مكاسب في الوظائف مقارنة بما كان عليه الوضع في وقت سابق من عام 2020 ستستمر طويلاً. ومن الممكن أنه إذا استمر انتشار فيروس كورونا في هذين البلدين، فقد يستمر فقدان الوظائف. ثالثاً، لا توجد أدلة متاحة فيما يتعلق بالأجور أو الدخل. ومن ثمّ قد تكون بعض الوظائف قد عادت مؤقتا، لكننا لا نعرف إلى متى أو على أي مستوى من مستويات الدخل.

وبغض النظر عن توقيت التعافي، فإن قدرا كبيرا من أثر الجائحة قد يبقى للأسف محسوسا لعقود قادمة. ومن المرجح أن يؤدي تعطل الخدمات الصحية الأساسية، وانخفاض دخل الأسر، وإغلاق المدارس، واستمرار البطالة، إلى تكلفة طويلة الأجل من حيث تباطؤ تراكم رأس المال البشري (كورال وجاتي، 2020). وأشارت عمليات المحاكاة التي جرت باستخدام مؤشر رأس المال البشري إلى أنه بدون تدابير علاجية منسقة، من المرجح أن يرتبط إغلاق المدارس وحده، الذي أثر في ذروة الجائحة على 1.6 مليار طفل في أنحاء العالم (أزيفيدو وآخرون، 2020)، بانخفاض قدره 5% في رأس المال البشري للأطفال الملتحقين بالمدارس حاليا. وهو نفس مقدار متوسط المكاسب العالمية في رأس المال البشري خلال العقد الماضي (البنك الدولي، 2020ج).

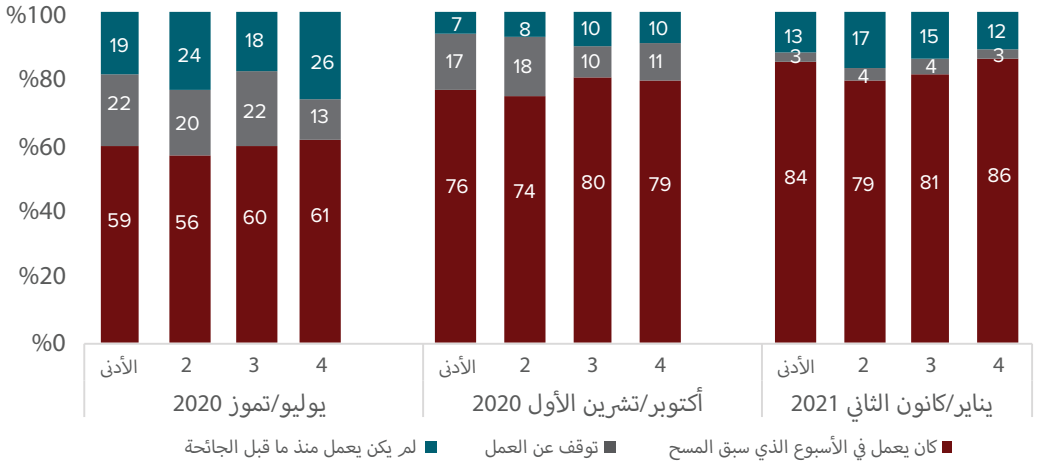
8 هذه التوقعات بشأن الفقر أقل قليلاً من التوقعات الصادرة في أكتوبر /تشرين الأول 2020. فاستناداً إلى توقعات النمو في المنطقة في السيناريو السلبي، كان من المتوقع أن يصل عدد من يعانون من الفقر إلى 197 مليون شخص بنهاية عام 2021 (انظر أرزقي وآخرين، 2020ج).

الشكل 1-4: الآثار التوزيعية لجائحة كورونا

اللوحة أ: تونس



اللوحة ب: جيبوتي



المصدر: مسوح هاتفية عن جائحة كورونا تم إجراؤها في جيبوتي (الموجات 1-3) وتونس (الموجات 1-5)

ملاحظة: يشير الرقم إلى نسبة الأشخاص الذين استمروا في العمل أو توقفوا عن العمل أو لم يعملوا منذ ما قبل الجائحة، حسب الخُمَيْس. التوزيع الخُمَيْسي حسب الدخل في جيبوتي (لا يغطي المسح الخُميس الأعلى)، والاستهلاك في تونس. أما الخُميس الأعلى لجيبوتي فلا يغطيه المسح.

وقد نفذت بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا استجابات غير مسبوقة على صعيد السياسات العامة (انظر صندوق النقد الدولي، 2021، للاطلاع على سجل تفصيلي لاستجابات السياسات العامة). ويمكن القول إن التحويلات الاجتماعية هي إحدى أهم الأدوات في هذه الأزمة. فإذا ما تم توجيه المساعدة الاجتماعية بشكل جيد، فستكون أكثر الأدوات فاعلية في دعم استهلاك الأسر الأكثر احتياجا. وقامت معظم بلدان المنطقة - 19 بلدا- بتوسيع نطاق التحويلات النقدية ضمن الجهود الرامية إلى مواجهة الجائحة. واستهدفت التحويلات النقدية في الغالب مساندة الأسر منخفضة الدخل، وكبار السن، والعمال في القطاعات غير الرسمية. وكشق آخر من برامج المساعدة الاجتماعية، قدمت معظم بلدان المنطقة الأغذية ومستلزمات النظافة الصحية، ودعمت المنتجات الغذائية الأساسية لأكثر الفئات احتياجا. ومنحت عدة حكومات في المنطقة إجازات مدفوعة الأجر للعاملين في القطاعين الخاص والعام على حد سواء، فضلا عن العلاج المجاني للمصابين

بفيروس كورونا ضمن برامج التأمين الاجتماعي. وضمن مساعيها الأخرى لمساندة أسواق العمل، قام حوالي نصف حكومات المنطقة بتفعيل برامج لدعم أجور العاملين في القطاع الخاص من أجل التخفيف جزئيا من الأعباء المالية. قدم جنتيليني وآخرون (2020) تحديثا مفصلا عن إجراءات المساعدة الاجتماعية الخاصة بكل بلد.

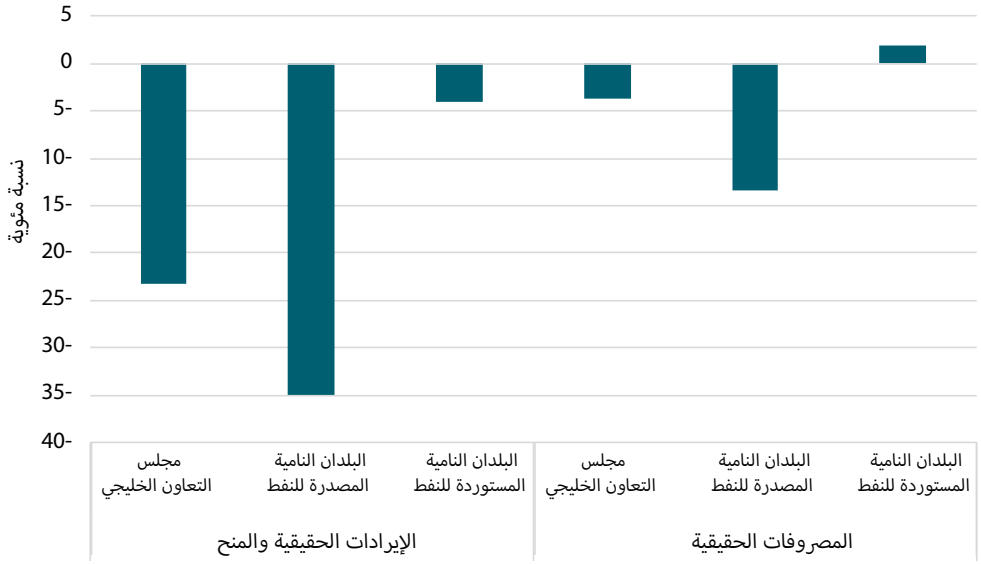
وتشير البيانات المتوفرة من الدراسات المسحية الهاتفية المبكرة التي جرت في المنطقة إلى أن التحويلات النقدية كانت موجهة بشكل معقول إذ إن الأسر الأشد فقرا استفادت منها بشكل أكثر كثيرا من الأسر التي تتصدر توزيع الدخل. ورغم ذلك، لم يتم الوصول إلى أغلب الأسر الفقيرة (أرزقي وآخرون، 2020 ج). والواقع أن التحويلات النقدية الموجهة، حتى لو كان الاستهداف معيبا، عادة ما تكون "غير متناسبة"، أي يستفيد منها الفقراء بشكل غير متناسب (انظر جومارد وآخرين (2012) للاطلاع على الشواهد في منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي). ويرجع ذلك إلى أن الاحتمال الأكبر لوصول التحويلات النقدية الموجهة هو إلى الأسر الفقيرة، ولأن المبلغ النقدي ذاته يمثل أهمية أكبر للمستفيدين الفقراء من المستفيدين الأفضل حالا. وفي أوقات الأزمة، من المتوقع أن تعتري العيوب عملية الاستهداف لأن العديد من بلدان المنطقة لم يكن لديها آليات تم اختبارها جيدا يمكن أن تضمن الوصول إلى المستفيدين المعنيين. وفي الأجل المتوسط، سيظل صقل آليات الاستهداف، بما في ذلك من خلال تعزيز السجلات الاجتماعية، عنصرا مهما على جدول أعمال السياسات الإنمائية بالمنطقة. وقد حقق المغرب تقدما طيبا في إنشاء سجل رقمي، بدعم من البنك الدولي (البنك الدولي، 2016). وفي غياب آلية جيدة لتوجيه التحويلات، قد تضطر بلدان المنطقة إلى اللجوء إلى تدابير أقل استهدافا مثل دعم الوقود أو زيادة أجور العاملين في القطاع العام. وينبغي التزام الحيطة إزاء دعم الوقود أو رفع رواتب العاملين بالقطاع العام كدعم مؤقت للأسر المعنية. وقد تصب هذه الإجراءات في النهاية في مصلحة المزيد من الأسر ميسورة الحال، وتُكبد الموازنة مصروفات ضخمة، وفي حالة دعم الوقود فإنها قد تؤدي إلى زيادة التكلفة البيئية.[9]

رصيد المالية العامة والدين العام

يُخصص هذا القسم لتحليل رصيد المالية العامة والدين العام، وهو محور هذا التقرير. فقد دخلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أزمة جائحة كورونا وهي تعاني من انخفاض مزمن في النمو، واختلالات في الاقتصاد الكلي (أرزقي وآخرون، 2019)، وضعف الحوكمة، خاصة فيما يتعلق بالشفافية (أرزقي وآخرون، 2020ب). وخلقت الجائحة ضغوطا هائلة على أوضاع المالية العامة. وتقل الإيرادات الحكومية الحقيقية عام 2020 بنسبة 24% عما كانت عليه عام 2019. وكانت أشد الانخفاضات في دول مجلس التعاون الخليجي والبلدان الأخرى المُصدرة للنفط، وهو أمر غير مستغرب نظرا لانهيار أسعار النفط (انظر الشكل 1-5). ومع انخفاض الإيرادات، تراجعت أيضا المصروفات الحكومية في المنطقة وذلك بالمقارنة بالتوقعات قبل الجائحة. وكان انخفاض الإنفاق أقل من التراجع في الإيرادات، وهو ما يعكس المطالب الملحة للإنفاق على الاستجابة للجائحة على صعيد السياسات. ونتيجة لذلك، يقدر متوسط عجز الموازنة في المنطقة عام 2020 بنحو 9.4% من إجمالي الناتج المحلي (انظر جدول المرفق باء1)، مقارنة بالعجز المتوقع قبل الجائحة وهو 4.6%. واضطرت بلدان المنطقة إلى الاقتراض لتمويل هذا العجز. ومن المتوقع أن تُزيد الجائحة من حجم الدين العام في المنطقة حوالي 54% من إجمالي الناتج المحلي عام 2020، الأمر الذي سيسرع من وتيرة ارتفاع الدين العام خلال العقد الماضي. وقد لوحظت الزيادات في جميع المجموعات القطرية بالمنطقة (انظر الشكل 1-6).

9 ويمكن القول إن التحويلات النقدية الموجهة أكثر تطورا من الأدوات السابقة التي استخدمت لمساعدة الفقراء. وعادة ما تستفيد الأسر الأكثر ثراء من دعم الوقود، على سبيل المثال، بشكل غير متناسب نظرا لاستهلاكها الكبير من الوقود (انظر ديل جرانادو وآخرين، 2012، للاطلاع على دراسة شاملة لعدة بلدان؛ والبنك الدولي (2019) للاطلاع على دراسة مفصلة عن مصر).

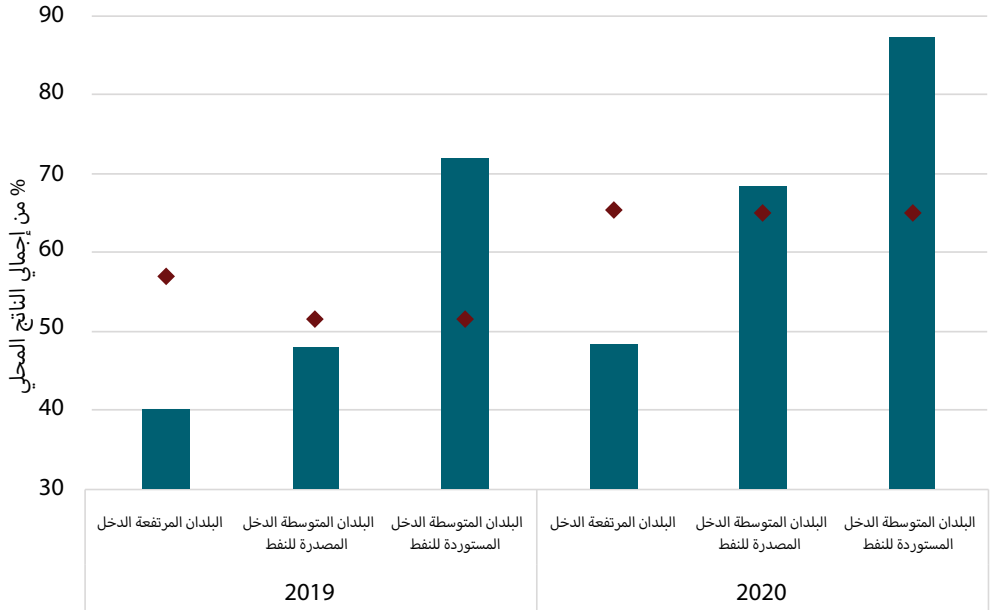
الشكل 1-5: التغيرات في الإيرادات والمصروفات الحكومية الحقيقية عام 2020



المصدر: البنك الدولي، آفاق الاقتصاد الكلي والفقر، أبريل/نيسان 2021.

ملاحظة: تمثل الأعمدة نسبة التغير في الإيرادات الحكومية الحقيقية والمنح والمصروفات الحكومية الحقيقية بالأسعار الثابتة للدولار عام 2019، مقارنة بمستواها عام 2019.

الشكل 1-6: متوسط الدين العام حسب مجموعة البلدان



المصدر: البنك الدولي، آفاق الاقتصاد الكلي والفقر، أبريل/نيسان 2021.

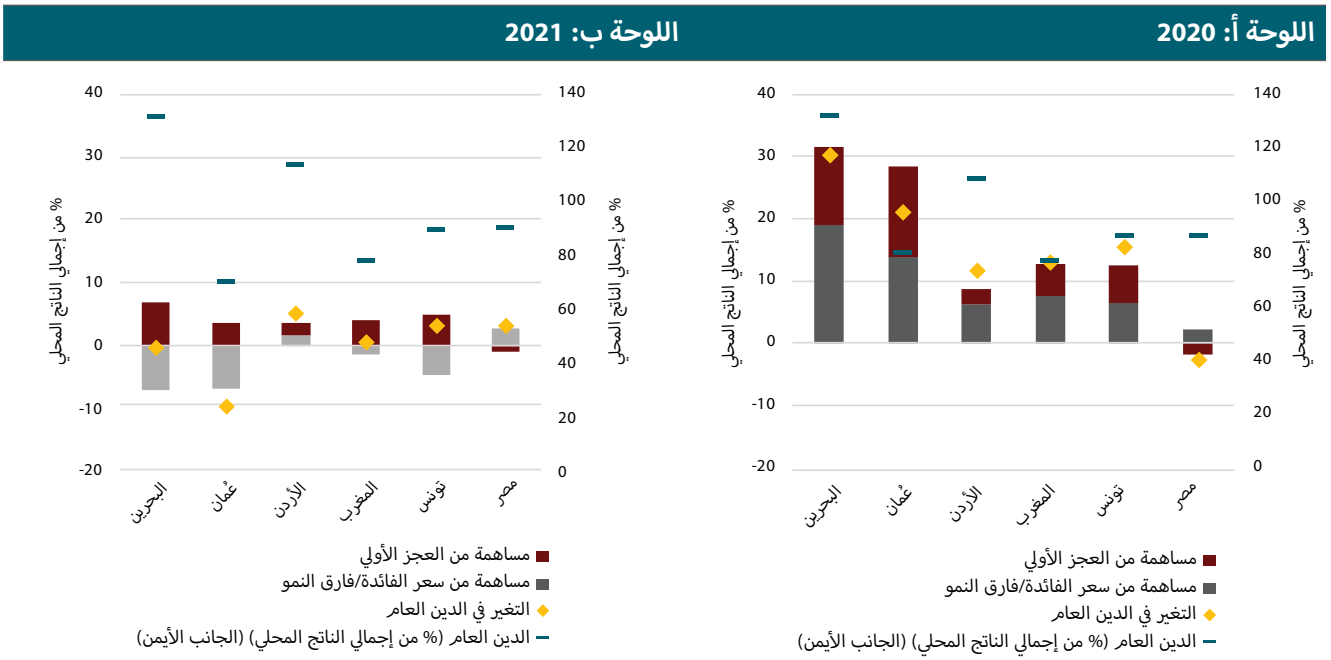
ملاحظة: يجري تمثيل مجموعات البلدان من خلال متوسط الملاحظة للمجموعة. وتظهر الأعمدة متوسط حجم الدين لمجموعات البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويبين الألماس متوسط حجم الدين في مجموعات الدخل المناظرة في العالم. لا تتوفر بيانات الدين عموماً في البلدان المنخفضة الدخل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (اليمن وسوريا). وتقتصر فئة الدخل المرتفع في تقرير آفاق الاقتصاد الكلي والفقر على البلدان التي يغطيها البنك الدولي فقط.

فقبل تفشي الجائحة، كان كثير من بلدان المنطقة يعاني من مراكز ضخمة للدين العام مقارنة بنظرائها في فئات الدخل نفسها خارج المنطقة (انظر الشكل 1-6 لمتوسطات مجموعات البلدان وجدول المرفق باء3 لبيانات الديون الخاصة بكل بلد). والكثير من هذه البلدان مستورد للنفط، لكن تجدر الملاحظة أن البحرين وعُمان - العضوان في مجلس التعاون الخليجي- من بين البلدان المُصدرة للنفط المرتفعة الدخل التي تشهد ارتفاعا في حجم الدين العام.

ويتناول هذا التقرير بالتحليل العوامل التي أسهمت في إحداث تغييرات في مستوى الدين العام عام 2020 بالنسبة لبلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تجاوزت مستويات الدين 75% من إجمالي الناتج المحلي عام 2020 (كما يتبين في اللوحة أ من الشكل 1-7). ومن العوامل الرئيسية التي أسهمت في ذلك كان العجز الأولي (قبل إضافة مدفوعات الفائدة) والفروق بين أسعار الفائدة ومعدلات النمو. وزاد العجز الأولي إلى حد كبير من حجم الديون عام 2020 بالنسبة للعديد من هذه البلدان (باستثناء مصر)، نظرا لانخفاض الإيرادات وزيادة الإنفاق بسبب أزمة كورونا.[10] كما ساهم الفارق بين أسعار الفائدة ومعدلات النمو في جزء كبير من الزيادة في حجم الديون عام 2020. وبسبب هذه الجائحة، تبطؤ وتيرة النمو في كثير من بلدان المنطقة، مما يسهم في زيادة الفارق بين أسعار الفائدة ومعدلات النمو.

ولا يزال من المتوقع أن يؤدي العجز الأولي إلى ارتفاع الديون عام 2021، (اللوحة ب من الشكل 1-7). لكن يُتوقع أن يؤدي الفارق بين أسعار الفائدة ومعدلات النمو إلى خفض الديون بشكل طفيف في معظم البلدان، حيث من المنتظر أن يتعافى النمو قليلا عام 2021. وبوجه عام، يعتبر الرصيد الأولي للموازنة والنمو هما العاملان الرئيسيان اللذان يمكنهما التأثير على الديون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الأمد القريب، وذلك وفقا لتوقعات خط الأساس.

الشكل 1-7: تحليل التغيرات في الدين العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2020 و2021



المصدر: توقعات البنك الدولي، آفاق الاقتصاد الكلي والفقر (أبريل/نيسان 2021) وحسابات خبراء البنك الدولي.

ملاحظة: يبين هذا الشكل المساهمات في الديون لبلدان مختارة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تجاوزت ديونها 75% من إجمالي الناتج المحلي عام 2020. ويشير الألماس إلى التغيرات في الدين العام كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي. وتمثل الأعمدة الحمراء العجز الأولي باعتباره نسبة من إجمالي الناتج المحلي، وتمثل الأعمدة الرصاصية مساهمات من الفارق بين أسعار الفائدة والنمو. وتمثل الخطوط الخضراء الدين العام باعتباره نسبة من إجمالي الناتج المحلي (المقياس على الجانب الأيمن). وتشمل التدفقات الأخرى المنشئة للديون والتي لا ترد في الشكل انخفاض أسعار الصرف، وحصيلة الخصخصة، والاعتراف بالخصوم الضمنية أو الطارئة، وذلك بسبب غياب البيانات.

10 بالنسبة لمصر، كان هناك فائض في الرصيد الأولي للمالية العامة. لكن تجدر الملاحظة أن السنة المالية 2020 في مصر تمتد من يوليو/تموز 2019 إلى يونيو/حزيران 2020. وبالتالي فبيانات موازنة 2020 لا تعكس تأثير الجائحة إلا بشكل جزئي.

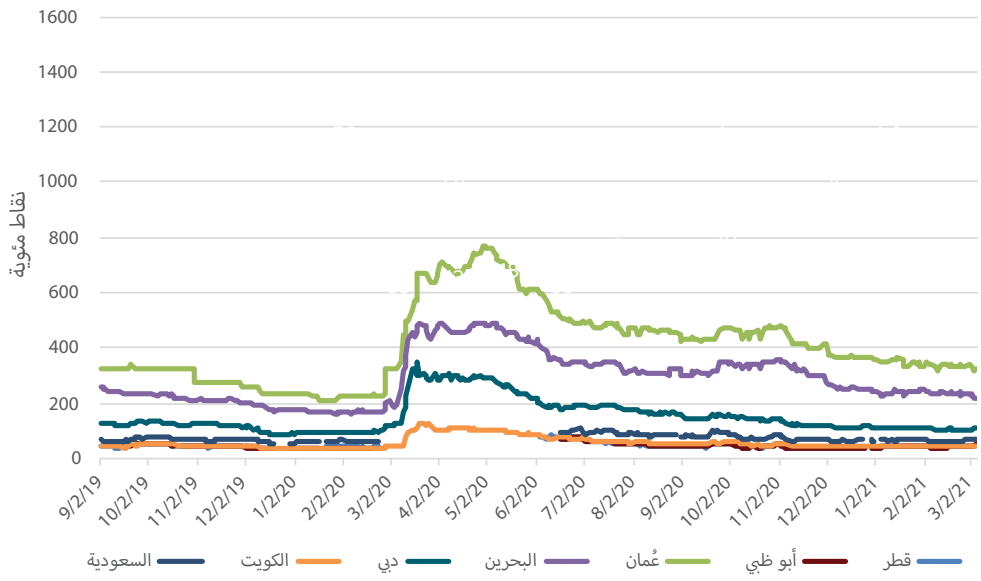
الجدارة الائتمانية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يجدر بنا أن نتساءل في ضوء اتجاهات الدين المذكورة آنفا عما إذا كان تعافي أسعار النفط العالمية سيساعد بلدان المنطقة. هذا سؤال مهم نظرا للدور البارز الذي تلعبه أسعار النفط بالنسبة لكل من البلدان المُصدرة والمستوردة. قد تتأثر الجدارة الائتمانية للمنطقة بالتقلبات في أسعار النفط. والجدارة الائتمانية مسألة مهمة في الاقتراض: أولا، يضع المقرضون في حسبانهم احتمالات التخلف عن السداد عند حساب أسعار الفائدة. وبالتالي فأن أي انخفاض في الجدارة الائتمانية من شأنه أن يرفع أسعار الفائدة، وبالتالي يزيد نسبة الديون إلى إجمالي الناتج المحلي. ومن ناحية أخرى، يقوض ارتفاع حجم الديون وتناميه الجدارة الائتمانية، لا سيما في أوقات الاضطرابات، الأمر الذي يخلق حلقة مفرغة بين الجدارة الائتمانية للبلدان ومستوى ديونها.

ويمكن تقييم الجدارة الائتمانية للمنطقة من خلال مخاطر التخلف عن سداد الديون. ومبادلات مخاطر الائتمان السيادي، والتصنيفات الائتمانية، وهوامش عائدات السندات السيادية، والمؤشرات القائمة على السوق متاحة لقياس مخاطر تخلف البلدان عن سداد ديونها.[11] فالارتفاع في أسعار مبادلة مخاطر الائتمان السيادي يعني تزايد مخاطر التعثر وانخفاض الجدارة الائتمانية. ويوضح الشكل 1-8 أسعار مبادلة مخاطر الائتمان السيادي لبلدان المنطقة خلال فترة الجائحة.[12] وقد ارتفعت هذه الأسعار بشدة خلال جائحة كورونا، مما يشير إلى تدهور الجدارة الائتمانية للمنطقة. وبين دول مجلس التعاون الخليجي، ارتفعت مخاطر التعثر في عُمان والبحرين بشكل كبير، بما يتفق مع مستوى الديون المرتفع لهذين البلدين. وبين البلدان متوسطة الدخل في المنطقة، كان الارتفاع في مبادلات مخاطر الائتمان السيادي لمصر وتونس والعراق هو الأكبر، وبصورة تزيد عنها بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي. واعتبارا من أوائل مارس/آذار 2021، عادت مستويات مبادلة مخاطر الائتمان السيادي إلى ما كانت عليه قبل أزمة كورونا، مع بعض الاستثناءات.

الشكل 1-8: مبادلات مخاطر الائتمان المتاحة لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

اللوحة أ: مجلس التعاون الخليجي

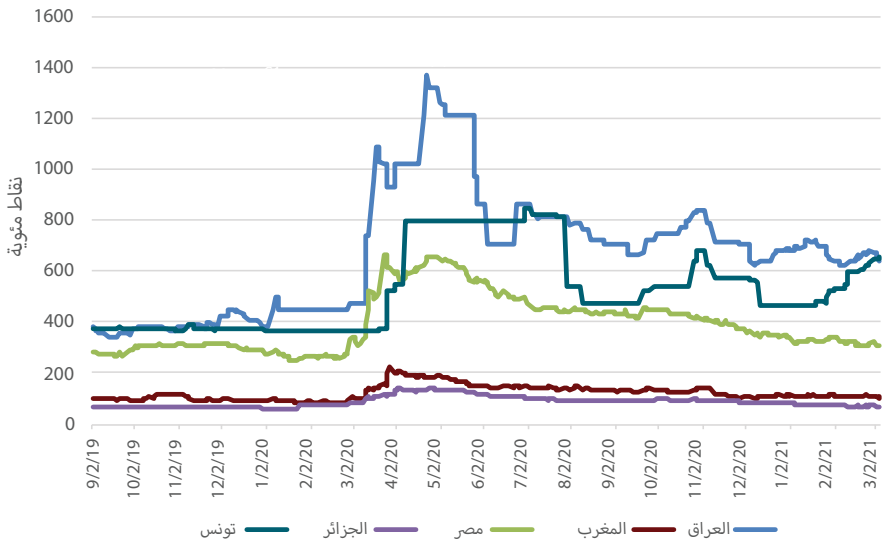


تتبع في الصفحة التالية >>

11 تعتبر مبادلة مخاطر الائتمان السيادي أداة من المشتقات المالية أو عقدا ماليا يتيح للمستثمر "مبادلة" أو معادلة مخاطره الائتمانية مع مخاطر مستثمر آخر. ولمبادلة مخاطر التعثر، يشتري المقرض مبادلة مخاطر الائتمان السيادي من مستثمر آخر يوافق على السداد للمُقرض في حالة تخلف المُقترض عن الدفع. على سبيل المثال، تعني مبادلة مخاطر الائتمان السيادي من 100 نقطة أساس أنها تكلف المُقرض 1% من قيمة القرض لضمان رد المبلغ له في حالة التخلف عن السداد. ويعتبر سعر مبادلات مخاطر الائتمان السيادي قسطا تأمينيا.

12 تجدر الملاحظة أن أسواق مبادلة مخاطر الائتمان السيادي لا تتوفر إلا لمجموعة فرعية من السندات السيادية لبلدان المنطقة. ولم تقدم بلومبرج بيانات عن مبادلة مخاطر الائتمان السيادي للبنان، الذي تخلف عن السداد في مارس/آذار 2020. وتشهد هوامش عائدات السندات اللبنانية زيادة تدريجية منذ يوليو /تموز 2019، وارتفعت إلى 10 آلاف نقطة أساس في مارس/آذار وأبريل/نيسان 2020.

اللوحة ب: البلدان النامية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



المصدر: بلومبرج

ملاحظة: بيانات مبادلات مخاطر الائتمان من أوائل سبتمبر/أيلول 2020 إلى 5 مارس/آذار 2021

ويبحث هذا التقرير العوامل التي ربما أثرت على التغيرات الحادة في مخاطر التخلف عن السداد في المنطقة. وبالإضافة إلى العوامل العالمية، فإنه ينظر أيضا في الصدمات على جانبي الطلب والعرض في سوق النفط، والتي تشكل أهمية لاقتصادات المنطقة. ويجري تحليل البيانات اليومية من 2016 إلى 2020 لاثنتي عشرة مبادلة لمخاطر الائتمان السيادي: لمُصدري النفط في المنطقة- الجزائر والبحرين والعراق والكويت وعُمان وقطر والسعودية والإمارات (مع مبادلات منفصلة خاصة بأبوظبي ودبي) ومستوردي النفط — مصر والمغرب وتونس. وتشير النتائج إلى أنه بالإضافة إلى العوامل العالمية، لعبت صدمات الطلب والعرض في سوق النفط دورا كبيرا عام 2020 (انظر المرفق ألف2 للاطلاع على وصف مفصل للبيانات ومواصفات الاقتصاد القياسي).

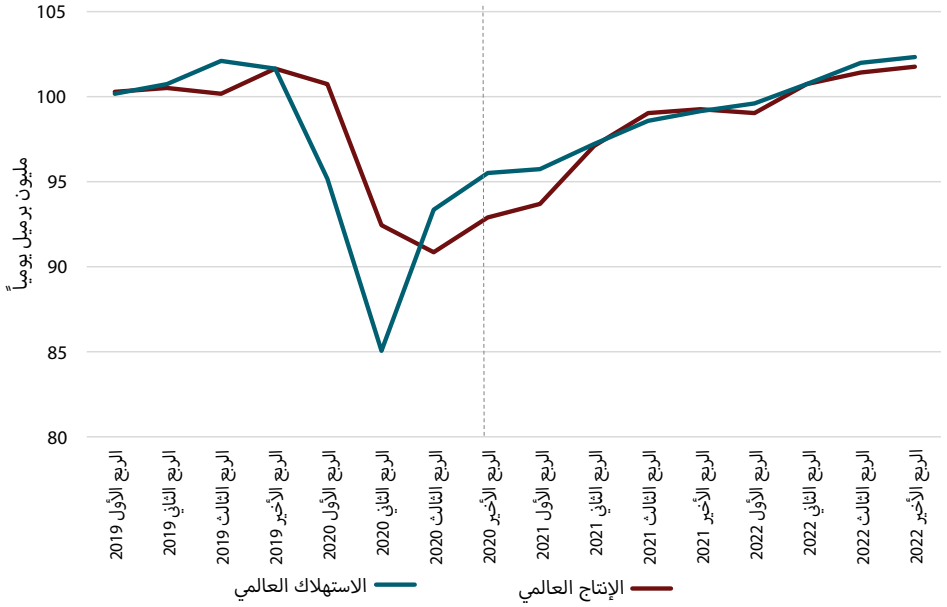
ويمكن للنتائج الواردة أعلاه أن تقدم أفكارا قيمة عن تطور مخاطر التخلف عن سداد الديون في المنطقة في الأجل القريب، استنادا إلى توقعات سوق النفط. ومن المتوقع أن يتراوح سعر خام برنت عام 2021 بين 65 و70 دولارا للبرميل، وذلك وفقا لأسعار العقود الآجلة للخام في الأسبوع الأول من مارس/آذار 2021 (بلومبرج). وتتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يرتفع استهلاك وإنتاج النفط إلى مستوى ما قبل الجائحة بحلول نهاية 2021. وفي فبراير/شباط 2021، توقعت الوكالة الأمريكية للطاقة الذرية أن يرتفع استهلاك النفط بنسبة 6.3% والإنتاج بنسبة 3.3% (انظر الشكل 1-9).

وحتى استنادا إلى مجموعة من الآثار التقديرية الضخمة لتقلبات الطلب والعرض عام 2020،[13] من المرجح أن يكون تأثير تعافي سوق النفط على مبادلات مخاطر الائتمان السيادي ضئيلا. وبافتراض أن صدمة الطلب على النفط عام 2021 تعادل التغير المتوقع وفقا لإدارة معلومات الطاقة في استهلاك النفط (6.3%) وصدمة العرض في العام نفسه تعادل التغير المتوقع في إنتاج النفط (3.3%)، فإننا نقدر أن مبادلات مخاطر الائتمان الخاصة بمُصدري النفط في المنطقة لن تنخفض سوى 2.2 نقطة أساس، ولن ترتفع بالنسبة لمستوردي النفط بالمنطقة سوى 3.2 نقطة أساس. وحتى لو ارتفعت أسعار النفط أكثر مما تشير إليه تقديرات إدارة معلومات الطاقة لشهر فبراير/شباط، فمن غير المرجح أن يؤدي تعافي سوق النفط إلى خفض تكلفة الاقتراض بشكل ملموس بالنسبة لبلدان المنطقة، لا سيما بالنسبة لمستوردي النفط الذين سيواجهون بالفعل مخاطر أعلى من العجز عن السداد وبالتالي تكلفة الاقتراض مع ارتفاع أسعار النفط.

باختصار، وجهت الجائحة ضربة قاسية لاقتصاد المنطقة، ودفعت كثيرا من الناس إلى هوة الفقر. وتتعرض مراكز المالية العامة لإجهاد بينما تتراكم الديون. ومن غير المرجح أن يؤدي تعافي أسعار النفط إلى خفض تكلفة الاقتراض بشكل ملموس. ومن ثم ، فكيف يمكن لبلدان المنطقة أن تحل مشكلة التعارض بين الحاجة إلى الاقتراض لتغطية احتياجاتها قصيرة الأجل وتكلفة الدين ومخاطره على الأجل الطويل؟ هذا هو موضوع الفصل الثاني.

13 بالنسبة لعام 2020، فإن انخفاض الطلب على النفط بنسبة 1% يزيد بشكل كبير مبادلات مخاطر الائتمان لمُصدري النفط 0.48 نقطة أساس [مُعامل= 0.48]. أما مُعامل صدمات العرض لمبادلات مخاطر الائتمان لمُصدري النفط فهو 0.22، وبالنسبة لمستوردي النفط فمعامل صدمات الطلب لمبادلات المتأخرات الائتمانية 0.36، ومُعامل صدمات العرض -0.31. وكان تأثير صدمات النفط على مبادلات مخاطر الائتمان قبل 2020 أصغر كثيرا وغير ذي دلالة إحصائية. انظر المرفق ألف2 للاطلاع على وصف تفصيلي للبيانات ومواصفات الاقتصاد القياسي.

الشكل 1-9: توقعات إنتاج واستهلاك النفط



المصدر: إدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة، توقعات الطاقة قصيرة الأجل، فبراير/شباط 2021.
ملاحظة: البيانات عن الربع الأخير من 2020 أو بعده هي توقعات.

الفصل الثاني: كيف يمكن للمؤسسات أن ترسم مسارا للتعافي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

النقاط الرئيسية للفصل الثاني:

- في ظل معاناة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا، سيواجه معظمها تعارضا بين الاحتياجات قصيرة الأجل والمخاطر طويلة الأجل للإنفاق الحكومي الممول بالدين.
- خلال الجائحة، يُستخدم الإنفاق الحكومي عادة لمساندة الأسر الأولى بالرعاية والاستثمار في الصحة العامة، مثل مراقبة انتشار الأمراض وشفافية البيانات وعمليات التطعيم.
- مع انحسار الجائحة، يمكن لبعض بلدان المنطقة ذات الخصائص المرتبطة بالحوافز المالية غير الفعالة أن تدرس بتروٍ ضبط أوضاع المالية العامة في بداية فترة التعافي من الجائحة، مثل تحديد بنود الإنفاق المنخفض العائد والحد منها.
- بوسع الحوكمة والشفافية إتاحة المساعدة خلال الجائحة وبعدها مباشرة، وكذلك في الأمد الطويل، وذلك عن طريق خفض تكلفة الاقتراض وتسريع وتيرة النمو.

ترغم الجائحة بلدان المنطقة على الاقتراض بشدة. وفي حين أن معالجة بواعث القلق المباشرة للجائحة تعدّ أمرا بالغ الأهمية، فإن الحكمة تتطلب من بلدان المنطقة تقييم عواقب تراكم الديون. يستعرض هذا الفصل البحوث والنقاشات الحديثة في مجال الاقتصاد بشأن الديون وتراكمها ويطبقها على أحدث البيانات المتاحة للمنطقة.

1-2 أوجه التعارض بين الاحتياجات قصيرة الأجل والتكلفة طويلة الأجل للإنفاق الممول بالدين

الاحتياجات قصيرة الأجل

يمكن للدين العام أن يخفف من حدة القيود المالية قصيرة الأجل، مما يسمح للحكومات بزيادة أو مواصلة الاستهلاك العام والاستثمار العام.[14] فالحكومات، لا سيما في البلدان النامية، لديها الكثير من خيارات الإنفاق الملحّة التي يحتمل أن تكون عائداتها مرتفعة، لكنها قد تفتقر إلى الموارد اللازمة لتمويل هذه الأنشطة. ويوفر الدين العام هذه الموارد المالية. وإذا تجاوز، نظريا، العائد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للإنفاق الحكومي سعر الفائدة على القروض، فمن المنطقي أن تمول الحكومات الإنفاق من خلال الاستدانة.[15] ومن حيث المبدأ، يمكن للحكومات، عن طريق فرض الضرائب، أن تجمع جزءا من إجمالي العائد الاجتماعي لسداد الديون التي تُستخدم في تمويل الإنفاق.

14 بشكل عام، لا تمثل الضرائب بديلا للدين العام. ولا يمكن أن ينجم عن تمويل الإنفاق الحكومي من خلال الديون والضرائب آثار اقتصادية متماثلة إلا في عالم يتمتع بقدرة مثالية على استشراف الأمور وبأسواق رأسمالية مثالية وعناصر اقتصادية ذات آفاق غير محدودة (وهو ما يطلق عليه الاقتصاديون مكافئ ريكاردو) (بارو، 1974). وذلك لأن الناس في مثل هذا العالم يدركون ضرورة سداد الديون ويجنبون أموالا لسداد الضرائب في المستقبل. وفي الواقع، فإن افتراض مثالية مكافئ ريكاردو مرفوض عموما (انظر بوتيريا وسامرز، 1987). لذا، قد يكون الإنفاق الحكومي الممول بالدين أكثر فاعلية من الإنفاق الحكومي الممول بالضرائب لأن الناس لا يأخذون في اعتبارهم بشكل كامل الالتزامات الضريبية المرتبطة بالاقتراض في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال الضرائب مشوبة بتشوهات، الأمر الذي يوفر مبررا آخر للاعتماد على الاقتراض: إذ تُبقي معدلات الضرائب ثابتة (بارو، 1979).

15 على سبيل المثال، الاستثمار في التعليم الأولي وفي خفض تلوث الهواء أثبت أنه يحقق معدلات للمنفعة مقابل التكلفة مرتفعة للغاية (انظر هيكمان وآخرين، 2010؛ وكالة حماية البيئة الأمريكية، 2011).

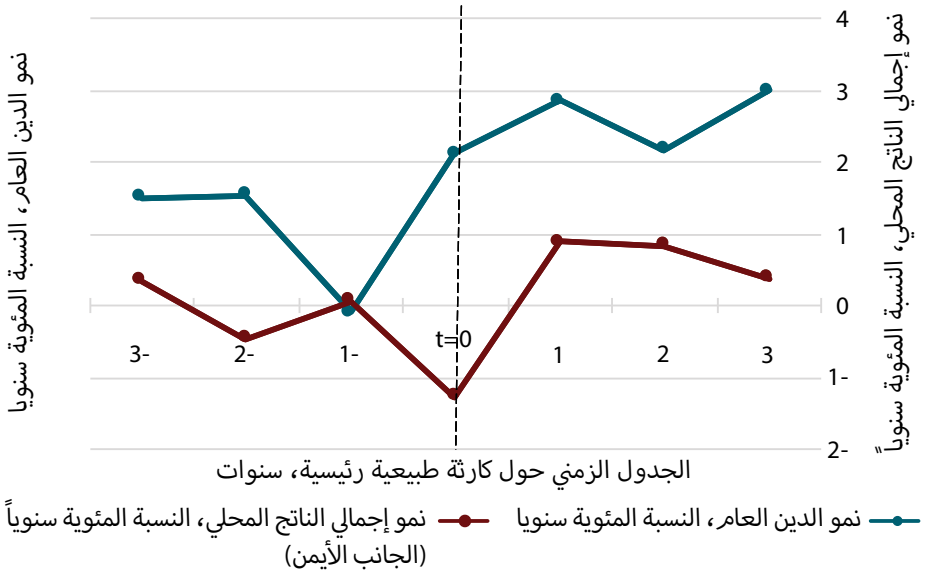
ومع زيادة الإنتاجية بمرور الوقت، تصبح الأجيال المقبلة على الأرجح أفضل حالا من الأجيال السابقة. ولأن الدين العام أشبه بالاقتراض من الغد، فإنه يسمح بتمهيد الموارد فيما بين الفترات الزمنية.

وثمة حاجة إلى الإنفاق الآن بغية الحد من آثار الجائحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويتضمن ذلك تحويلات لدعم استهلاك الأسر الأشد تضررا والإنفاق على الرعاية الصحية لتغطية تكلفة الفحوص والعلاج والتطعيم. ومع انحسار الجائحة، يجب على السلطات المالية أن تقرر ما إذا كان هناك ما يبرر المزيد من الحوافز المالية من أجل زيادة الطلب الكلي لتسريع التعافي.

وتشبه جائحة فيروس كورونا أي كارثة طبيعية، كالزلازل والفيضانات، من نواحٍ أساسية ذات صلة بفهم كيفية تفاعل الدين العام والنمو الاقتصادي بطريقة تحليلية. فالكوارث الوبائية والطبيعية نادرة الحدوث وغير متوقعة، ولا تنتج بشكل مباشر عن السياسات الاقتصادية. وكلتاهما تؤدي إلى انكماش اقتصادي بسبب عدم قدرة الناس على العمل (نتيجة الأضرار المادية أو مخاوف تتعلق بالسلامة). وبالنظر إلى أوجه التشابه هذه، يدرس هذا التقرير اتجاهات الدين العام والنمو التي تصاحب الكوارث الطبيعية الشديدة بهدف استنباط رؤى متعمقة عن كيفية مساعدة الإنفاق الحكومي الممول بالدين في تعافي الاقتصادات المتضررة من الكوارث - وكذلك من الأوبئة قياسا على ذلك. وفي البلدان النامية، عادة ما يرتفع الدين العام بعد الكوارث الطبيعية الضخمة، وذلك لتمويل التعافي الاقتصادي (انظر الشكل 2-1). وخلال السنوات الثلاث التي تعقب حدوث أي كارثة طبيعية ضخمة، يرتفع نمو الدين العام بشكل كبير مقارنة بالبلدان التي لم تشهد أي كارثة طبيعية. وينهار نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (المُعدل وفقا للتضخم) في عام وقوع الكارثة الطبيعية، لكنه يصبح أعلى إحصائيا من النمو حسب خط الأساس بعد عامين. تدفعنا هذه النتيجة إلى استنباط مهم مفاده أن الدين العام يتراكم بعد الكوارث، و يحدث ذلك على الأرجح بعد جائحة كورونا، ربما من أجل دعم التعافي الاقتصادي.

ومن الجدير بالملاحظة أن الاقتصادات في وقت الصراع المسلح تختلف عنها في زمن الكوارث الطبيعية (انظر الإطار 2-1). وتشير الشواهد إلى أن الدين العام يرتفع خلال الصراعات المسلحة، لكن النمو الاقتصادي لا ينتعش بعدها، مما يشير إلى أن الإنفاق الحكومي أثناء الصراعات قد لا يُستخدم في دعم النمو الاقتصادي.

الشكل 2-1: نمو الدين العام والناتج بعد الكوارث الطبيعية



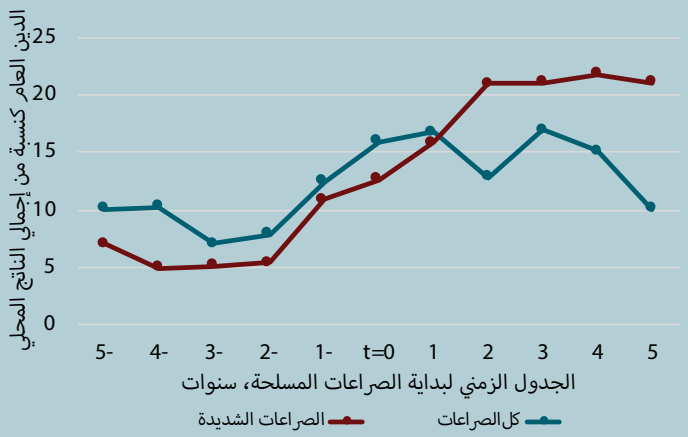
المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية؛ صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الديون العالمية.

ملاحظة: يبين هذا الشكل نمو الدين العام المستحق على الحكومة المركزية ونمو إجمالي الناتج المحلي قبل الكوارث الطبيعية الشديدة وأثناءها وبعدها بالنسبة لخط الأساس المتمثل في عدم وقوع كوارث شديدة. الكوارث الطبيعية الشديدة هي التي تسبب أضرارا تعادل ما لا يقل عن 1% من إجمالي الناتج المحلي للبلد المعني. وتغطي العينة 324 كارثة طبيعية شديدة وقعت بين عامي 1960 و2019 في 90 اقتصادا ناميا. وتشمل فيضانات وزلازل ونوبات جفاف وعواصف وانهيارات أرضية وأنشطة بركانية وارتفاعا شديدا في الحرارة وحرائق الغابات. ويتبع إطار الاقتصاد القياسي نهجاً للفرق في الفروق، مع آثار ثابتة حسب البلد والسنة (انظر المرفق ألف 1 للاطلاع على التفاصيل). نمو الدين العام ذو دلالة إحصائية عند مستوى 10% عند t = 1،2،3. نمو الدين العام ذو دلالة إحصائية عند مستوى 10% عند t = 0،1،2.

الإطار 2-1 الصراعات والديون والنمو

تختلف الاقتصادات خلال الصراعات المسلحة عنها وقت الكوارث الطبيعية. إذ يقفز الدين العام خلال الصراعات المسلحة لكنه ربما لا يُستخدم في دعم النمو الاقتصادي.

الشكل باء2-1: الدين العام في أوضاع الصراعات المسلحة



المصدر: ليدرمان وروجاس، 2018.

ملاحظة: يبين هذا الشكل تطور الدين العام للبلدان التي تشهد صراعات مقارنة باقتصادات لا تشهد صراعات قبل نشوب الصراعات المسلحة وأثناءها وبعدها. يشير t=0 إلى بداية الصراع. تُعرَّف الصراعات الشديدة بأنها 1000 وفاة في السنة عند القيمة t=0. وتشمل العينة 180 بلداً نامياً ومتقدّما (و32 صراعاً) بين عامي 1960 و2015.

الصراعات المسلحة والدين العام: يلقي ليدرمان وروخاس (2018) الضوء على الزيادات المحتملة في الأجل الطويل في عبء الديون الذي تعاني منه البلدان النامية المنكوبة بالصراعات المسلحة. وقد وجد المؤلفان أن الدين العام في البلدان المتأثرة بالصراعات عادةً ما يصبح أعلى منه في البلدان التي لا تعاني من صراعات قبل اندلاعها، وأنه يبدأ في الارتفاع أكثر قبل أن يتفجر الصراع، ويبقى مرتفعا بعد ذلك (انظر الشكل باء 2-1). وتشير النتائج إلى أن البلدان النامية المنكوبة بالصراعات تمول الزيادة في الإنفاق الحكومي من خلال الاعتماد على الدين العام لا سيما بعد تفجر الصراع. وقد يؤثر ضعف أوضاع المالية العامة في البلدان المتأثرة بالصراعات والتي تعاني أيضا من جائحة كورونا تأثيرا ضخما لا على قدرتها الراهنة على تمويل الإنفاق الحكومي فحسب بل على تلك القدرة في الأجل الطويل أيضا.

الصراعات المسلحة ونمو إجمالي الناتج المحلي: إن الأدبيات المتاحة عن الآثار الضارة للصراعات على الناتج وفيرة ومتسقة. ويوضح كولييه (1999) أربع طرق مشتركة يمكن من خلالها أن تضر الصراعات المسلحة بالاقتصاد. فالصراعات قد:

- تدمر رأس المال المادي والبشري
- تعطل الديناميات الاجتماعية الداخلية
- تدفع البلدان إلى توجيه الأموال العامة بعيدا عن الأنشطة التي تعزز الإنتاج
- تسهم في تراجع الادخار الأمر الذي يؤدي إلى التدهور الاقتصادي.

كما تضع الأدبيات الاقتصادية تقديرات لحجم تأثير الصراع على الإنتاج. إذ يرى كولييه أن معدل النمو السنوي خلال الحروب الأهلية يقل بواقع 2.2 نقطة مئوية عن معدله لو لم تكن الحرب قد اندلعت. كما ينخفض النمو خلال السنوات الخمس التي تعقب صراعا استمر عاما واحدا بنحو 2.1 نقطة مئوية عن معدله لو لم تكن الحرب قد نشبت. ويستمر هذا النقص في النمو المستدام بعد انحسار الصراع "حتى إذا نجحت البلدان في تحاشي الانزلاق مجددا إلى الصراع" (كاري وحراكي 2017). ويمكن أن تلحق الصراعات المسلحة أيضا أضرارا غير مباشرة ضخمة بالناتج الاقتصادي للبلدان المجاورة. وتزداد هذه الآثار السلبية غير المباشرة عادة مع تزايد حدة الصراع (موردوخ وساندلر 2002 و2004).

التكلفة طويلة الأجل

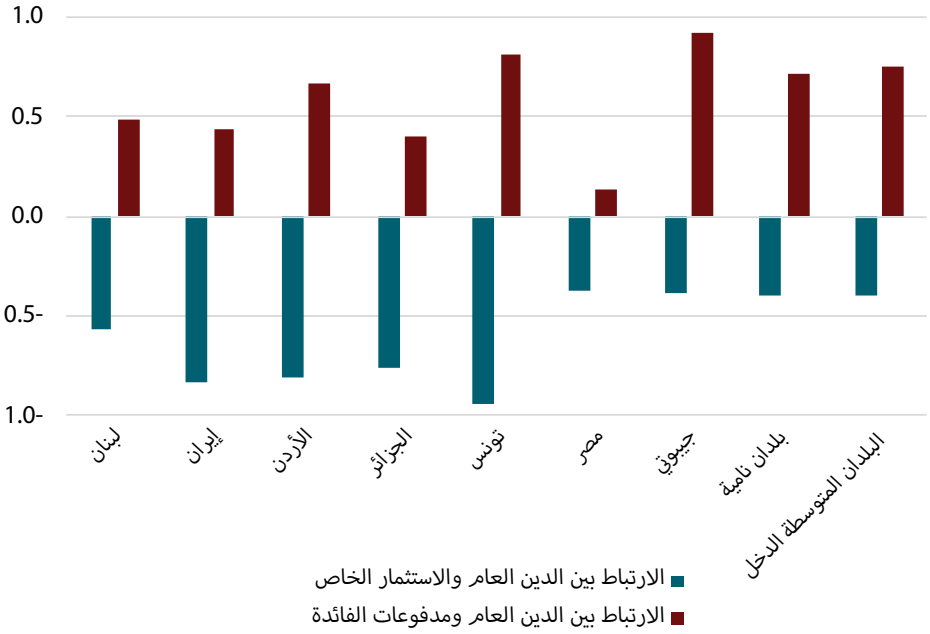
على الرغم من أن للدين العام دورا مهما، فإنه ينطوي على مخاطر. فقد يشكل الدين العام مشكلة معقدة إذا ما استخدم لأغراض غير إنتاجية. وبتعبير أدق، إذا كانت العائدات الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق الحكومي أقل من أسعار الفائدة على القروض، فإن عبء الدين نسبة إلى الدخل القومي سوف ينحو إلى النمو بمرور الوقت. وفي كثير من الحالات، قد تكون الحكومات مفرطة في التفاؤل في تقديراتها لعائدات الإنفاق المالي.[16] وقد تؤدي الصدمات السلبية (مثل الركود غير المتوقع) إلى انخفاض عائدات الاستثمار العام وزيادة أسعار الفائدة. على سبيل المثال، يمكن تقليص العائد الاجتماعي لمشروعات البنية التحتية في فترات الركود عندما ينخفض الانتفاع من هذه المشاريع. علاوة على ذلك، فإن خفض قيمة العملة في الأوقات العصيبة من شأنه أن يؤدي إلى تضخم الديون إذا كانت الديون الخارجية مقومة بعملات أجنبية. وفي حالات أخرى، قد تبدأ الحكومات برامج إنفاق دائمة استنادا إلى إيرادات غير متوقعة مؤقتة (فيج وليدرمان وبنيت 2017)، الأمر الذي يضطرها إلى الاستمرار في الإنفاق حتى بعد ارتفاع أسعار الفائدة. ويرى كامينسكي وآخرون (2004) أن سياسات المالية العامة كانت مسايرة للدورات الاقتصادية في العديد من البلدان النامية، على الرغم من أنها أصبحت أكثر معاكسة للتقلبات الدورية بالنسبة لبعضها في السنوات القليلة الماضية (فرانكل وآخرون، 2013).

وحتى عندما يتجاوز العائد الاقتصادي والاجتماعي للإنفاق الحكومي سعر الفائدة على الديون المستخدمة في تمويله، يتعين على الحكومات توخي المزيد من الحذر بشأن الاقتراض عندما تكون الديون مرتفعة بالفعل. ومع إقدام الحكومات على اقتراض المزيد، فقد تستحوذ على الأموال المتاحة اللازمة للاستثمار الخاص (راينهارت وآخرون، 2012). وقد ترتفع أيضا أسعار الفائدة مما يرفع تكلفة حصول القطاع الخاص على رأس المال. وقد يزاحم القطاع العام عمليا القطاع الخاص. علاوة على ذلك، هناك أيضا احتمال، على الأقل في الأجل القصير، بأن تؤدي زيادة حجم الدين إلى تعزيز التوقعات برفع الضرائب في المستقبل من أجل سدادها، مما يضعف الاستهلاك والاستثمار الحاليين، ويقوض أي أثر تحفيزي للإنفاق الممول بالدين (بارو، 1974).

ومن الناحية العملية، يرتبط الدين العام الذي يشمل الدين المحلي والدين الخارجي العام، ارتباطا سلبيا بالاستثمار الخاص. ويبدو أن الأمر ينطبق على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما هو مبين في الشكل 2-2، وكذلك بالنسبة للبلدان النامية والمتوسطة الدخل. ويتسق هذا مع الآثار المترتبة على التزاحم الموضحة أعلاه. وتجدر الملاحظة أن الارتباط بين الدين العام والاستثمار الخاص أكثر سلبية في معظم بلدان المنطقة منه في البلدان النامية النمطية، مما يعني أن أثر التزاحم أكثر حدة فيما يبدو في المنطقة. وهذا لا يعني بطبيعة الحال أن الدين العام لن يتمكن مطلقا من تعزيز الاستثمار الخاص في بعض السياقات. ففي الواقع، تفيد نظرية اقتصادية بأن الاستثمار العام يمكن أن يرفع في بعض الحالات من حجم الاستثمار الخاص حينما يعزز من توفّر سلع النفع العام، مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل الإجمالي في الأجل الطويل.

16 يبحث فرانكل (2011) توقعات النمو التي وضعتها 33 هيئة حكومية رسمية ويرى أن الاتجاه إلى التفاؤل في هذه التوقعات يسهم في العجز المفرط. وفي الآونة الأخيرة، وجد كل من بودري وويليمس (2018) أن التفاؤل في توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في عينة من 189 بلدا يزيد من احتمالات حدوث الركود والأزمات المالية مستقبلا.

الشكل 2-2: الارتباط بين الدين العام ومدفوعات الفائدة والاستثمار الخاص



المصدر: البنك الدولي، آفاق الاقتصاد الكلي والفقر (أكتوبر/تشرين الأول 2020)

ملاحظة: علاقات الارتباط مُستمدة من الدين العام (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي)، والاستثمار الخاص الثابت (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي)، ومدفوعات الفائدة (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي). وتغطي البيانات الفترة 2000-2020 لمعظم البلدان. ومجموعات البلدان مُمثَّلة بالملاحظة الوسيطة.

ومع ارتفاع مدفوعات الفائدة نتيجة زيادة حجم الدين، تزيد نسبة هذه المدفوعات في مصروفات الموازنة. كما يوضح الشكل 2-2 ارتباط الدين العام ومدفوعات الفائدة إيجابيا في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي البلدان النامية النموذجية أو متوسطة الدخل. وفي بلدين من بلدان المنطقة هما مصر ولبنان، وصلت مدفوعات الفائدة بالفعل إلى حوالي 10% من إجمالي الناتج المحلي وأكثر من 30% من مجموع الإنفاق العام في السنوات القليلة الماضية (انظر جدول المرفق باء3). وقد تحد أقساط السداد من قدرة الحكومات على الإنفاق على بنود مهمة مثل البنية التحتية ورأس المال البشري، مما يضعف من آفاق النمو (مهداوي، 2004).

وقد أن يؤدي ارتفاع حجم الدين إلى زيادة أوجه الضعف إزاء تقلبات الاقتصاد الكلي لعدة أسباب. فمع زيادة الديون، تثور المخاوف من عجز الحكومات عن السداد، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع علاوة المخاطر وبالتالي رفع أسعار الفائدة الحقيقية طويلة الأجل (راينهارت وآخرون، 2012). كما أن الأدوات المتاحة للحكومات مثل السياسات المالية المعاكسة للدورات الاقتصادية تضعف بشدة. ويخفض ارتفاع حجم الديون من الملاءة الائتمانية ويقيّد فرص الحصول على المزيد من التمويل ويحد من قدرة البلدان على تأجيل سداد الديون المستحقة (أي إعادة تمويلها). وقد يتم تحويل المستويات المرتفعة للديون إلى أموال، مما يؤدي إلى التضخم وانخفاض قيمة العملة وهروب رؤوس الأموال وربما تراكم الديون أو الأزمات المالية (بوسكين، 2020). ويمكن اعتبار الأزمة الاقتصادية والاجتماعية المستمرة في لبنان بعد تخلفه عن سداد ديونه في شهر مارس/آذار 2020 مثالا حيا على هذا النوع من الأوضاع.

وفي الحالات الشديدة، ثمة بلدان تتخلف عن سداد ديونها المرة تلو الأخرى. وقد تبلغ مثل هذه البلدان وضع انعدام القدرة على تحمل أعباء الديون، وهو ما يعني أنها عاجزة عن تحمل حتى النطاقات الطبيعية من الديون (راينهارت وآخرون، 2003، راينهارت وروجوف، 2009). وتداعيات التخلف عن سداد الديون ضخمة على التجارة وتدفقات الاستثمار والنمو في أي بلد (بورنستين وبانيزا، 2009، أسونوما وتريبيش، 2016). كما يؤدي التخلف عن سداد الديون إلى إلحاق الضرر بالنظم المالية لأي بلد (راينهارت وآخرون، 2003).

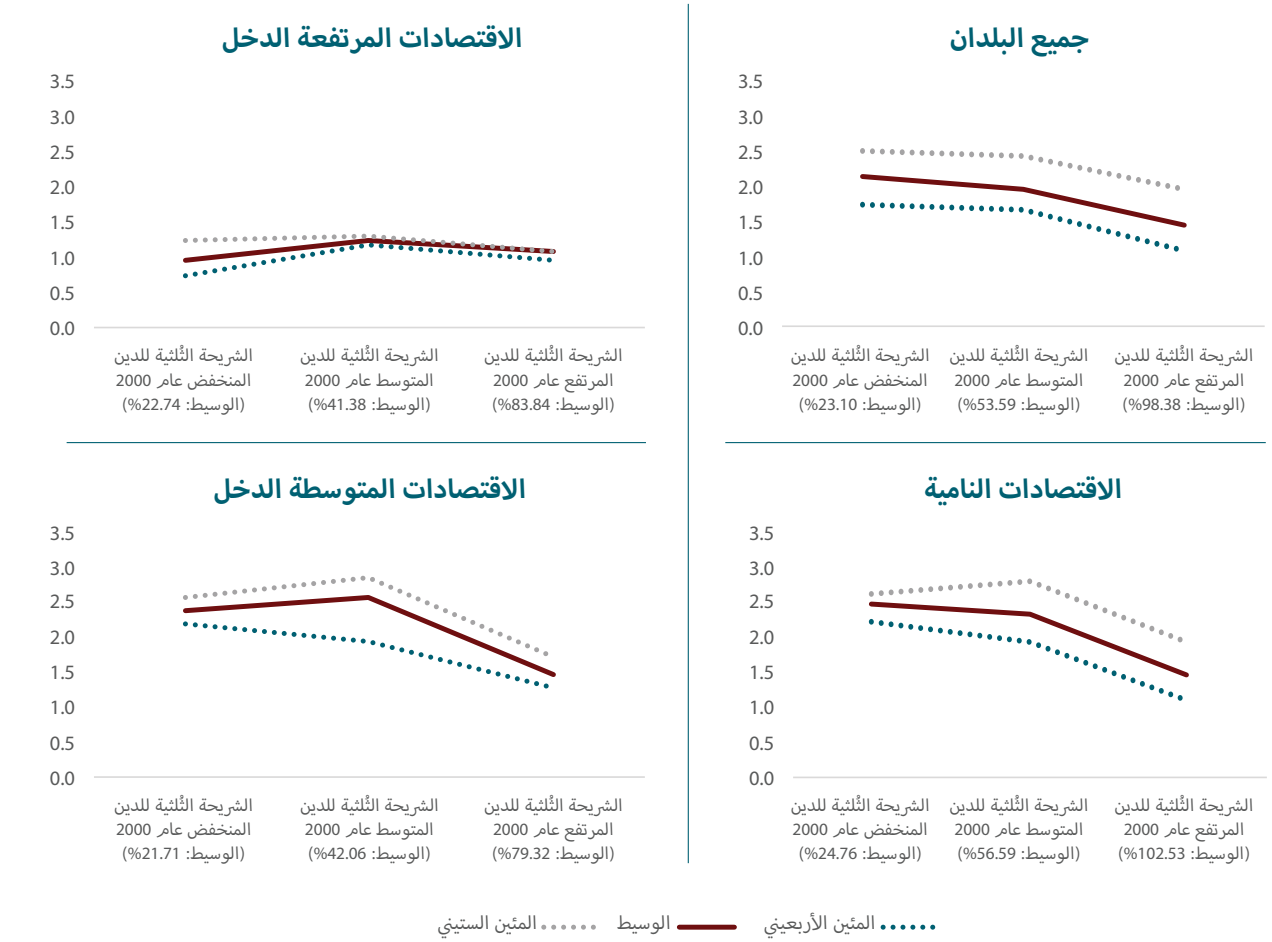
الدين والنمو في الفترة من 2000 إلى 2019: أدلة على التكلفة طويلة الأجل

نظرا لأن الدين العام ينطوي على تكلفة ومنافع في آن واحد، فإن طريقة تأثيره على النمو الاقتصادي مسألة خاضعة للتجربة العملية. ويبدو أن هناك أسبابا تتعلق بالمفاهيم والتصورات تدعو للحذر من ارتفاع مستويات الدين، كما ورد أعلاه. والمسألة تتعلق بمستوى الدين العام الذي يعتبر "مرتفعا". هل هناك حد مشترك بين البلدان للدين العام يؤدي تجاوزه إلى إلحاق الضرر بالنمو؟ انطلاقا من المساهمة الأساسية التي قدمها راينهارت وروجوف (2010)، حققت دراسات عديدة في هذه العلاقة، فحاولت تحديد مدى تأثير تراكم الديون سلبا على نمو إجمالي الناتج المحلي. ويبدو أن الأدبيات في هذا الصدد تدحض فكرة الحد المشترك بين البلدان (إيبرهارت وبريسبتيرو، 2015، وتشوديك وآخرون، 2017). لكن الأدبيات لا تستبعد إمكانية وجود حدود للدين خاصة بكل بلد - بما في ذلك في البلدان التي لا تستطيع تحمل أعباء الدين والتي تؤدي إلى "ضغط شديد" إذا تم تجاوزها (راينهارت وآخرون، 2003؛ راينهارت وروجوف، 2009). ويختلف هذا الحد بحسب كل بلد، وذلك تبعا لتاريخه مع التعثر ومع التضخم، وفي البلدان التي لا تتحمل أعباء الديون قد يكون أقل كثيرا من المستوى الذي تديره بسهولة البلدان المتقدمة.

وتشير البيانات إلى أن البلدان التي سجلت مستويات مرتفعة من الدين العام الأولي في عام 2000 شهدت نموا منخفضا طويل الأجل في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في العقدين التاليين (انظر الشكل 2-3). وتُظهر اللوحة اليسرى العلوية أنه في عينة مكونة من 158 بلدا، كان النمو في بلد وسيط بلغ فيه حجم الدين العام الأولي مستوى مرتفعا للغاية عام 2000 (أي في شريحة الديون المرتفعة) أبطأ من بلد وسيط يسجل مستويات منخفضة من الدين العام الأولي (في شريحتي الديون المنخفضة والمتوسطة) في العقدين التاليين. فالبلدان الواقعة في الشريحة المتوسطة من الديون تتمتع بمتوسط نمو طويل الأجل مماثل تقريبا للبلدان المنخفضة الديون. وهو ما يشير إلى دور غير خطي للديون. ومع ذلك، فهناك اختلاف كبير في متوسط النمو داخل كل شريحة. وبالنسبة للبلدان المرتفعة الدخل، لا يرتبط مستوى الدين العام الأولي المرتفع للغاية عام 2000 فيما يبدو بانخفاض النمو في الأمد الطويل، مما يشير إلى قدرتها على تحمل أعباء الديون. وبالنسبة للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل (اللوحتان السفليتان)، فإن الارتباط بين الدين العام الأولي المرتفع عام 2000 والنمو المنخفض في السنوات التالية أكثر وضوحا. إذ انخفض النمو في العادة بالبلدان النامية، الواقعة في الشريحة الأعلى من نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي عام 2000، نحو نقطة مئوية سنويا خلال السنوات العشرين التالية مقارنة ببلدان شريحتي الديون الأولى والثانية.[17]

17 تم التوصل إلى نتيجة مماثلة عند النظر في العلاقة بين الدين الأولي عام 1980 وما تلاه من نمو طويل الأجل في الفترة من 1980 إلى 1999. فكان نمو البلدان النامية، الواقعة في الشريحة الأدنى من معدل الدين إلى إجمالي الناتج المحلي عام 1980، أقل 0.8 نقطة مئوية في السنة عادة في العقدين التاليين مقارنة بتلك الواقعة في الشريحة الثانية والشريحة الأعلى. كما شهدت البلدان النامية في شريحة الديون المتوسطة نموا منخفضا في الأجل الطويل مثلما حدث في البلدان الواقعة في شريحة الديون الأعلى. وقد يعكس ذلك تقلب الظروف خلال الفترة من 1980 إلى 1999 مع ارتفاع أسعار الفائدة نسبيا وزيادة حالات التعثر.

الشكل 2-3: متوسط النمو السنوي لنصيب الفرد في الفترة 2000-2019 في جميع البلدان المصنفة حسب ديون الحكومة المركزية عام 2000



المصدر: البنك الدولي، *مؤشرات التنمية العالمية*؛ صندوق النقد الدولي، *قاعدة بيانات الديون العالمية*.

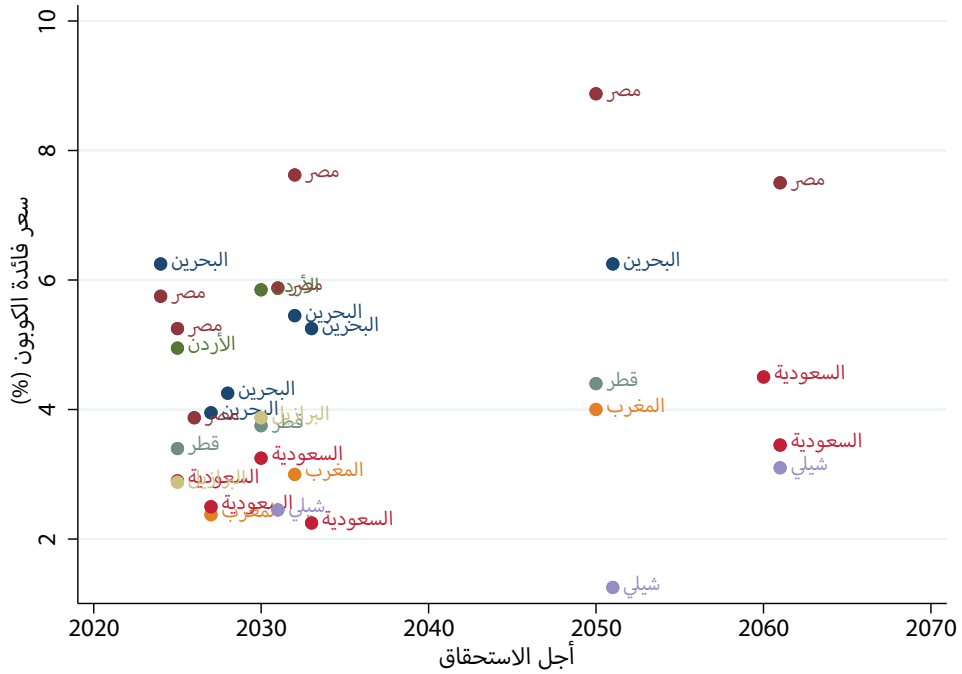
ملاحظة: يبين الشكل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بين عامي 2000 و2019 لكل شريحة ثُلثية من ديون الحكومة المركزية (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي) عام 2000 حسب كل مجموعة من مجموعات دخل البلدان. وتغطي العينة الإجمالية 158 اقتصاداً - 131 اقتصاداً نامياً و27 اقتصاداً متقدماً، استناداً إلى تصنيف الدخل الذي وضعه البنك الدولي عام 1987. ويُحسب متوسط معدل النمو السنوي بين عامي 2000 و2019. ويعرض متوسط نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لكل مجموعة من المجموعات الأربع: (1) جميع البلدان (2) الدخل المرتفع (3) البلدان النامية (بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل) (4) الدخل المتوسط. وتُعرض الشرائح الثُلثية للدين بترتيب تصاعدي مع عرض الرقم الوسيط لكل شريحة على المحور الأفقي. وتقدم معدلات النمو للرقم الوسيط، والمئين الأربعين والمئين الستين لكل مجموعة.

أوجه التعارض أكثر حدة في البلدان النامية

يدعم الارتباط بين الدين العام الأولي المرتفع في البلدان النامية عام 2000 والنمو المنخفض لاحقا فكرة مفادها أن التعارض بين الاحتياجات قصيرة الأجل والتكلفة طويلة الأجل للتمويل بالدين أكثر حدة في البلدان النامية عنها في البلدان المتقدمة. فبالنسبة للعالم المتقدم، من المتوقع أن تبقي السياسة النقدية التيسيرية وتزايد المدخرات على أسعار الفائدة منخفضة، مما يؤدي إلى تفضيل الاقتراض الحكومي. ومن المعروف أيضا أن البلدان المتقدمة أكثر تحملا لأعباء الديون، لذا يمكنها مواصلة الاقتراض عند مستويات أعلى نسبيا من الدين العام. أما في العالم النامي، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن التعارض أكثر حدة. إذ تتحمل كثير من بلدان المنطقة - مثل مصر والأردن والبحرين- تكلفة اقتراض مرتفعة نسبيا، على الرغم من معدلات الفائدة العالمية شديدة الانخفاض (انظر الشكل 2-4). وما لم يسفر الاقتراض عن إنفاق حكومي ذي عائد مرتفع بما فيه الكفاية

من حيث نمو إجمالي الناتج المحلي، فسوف يزيد من عبء الديون في المستقبل. وقد ارتفعت مخاطر التعثر في كثير من بلدان المنطقة ارتفاعا حادا خلال جائحة كورونا، كما هو مبين في الشكل 1-8 في الفصل الأول. وربما يرجع ذلك إلى أن الجائحة تفشت بينما يعاني العديد من بلدان المنطقة من ارتفاع حجم الديون، وانخفاض مزمن في النمو، وضعف الحوكمة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالشفافية. وتزيد أوجه الضعف القائمة من تكلفة تراكم ديونها. ومن الجدير بالذكر أن احتمال التعثر و/أو التغيرات في اتجاه موازين المعاملات الجارية في بلدان المنطقة كان احتمالا منخفضا بصورة غير عادية تاريخيا، على الرغم من الانخفاض المزمن في النمو والاختلالات المستمرة في الاقتصاد الكلي. وحدث ذلك بفضل مساندة دول مجلس التعاون الخليجي ذات الدخل المرتفع من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الرسمية (أرزقي وآخرون، 2019). ومع ذلك، فإن الانخفاضات في أسعار النفط الناجمة عن التغيرات التكنولوجية في قطاع الطاقة خفضت بشكل ملموس من استعداد دول المجلس لمواصلة دور المقرض، مما أدى إلى تغيير توقعات السوق بشأن القدرة على تحمل أعباء الديون في المنطقة.

الشكل 2-4: أسعار فائدة الكوبونات الخاصة بإصدارات الدين المقومة بالدولار خلال فترة الجائحة، حسب أجل الاستحقاق بالنسبة لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وشيلي، والبرازيل



المصدر: Cbonds.com

ملاحظة: البيانات تمتد من بداية 2020 إلى 27 فبراير/شباط 2021. للمقارنة، لا يتم عرض سوى أسعار كوبونات إصدارات الدين المقومة بالدولار. ولا يتم عرض أسعار كوبونات إصدارات الديون المقومة باليورو من المنطقة ولكن النتيجة الإجمالية لا تزال دون تغير.

2-2 دور المؤسسات في تحديد المفاضلات

ما الذي يمكن لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تفعله للتغلب على أوجه التعارض بين الأهداف القصيرة الأجل والمخاطر الطويلة الأجل المترتبة على ارتفاع الدين العام؟

يمكن لبلدان المنطقة أن تعدّ إستراتيجية للموازنة والدين متعددة السنوات تتسم بالشفافية والموثوقية بغرض الحد من تكلفة الدين العام، وخفض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي لمستويات مستدامة، والحد من حالة عدم اليقين التي تسود دوائر المقرضين وغيرهم

من الهيئات الاقتصادية.[18] يتناول هذا الجزء تلك المسألة عن طريق مناقشة خيارات السياسات خلال ثلاث مراحل مختلفة من التعافي الاقتصادي من جائحة فيروس كورونا:

- أولويات الإنفاق خلال الجائحة
- التحفيز المالي على الفور مع انحسار الجائحة
- تخفيف التكلفة المحتملة للديون المتراكمة في الأجل المتوسط

تحديد أولويات الإنفاق أثناء الجائحة - الشفافية والمراقبة

يدعو الرأي التقليدي إلى دور قوي للإنفاق الحكومي في مواجهة التقلبات الدورية. وتشير دراسات سابقة إلى أن المضاعفات المالية تكون أكبر عموما خلال الأوقات العصيبة (كورسيتي وآخرون، 2012؛ ريبيرا-كريشتون وآخرون، 2015؛ أورباخ وجورودنيتشينكو، 2012)، على الرغم من أن الأبحاث الحديثة تلقي بظلال من الشك على هذا الرأي (رامي، 2019). ومع ذلك، من المهم ملاحظة أنه خلافا لما كان عليه الوضع في فترات الركود السابقة، فإن سياسات المالية العامة لا تستهدف في الأساس تعزيز الطلب الإجمالي أثناء جائحة كورونا لأن انهيار الطلب الإجمالي خلال الجائحة كان مدفوعا أساسا بالشواغل الصحية وليس بسبب المسائل الاقتصادية الأساسية. وتبين أن التباعد الاجتماعي يحدث سواء فرضت الحكومة قيودا كعمليات الإغلاق، أو لم تفرض، لإبطاء انتشار الفيروس (مالوني وتاسكين، 2020؛ جوبتا وآخرون، 2020). ويتركز انهيار الطلب في القطاعات التي تتطلب السفر والتواصل المباشر- مثل شركات الطيران والسياحة والفنادق والمطاعم، وتجارة التجزئة التقليدية، والخدمات الشخصية.[19] ومن المرجح أن يظل تحفيز الطلب الإجمالي أمرا بعيد المنال ما دام خطر التعرض لكورونا قائما.

وهناك دوران رئيسيان للإنفاق المالي خلال هذه الجائحة: حماية رفاهة الأسر الأولى بالرعاية والاستثمار في الصحة العامة. وكما يتبين في الفصل الأول، تحملت الأسر الفقيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا العبء الأكبر من الضرر بشكل غير متناسب. ومن الأهداف الأساسية للإنفاق الحكومي مساندة استهلاك الأسر الأشد تضررا. وقد اتخذت بلدان المنطقة إجراءات غير مسبوقة لمساندة الفئات الأكثر ضعفا. لكن ما يبعث على التفاؤل هنا هو أن التحويلات النقدية موجهة بشكل جيد نسبيا. وتشير الأدلة المستقاة من المسوح الهاتفية في المنطقة إلى أن جزءا أكبر من أفقر الأسر يستفيدون أكثر من الأسر التي تتصدر قوائم التوزيع. ومع ذلك، ثمة مجال لتحسين الوضع لأن التحويلات الاجتماعية لا تصل إلا إلى نسبة صغيرة من الأسر الأشد احتياجا.

ويمكن للاستثمار في الصحة العامة، بوصفه استجابة قصيرة الأجل للجائحة، أن يحقق عائدات اجتماعية كبيرة طويلة الأجل مثل تحسين إمكانية حصول الفقراء على الرعاية الصحية. ولاحتواء الجائحة، يمكن للسلطات أن تعزز الإنفاق الصحي لإنتاج أو شراء معدات الحماية الشخصية، وأدوات الاختبار والفحص، ونظم تتبع المخالطين، وتعبئة العاملين في الرعاية الصحية ودفع أجورهم. وتكتسب زيادة الفحوص وتتبع المخالطين وكذلك تحسين شفافية البيانات أهمية خاصة لأن هذه الخطوات تمكن السلطات من تحديد حجم الإصابات والكشف عن الحالات وعزلها وتشجيع السكان على تطبيق تدابير التباعد الاجتماعي المناسبة. ونسبة الاختبارات إلى عدد السكان مرتفعة نسبيا في دول مجلس التعاون الخليجي، وهي البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات. ومع توفر اللقاحات، يصبح من الممكن تخصيص الإنفاق الصحي للبنية التحتية للتحصين– بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، شراء اللقاحات، والتواصل الواضح الفعال لزيادة الوعي وتحفيز الطلب على التلقيح وبناء شبكات لمقدمي التلقيح المحليين. ومن شأن تنفيذ حملة تطعيم فعالة أن تسرع وتيرة توزيع اللقاحات، الأمر الذي يمهد الطريق أمام التعافي الاقتصادي، ويعزز أسس البنية التحتية للصحة العامة. وتشير الحسابات البسيطة لتكلفة ومنافع الاستثمار في برامج التلقيح إلى أن معدل المنفعة إلى التكلفة مرتفع جدا، إذ يبلغ حوالي 1:78 إذا لقحت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 20% من سكانها بالأسعار الحالية التي وضعتها مبادرة كوفاكس، وهي مبادرة متعددة الأطراف لإتاحة اللقاحات المضادة لكورونا للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل (أهوجا وآخرون، 2021).

18 قاعدة الموازنة مثال على خطة تتسم بالشفافية والموثوقية تُطبّق على المدى القصير والطويل، توضح الحكومة من خلالها توقيتات وأسباب الإنفاق المالي المُمول بالدين (انظر فيج وآخرين، 2017).

19 على سبيل المثال، انظر مؤشر تعقب الوظائف في جامعة جورج تاون https://cew.georgetown.edu/cew-reports/jobtracker/ للتعرف على حجم خسائر الوظائف في كل قطاع في الولايات المتحدة.

ويبدو أيضا أن الاستثمار في الاختبارات والرقابة العامة لتفشي الفيروس يقلل من التكلفة الاقتصادية للجائحة. وتشير الأدلة الأولية إلى أن البلدان التي شهدت مستوى عاليا من الاختبارات التي جاءت نتائجها إيجابية عانت من انخفاض أكبر في معدلات النمو (انظر الشكل 1-3 في الفصل الأول). ويوحي ارتفاع معدل النتائج الإيجابية للفحوص بعدم السيطرة نسبيا على الجائحة، مما قد يعكس الانتشار المحدود للفحوص كأداة لمراقبة الصحة العامة. ولكن للأسف، فإن العديد من بلدان المنطقة إما لديها معدلات إيجابية عالية (أعلى من النسبة المرجعية التي حددتها منظمة الصحة العالمية عند 5%) أو لا تبلّغ عن نتائج موثوق بها. لكن بعض البلدان المرتفعة الدخل في المنطقة تأتي في الطليعة على مستوى العالم من حيث إجراء الاختبارات لمراقبة انتشار المرض ومن حيث بدء برامج التلقيح (انظر الجدول 1-2 في الفصل الأول).

فاعلية التحفيز تعتمد على الحوكمة

سيتعين على بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تقرر ما إذا كان هناك ما يبرر تقديم حوافز مالية إضافية بعد حالة الطوارئ الصحية العامة.

فمن ناحية، هناك عوامل محددة تحذر من الشروع في حوافز إضافية في المنطقة. أولا، ***قد لا تكون هناك حاجة إلى التحفيز المالي لأن التعافي قد يلقى دفعة من تعافي النمو نتيجة الطلب*** على السلع والخدمات الذي لم يكن من الممكن تلبيته أثناء الطوارئ الصحية. وبفضل هذا الطلب المكبوت، سيرتفع الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق التجاري بعدما يتضح أن المخاطر الصحية تقلصت (كروغمان، 2020؛ لي، 2020). ويتوقف تعافي الطلب المكبوت على طول فترة الأزمة. فكلما طال أمد الأزمة، كان من المرجح أن تؤدي القيود الصارمة على السيولة إلى مشاكل تتعلق بالإعسار، الأمر الذي قد يحد من الجانب الإيجابي للتعافي. ويؤكد هذا السيناريو مرة أخرى على أهمية التوزيع السريع للقاحات. وعلاوة على ذلك، فإن مدى تعافي الطلب المكبوت بالنسبة للمنطقة- لا سيما من مصادر الطلب الخارجية المهمة مثل السياحة- يتوقف على فاعلية وشفافية مراقبة تفشي الجائحة. ومن غير المرجح أن يستأنف الناس السفر أو الإنفاق على الخدمات الشخصية إذا استمرت حالة عدم اليقين بشأن الجائحة.

ثانيا، ***قد يكون التحفيز المالي غير فعال أو يأتي بنتائج عكسية في بلدان المنطقة التي تعاني من ارتفاع المديونية***، مثل العديد من مستوردي النفط (انظر جدول المرفق باء4). وتشير أبحاث منشورة إلى أنه في بيئة تتسم بارتفاع حجم الدين العام، قد يكون ما يسمى بالمضاعف المالي للإنفاق الإضافي صفرا (إلزيتسكي وآخرون، 2013). يقدر هويدروم وآخرون (2020) أن المضاعفات المالية خلال عامين من الممكن أن تتراوح بين صفر عندما يكون الدين الحكومي مرتفعا (في المئين التسعين من العينة، أي ما يربو على 92% من إجمالي الناتج المحلي) و0.6 عندما يكون الدين الحكومي منخفضا (في المئين العاشر، أو أقل من 17% من إجمالي الناتج المحلي). وقد يتسبب عاملان في ضعف الاستجابة للمحفزات المالية في البلدان التي تعاني من ارتفاع الدين العام. فأولا، تلجأ الأسر إلى خفض الاستهلاك عند تنفيذ التحفيز المالي، تحسبا لأي تعديلات مالية في المستقبل (مثل الزيادات الضريبية أو التقشف المالي) لتمويل التحفيز. يشار إلى ذلك باسم عامل مكافئ ريكاردو، بعد البحث الرئيسي الذي قدمه روبرت بارو عام 1974. ويتمثل العامل الثاني، الذي يسمى عامل أسعار الفائدة، في أن المخاوف حيال مخاطر الائتمان السيادي ترفع أسعار الفائدة وبالتالي تخفض الطلب الإجمالي (هويدروم وآخرون، 2020).

وثالثا، ***برغم أن الاستثمار العام قد يحقق مكاسب قصيرة وطويلة الأجل، فإن الحذر مطلوب في البلدان التي تعاني من سوء الحوكمة***. وعادة ما تعتبر آثار الاستثمارات العامة، مثل مشروعات البنية التحتية، أطول أمدا من الاستهلاك العام والتحويلات الاجتماعية (أورباخ وجورودنيتشينكو، 2012؛ فيج وآخرون، 2018). وخلافا للاستهلاك الحكومي، يعمل الاستثمار العام بشكل مباشر على تحسين القدرة الإنتاجية للاقتصاد من خلال زيادة الناتج الحدي لرأس المال الخاص والعمالة. ومع مرور الوقت، يكون لذلك تأثيراته الإيجابية على كل من الاستثمار الخاص والاستهلاك الخاص (ليدوك وويلسون، 2013). وبالإضافة إلى ذلك، فإن البلدان التي تملك رصيدا أوليا منخفضا من رأس المال العام (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي) تكون مضاعفات الاستثمار العام لديها أعلى كثيرا من البلدان التي تملك رصيدا مرتفعا (إزكويردو وآخرون، 2019). ويرى إيدن وكراي (2014) أن كل دولار إضافي من الاستثمارات الحكومية في البلدان المنخفضة الدخل

يزيد الاستثمار الخاص بنحو دولارين في المتوسط، ويرفع الناتج بمقدار 1.5 دولار. ومع ذلك، قد يكون للاستثمار العام تأثير مضاعف محدود في الأمد القصير بسبب تأخر التنفيذ (رامي، 2020). والأمر الأكثر أهمية هو أن ضعف الحوكمة قد يقوض المكاسب الاقتصادية المترتبة على مشروعات الاستثمار العام مما يحد من كفاءة هذه الاستثمارات. فعلى سبيل المثال، يقع الاختيار على المشروعات العامة ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي المنخفض عند ضعف الحوكمة. على الأقل يبدو هذا هو الحال حتى بالنسبة لعينة كبيرة من البلدان الأوروبية (إزكويردو وآخرون، 2019). وفي البلدان التي تقل فيها الشفافية والقدرات المؤسسية، قد يقترب مضاعف الاستثمار العام من الصفر في الأمدين القريب والبعيد على حد سواء. ومع الأسف تعد الحوكمة أحد المجالات التي تتخلف فيها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن نظيراتها في العالم (انظر جدول المرفق باء4). وتعزز هذه المخاوف الحاجة إلى العمل على إجراء إصلاحات لتحسين حوكمة قرارات الاستثمار العام.

ومن ناحية أخرى، يتبنى كثير من بلدان المنطقة أنظمة سعر الصرف الثابت (انظر جدول المرفق باء4)، والتي من شأنها أن تعزز المضاعفات المالية (كورسيتي وآخرون، 2012؛ إلزيتسكي وآخرون، 2013). وكما قال إلزيتسكي وآخرون (2013)، "يتلخص الأثر الأولي للتوسع في المالية العامة في زيادة الناتج، ورفع أسعار الفائدة، وتحفيز تدفقات رأس المال الأجنبي، مما يخلق ضغوطا لرفع قيمة العملة المحلية. وفي ظل أسعار صرف محددة سلفا، تعمل السلطة النقدية على توسيع المعروض النقدي لمنع هذا الارتفاع. تساعد هذه السياسة النقدية سريعة التكيف على استيعاب الزيادة في الناتج. لكن بموجب أسعار الصرف المرنة، تكبح السلطة النقدية المعروض النقدي وبالتالي تسمح للارتفاع في سعر الصرف الحقيقي بخفض صافي الصادرات. ولا يتغير الناتج لأن التراجع في صافي الصادرات يعوض تماما الزيادة في الإنفاق الحكومي". ويلخص الجدول 2-1 الدراسات المتعلقة بالخصائص القطرية وحجم المضاعفات المالية.

الجدول 2-1: الخصائص القطرية وحجم المضاعفات المالية

حجم المضاعفات المالية	الدين العام	الفجوة الإنتاجية	الحوكمة	أنظمة سعر الصرف
ضخم	منخفض	ضخمة	قوية	مربوط
صغير	مرتفع	ضئيلة	ضعيفة	مرن
المصادر	إلزيتسكي وآخرون (2013)؛ هويدروم وآخرون (2020)	كورسيتي وآخرون (2012)؛ ريبيرا-كريشتون وآخرون (2015)؛ أورباخ وجورودنيتشينكو (2012)	إزكويردو وآخرون (2019)	كورسيتي وآخرون (2012)؛ إلزيتسكي وآخرون (2013)

ملاحظة: انظر جدول المرفق باء4 للاطلاع على الأوضاع المقابلة لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

لا تستبعد الحُجج المؤيدة والمعارضة للإجراءات المالية المحفزة للطلب بعد الجائحة جدوى الإنفاق الحكومي الموجه. وقد يشكل التركيز على التأثيرات الاقتصادية للأزمة، وما قد يترتب عليها من عواقب طويلة الأمد، دليلا استرشاديا مفيدا. وتماشيا مع الأدبيات الحالية، يصف هذا التقرير تلك الآثار بأنها "سلبية" (بورتيس، 2020؛ بولدوين وويدر دي ماورو، 2020؛ أريلانو-بوفر، وشيك الصدور). فعلى سبيل المثال، قد تمنع القيود المالية الشركات من ضخ الاستثمارات الأولية اللازمة لعودتها إلى السوق. أو قد يواجه العمال الذين فقدوا وظائفهم أو يعانون من البطالة المقنعة أثناء الأزمة نقصا في فرص العمل لفترة طويلة، بل ربما يعملون بأجور أقل، وبالتالي فإنهم يحتاجون إلى إعادة تدريب ومساعدة في البحث عن وظيفة. ويعوق إغلاق المدارس تراكم المهارات لدى الطلاب.[20] فعلى سبيل المثال، بدون تدابير علاجية موجهة، من المرجح أن ينخفض رأس المال البشري للأطفال في سن المدرسة نحو 5%، وهو ما يمثل متوسط التحسن في رأس المال البشري على مستوى العالم في السنوات العشر الماضية (البنك الدولي 2020 ج). وفي حقيقة الأمر يمكن للإنفاق الحكومي، الذي يأتي في صورة القروض المدعومة، والتدريب على الوظائف وتوفير الموارد اللازمة للمدارس لتعويض الخسارة في التعلم، أن يخفف من هذه التأثيرات "السلبية".

20 إذا كان العائد الذي تمثله سنة إضافية من التعليم يتراوح بين 8 و10%، وبافتراض أن الطالب تغيب عن ربع العام الدراسي في المتوسط، فيمكن تقدير التأثير الدائم على الدخل من 2 إلى 2.5% (بورتس، 2020).

تخفيف تكلفة الدين العام بعد الجائحة بطريقة تتسم بالشفافية والحوكمة

من المرجح أن يظهر تأثير تكلفة ارتفاع الديون في نهاية المطاف وربما في الأجل القصير. وللمساعدة في ذلك، طرحت مجموعة العشرين للاقتصادات المتقدمة في شهر أبريل/نيسان 2020 مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الديون، التي علقت الفوائد والمدفوعات الرئيسية لأفقر البلدان من الأول من مايو/أيار إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2020. وتم تمديدها بعد ذلك إلى 30 يونيو/حزيران 2021. وفي حين كانت هذه الفترة بمثابة فرصة مفيدة لالتقاط الأنفاس، فإن المبادرة لا تخفض قيمة الديون (انظر الإطار 2-2).

الإطار 2-2 مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الديون

بمساندة مقدمة من مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تسمح مجموعة العشرين لثلاثة وسبعين بلدا منخفض الدخل أو من الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل بتعليق مدفوعات خدمة الديون المستحقة لدائنيها الثنائيين الرسميين مؤقتا، سواء كانت أقساط أصل الدين أو فوائده. ويهدف تعليق المدفوعات إلى تخفيف عب الديون عن كاهل البلدان الفقيرة بشكل مؤقت، وإتاحة موارد يمكن استخدامها في مكافحة الجائحة ومساندة الفئات الأكثر احتياجا. كما دعت مجموعة العشرين الدائنين من القطاع الخاص إلى المشاركة في المبادرة بشروط مماثلة. وكان من المقرر في الأصل أن تستمر المبادرة من الأول من مايو/أيار وحتى 31 ديسمبر /كانون الأول 2020، لكن تم تمديدها حتى نهاية يونيو/حزيران 2021 (البنك الدولي، 2020ب)

وتأهل بلدان اثنان من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من المبادرة، هما جيبوتي واليمن. وفي أحدث تحليل للقدرة على تحمل أعباء الديون أجراه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مايو/أيار 2020، تعتبر جيبوتي معرضة بشدة لمخاطر أزمة ديون خارجية وأزمة ديون إجمالية، بسبب تأثير أزمة كورونا على توقعات الاقتصاد الكلي (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، 2020). وقد شاركت حكومة جيبوتي في المبادرة. وتبلغ الوفورات المحتملة لجيبوتي من المبادرة 1.7% من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة من مايو/أيار إلى ديسمبر/كانون الأول 2020، و2% من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى يونيو /حزيران 2021 (البنك الدولي، 2006ب). ويشارك اليمن أيضا في المبادرة. غير أنه بسبب المتأخرات الخارجية، ستكون استفادة اليمن من المبادرة صورية وحسب

وتقدم مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الديون يد العون لأفقر البلدان من خلال السماح بتأخير السداد. والمبادرة لا تخفض حجم الدين ولا المبلغ الإجمالي الذي يتعين أن يسدده المدينون. كما لا تعيد هيكلة الديون. وتشمل عمليات إعادة الهيكلة إجراءات لخفض حجم الدين أو تمديد آجال الاستحقاق أو خفض أسعار الفائدة أو كل ذلك.

وبعد الجائحة مباشرة، ربما يكون لزاما على بلدان المنطقة أن تتخذ التدابير الضرورية لخفض نسبة الديون إلى إجمالي الناتج المحلي، حتى لو ظل الناتج الاقتصادي أقل من إمكاناته. وللقيام بذلك، يمكن للحكومات أن تعمل على ما يلي:

- زيادة النمو الاقتصادي
- ضبط أوضاع المالية العامة
- استخدام التضخم لتقليص قيمة الدين الداخلي
- إعادة تمويل (تمديد آجال) الديون المستحقة بشروط أفضل.
- التخلف عن السداد أو إعادة هيكلة الديون.
- والواقع أن بعض الخيارات أكثر فائدة وجدوى من غيرها، حيث تلعب الشفافية والحوكمة دورا رئيسيا.

زيادة النمو الاقتصادي: تظل زيادة الناتج الاقتصادي الوسيلة الأكثر استدامة لخفض الديون. ويتطلب تعزيز النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تطبيق إصلاحات هيكلية عميقة مطلوبة بشدة لزيادة إنتاجية القوة العاملة الحالية وتوفير الوظائف للسكان في سن العمل. ويرتفع معدل البطالة في المنطقة وتتركز في الشباب والمتعلمين. ومشاركة المرأة في قوة العمل بالمنطقة هي الأقل على مستوى العالم. ومن أكثر السبل فاعلية في توظيف المزيد من الناس وتعزيز إنتاجية القوة العاملة الحالية تشجيع المنافسة العادلة (أرزقي وآخرون، 2020أ) واعتماد التكنولوجيا الرقمية - وخاصة في مجالي التمويل والاتصالات. وستكون لهذه التحسينات أهمية خاصة للقطاع غير الرسمي، الذي سيتمكن من الوصول إلى الخدمات والأسواق التي كانت في السابق حكرا على قلة محظوظة وعلى المؤسسات المملوكة للدولة. وفي بعض البلدان، حيث لا تزال البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية وأنظمة الدفع الرقمي تحتاج للتطوير، من المهم إزالة الحواجز التي تحول دون دخول الأسواق والخروج منها.

ضبط أوضاع المالية العامة بشكل مدروس: بعد انحسار الجائحة، يمكن أيضا النظر في اتخاذ خطوات لخفض عجز المالية العامة (ما يسمى بضبط أوضاع المالية العامة) في بلدان المنطقة التي تعاني من ظروف تعوق فاعلية التحفيز المالي، مثل ارتفاع حجم الدين وضعف الحوكمة. ولا يعني ضبط أوضاع المالية العامة خفض الإنفاق بشكل عشوائي. لكن يمكن أن يتحقق ذلك من خلال ترتيب أولويات بنود الإنفاق الأكثر فاعلية، إلى جانب تحسين قرارات الإنفاق. وفي البلدان المثقلة بالديون، قد يخلف ضبط أوضاع المالية المدروس، مثل تقليص بنود الإنفاق منخفضة العائد، تأثيرا سلبيا ضئيلا أو ربما يحظى بترحيب القطاع الخاص. ويتفق هذا مع نتيجة مفادها أن المضاعف المالي يقترب من الصفر أو يكون سالبا في مثل هذه البلدان (إلزيتسكي وآخرون، 2013؛ هويدروم وآخرون، 2020). وعلى الأمد المتوسط، يمكن لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تسعى إلى خفض فاتورة الدعم الضخمة تدريجيا وتوسيع القطاع الخاص الرسمي بغية زيادة القاعدة الضريبية، إذ يتألف سوق العمل في المنطقة حاليا من قطاع ضخم غير رسمي لا يمنح العمال أي حماية اجتماعية تقريبا ولا يدفع ضرائب تذكر (البنك الدولي، 2014؛ جاتي وآخرون، 2014).

استخدام التضخم في تقليص قيمة الدين المحلي: على الرغم من أن فترات التضخم تؤدي عادة إلى خفض قيمة الدين المحلي، فلن يكون التضخم على الأرجح أداة سياسية تُستخدم بشكل مقصود في خفض الدين. وأثبتت التجارب أن ارتفاع التضخم أمر باهظ التكلفة — مما يضر بالنمو الاقتصادي طويل الأمد (برونو وإيسترلي 1998) ويفرض ضغوطا نزولية على أسعار الصرف. كما أن ارتفاع التضخم له تكلفة توزيعية ضخمة، لأنه يضر بالفقراء بشكل غير متناسب (إيسترلي وفيشر، 2001؛ بولير، 2001)، وكذلك بمن يعيشون على دخل ثابت مثل المتقاعدين. وعلى عكس معظم الفقراء، بمقدور الأغنياء الحصول على أدوات حقيقية ومالية ويمكنهم حماية أنفسهم من التضخم. وقد يفجر التضخم أيضا اضطرابات اجتماعية. وتشير الشواهد غير الموثقة إلى أن التضخم، خاصة في أسعار الغذاء والوقود، قد يؤدي إلى اندلاع احتجاجات (الإذاعة الوطنية العامة الأمريكية، 2011؛ واشنطن بوست، 2015). وقد خلص أرزقي وبروكنر (2011) بصورة منهجية إلى أن زيادة أسعار الغذاء تؤدي إلى اندلاع مظاهرات مناهضة للحكومة وأعمال شغب في البلدان الفقيرة. وخلاصة القول إنه ليس من المرجح أن يصبح التضخم أداة من أدوات السياسة العامة. بل هو في العادة مؤشر على ظروف اقتصادية صعبة، كما يتضح في اثنين من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يشهدان ارتفاعا في معدلات التضخم، وهما لبنان وإيران.

ولا يمكن لنهج بديل، هو التقييد المالي، أن يعمل إلا على خفض الدين العام تدريجيا بمرور الوقت كما أنه ينطوي على تكلفة. ويتضمن التقييد المالي أسعار فائدة محلية خاضعة للسيطرة، ومقرضين محليين يضطرون لتقديم ائتمان إلى الحكومة، ومعدلات تضخم إيجابية (ماكينون 1973؛ راينهارت وسبرانشيا 2015). ومن الممكن أن تفضي هذه العوامل إلى أسعار فائدة حقيقية سلبية وتؤدي إلى خفض الدين العام المحلي تدريجيا. وكان التقييد المالي عاملا مهما في خفض ديون البلدان المتقدمة في العقود التي أعقبت الحرب العالمية الثانية.[21] وتوضح الأدبيات المبكرة أنه بسبب التدخلات الحكومية في تحديد الأسعار وتخصيص التمويل، يلحق التقييد المالي الضرر بالتنمية المالية (ديميترياديس ولوينتل، 1997) والنمو طويل الأجل (روبيني وسالي مارتن، 1992). وبالإضافة إلى الجوانب السلبية لسياسات التقييد المالي، فهي تستغرق وقتا قبل أن تؤدي إلى خفض كبير في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي.

21 ففي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، على سبيل المثال، بلغ المعدل السنوي لتصفية الديون من خلال أسعار الفائدة الحقيقية السلبية 2 و3% في المتوسط من إجمالي الناتج المحلي سنويا خلال فترة ما بعد الحرب (راينهارت وسبرانشيا 2015).

تمديد آجال الديون المستحقة بشروط أفضل: من أجل خفض الديون، يمكن لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيضا أن تسعى إلى إعادة تمويل الديون المستحقة بشروط أفضل. ومما يبعث على التفاؤل هنا أن التوقعات تشير إلى أن أسعار الفائدة العالمية ستظل منخفضة. فقد حدد بنك الاحتياطي الاتحادي الأمريكي سعر الفائدة المستهدف عند الصفر أو ما يقرب من الصفر لتحقيق الحد الأقصى من العمالة، وسيسمح للتضخم بأن يتجاوز المعدل المستهدف عند 2% لبعض الوقت (بيان اللجنة الاتحادية للسوق المفتوحة التابعة لبنك الاحتياطي ديسمبر/ كانون الأول 2020)[22]. ويتوقع بنك الاحتياطي أن تظل أسعار الفائدة قريبة من الصفر حتى عام 2023 على الأقل (التوقعات الاقتصادية لبنك الاحتياطي الاتحادي، ديسمبر/كانون الأول 2020)[23]. وكان سعر الفائدة على ودائع ليلة واحدة لدى البنك المركزي الأوروبي سلبيا وهو يتراجع منذ عام 2014 (البنك المركزي الأوروبي، 2021). وبالنظر إلى أهداف السياسة النقدية لأهم مصرفين مركزيين في العالم، فإن أسعار الفائدة العالمية ستبقى على الأرجح منخفضة لبعض الوقت، على الرغم من أن ذلك قد يتغير بسبب الطلب المكبوت.

لكن أسعار الفائدة على الديون الجديدة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لن تكون منخفضة بالضرورة نظرا لارتفاع ديون المنطقة وانخفاض معدلات النمو. وكانت أسعار الكوبونات التي دفعتها العديد من بلدان المنطقة - مثل مصر والأردن والبحرين- مرتفعة خلال جائحة كورونا عن إصدارات الدين المقومة بالعملة الصعبة، حتى حينما كانت أسعار الفائدة منخفضة بشدة على مستوى العالم (انظر الشكل ثانيا-4). ولكن بإمكان بلدان المنطقة التي تسجل مستويات منخفضة من الدين العام الخارجي (مثل قطر والسعودية والمغرب) إصدار ديون تحمل سعر فائدة منخفضا. فضلا عن ذلك، فليس من المؤكد أن تظل أسعار الفائدة منخفضة إلى هذا الحد بعد الجائحة. وهو ما يرجع جزئيا إلى أنه بسبب ظروف السيولة العالمية المواتية التي تعززها البنوك المركزية في الأسواق المتقدمة، كانت تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى الخارج متواضعة، وتمكن العديد من البلدان متوسطة الدخل من مواصلة الاقتراض من أسواق رأس المال العالمية. ومن المحتمل أن يتوقف دعم السيولة غير المسبوق من جانب البنوك المركزية في البلدان المتقدمة في أعقاب الجائحة. وقد يضطر العديد من بلدان الأسواق الناشئة التي تشهد ارتفاعات متزامنة في مستويات الدين إلى التنافس على السيولة لتمديد آجال ديونها. إن السيناريو الذي تقل فيه السيولة على مستوى العالم علاوة على ما يعاني منه كثير من بلدان المنطقة من ارتفاع الدين وتراجع أسعار النفط والانخفاض المزمن في معدلات النمو ووجود اختلالات خارجية يعني أن المنطقة قد تواجه تحديات كبيرة في التنافس على السيولة.

ويتعين على بلدان المنطقة أن تعزز آفاق النمو كي تتمكن من الحصول على شروط أفضل. فمن شأن النمو الاقتصادي أن يخفض حجم الدين بصورة مباشرة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، ويساعد بلدان المنطقة على تمديد آجال الديون القائمة بشروط جيدة. وكي يتسنى لبلدان المنطقة تمديد آجال ديونها والحصول تدريجيا على دينامية مستدامة للديون، من الأهمية بمكان أن تعكف على تحقيق الاستقرار في أوضاع الاقتصاد الكلي اللازمة للنمو.

وحري ببلدان المنطقة أن تعمل على تعزيز الشفافية في الإبلاغ عن حجم الديون ورصد أوجه الضعف في الأسواق المالية. ويمكن لهذه الإجراءات أن تقلل تكلفة تمديد آجال الديون. وقد أظهرت الدراسات أن زيادة شفافية البيانات يمكن أن تخفض تكلفة الاقتراض الخارجي (كادي، 2005؛ تشوي وهاشيموتو 2018). وربما يرجع ذلك إلى أن المستثمرين يطالبون بعلاوة مخاطر أعلى عندما تكون حالة الديون المستحقة على بلد ما غير واضحة لهم. وعلى نطاق أوسع، وجدت بعض الدراسات ارتباطا إيجابيا بين شفافية البيانات والحوكمة (إسلام، 2006؛ وليامز، 2009) والنمو (أرزقي وآخرون، 202ب). ويمكن أن تعمل بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على تحسين عملية الإبلاغ عن الدين العام، بما في ذلك الديون المقترضة من الصين.[24] فتحسين عملية الإبلاغ عن الديون يشكل أهمية كبرى لأن الدين العام المستتر، مثل ديون الشركات المملوكة للدولة، من الممكن أن يصبح مكشوفا، عادة في الأوقات العصيبة، ويضاف إلى إجمالي الدين العام في ذات اللحظة التي يجب أن يوضع فيها الدين العام قيد السيطرة (راينهارت، 2015). ومن الآليات الممكنة للتخفيف من الدين المخفي إنشاء سوق ثانوية للدين الخاص، بما في ذلك القروض المتعثرة.

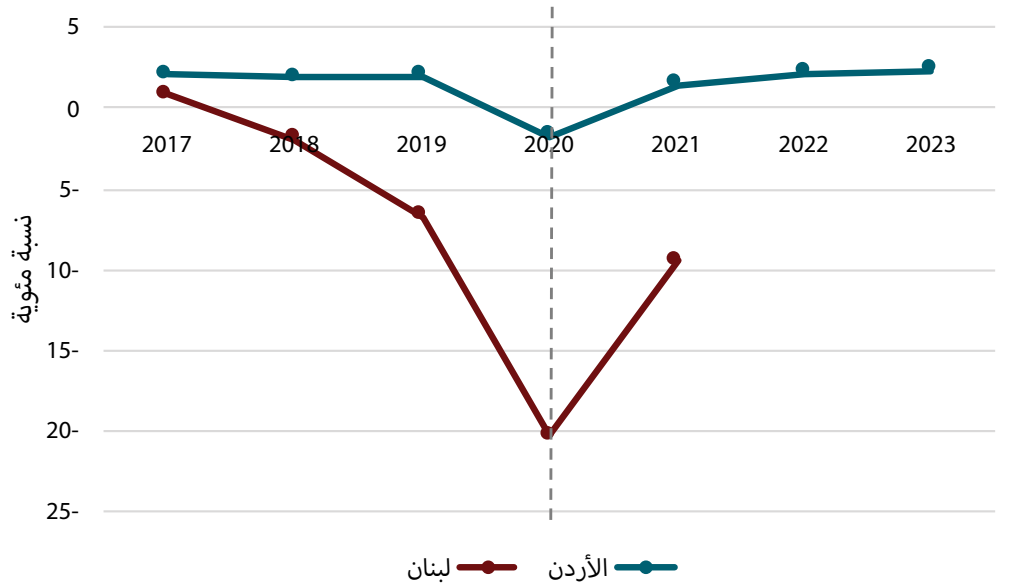
ويستكمل هذا التقرير الإبلاغ عن الدين العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي تم توثيقه للمرة الأولى في أرزقي وآخرين (2020ب)، إذ يقدم تقارير شاملة عن مختلف فئات الدين العام مثل الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية، والأموال خارج الموازنة والتزامات الشركات المملوكة للدولة. ولم تتغير شفافية الإبلاغ عن الدين العام إلى حد كبير بين عامي 2019 و2020، مع حدوث تحسن ملحوظ في

22 https://www.federalreserve.gov/newsevents/pressreleases/monetary20201216a.htm
23 https://www.federalreserve.gov/monetarypolicy/fomcprojtabl20201216.htm
24 خلص هورن وآخرون (2020) إلى أن 50% من حجم قروض الصين للبلدان النامية لا يتم إبلاغ صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي بها. وتتسبب هذه "الديون الخفية" في تشويه مراقبة السياسات، وتسعير المخاطر، وتحليلات القدرة على تحمل أعباء الديون.

تونس والأردن (انظر جدول المرفق باء5). كما أن الرصد الدقيق لأوجه الضعف في الأسواق المالية، مثل القروض غير العاملة التي تحتفظ بها البنوك، أمر مهم لتحسين ثقة المستثمرين وخفض تكلفة الاقتراض.

التخلف عن سداد الديون أو إعادة هيكلتها: إذا لم تتمكن بلدان المنطقة من مد آجال الديون، فقد تخاطر بإعادة هيكلة الديون بتكلفة باهظة. إن إعادة هيكلة الديون عملية يقوم فيها بلد يعاني من مصاعب مالية ومشاكل في السيولة بإعادة تمويل التزاماته الحالية من الديون بغية اكتساب مزيد من المرونة في الأجل القصير وزيادة قدرته على إدارة أعباء الديون عموما. وهناك نوعان من إعادة هيكلة الديون: إعادة الهيكلة الاستباقية وإعادة الهيكلة بعد التعثر. ففي عمليات إعادة الهيكلة الاستباقية يقرر بلد ما إعادة هيكلة ديونه الخارجية قبل أن يتخلف عن سداد أي قسط من أقساط الدين. وفي إعادة الهيكلة بعد التعثر، يضطر بلد ما إلى الدخول في مفاوضات بشأن الديون لأنه لم يسدد الأقساط المستحقة عليه (أي تخلف عن السداد).

الشكل 2-5: نمو إجمالي الناتج المحلي في لبنان والأردن



المصدر: البنك الدولي، آفاق الاقتصاد الكلي والفقر، (أبريل/نيسان 2021)
ملاحظة: بيانات 2021 و 2022 و 2023 هي توقعات. ولا تتوفر توقعات عن نمو إجمالي الناتج المحلي في لبنان عامي 2022 و2023. تخلف لبنان عن السداد في مارس/آذار 2020.

والتخلف عن السداد له تداعيات باهظة التكلفة كما يتبين من تخلف لبنان عن سداد ديونه. ففي السابع من مارس/آذار 2020، تخلفت الحكومة اللبنانية عن سداد 1.2 مليار دولار من السندات الدولية، في أول تعثر عن سداد ديون سيادية. وانخفضت الليرة اللبنانية بشكل حاد وشهدت تقلبات شديدة. ويحول التخلف عن سداد السندات الدولية دون إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية للحصول على التمويل الأجنبي. ويعاني القطاع المصرفي اللبناني من اختلالات بسبب ما قدمه من ديون حكومية. ويُعرقل نقص الائتمان المصرفي المصحوب بضغوط سوق الصرف حركة التجارة وتوفّر التمويل للشركات في الاقتصاد الذي يتسم بدرجة عالية من الدولرة، مما يحد من واردات رأس المال والسلع النهائية (البنك الدولي، 2020أ). وتدهور وضع ميزان المعاملات الجارية من عجز نسبته 21% من إجمالي الناتج المحلي عام 2019 إلى عجز قدره 11% عام 2020، ويعزى ذلك في معظمه إلى تراجع الواردات بصورة كبيرة. وبعد مرور عام على الأزمة الاقتصادية، لم تتخذ السلطات تدابير تُذكر على مستوى السياسات. وباتت الأوضاع السياسية غير مستقرة. ويفتقر لبنان إلى سلطة تنفيذية تعمل بكامل طاقتها ويسعى منذ أوائل مارس/آذار 2021 إلى تشكيل الحكومة.

وكانت إشارات التحذير من الانهيار الاقتصادي في لبنان تنذر بالسوء. فقد انخفض نمو إجمالي الناتج المحلي تدريجيا في السنوات التي سبقت التعثر (الشكل 2-5). وانكمش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 1.9% عام 2018 و6.7% عام 2019. وفي عام 2020، من المتوقع أن ينكمش إجمالي الناتج المحلي اللبناني 20.3% ثم ينكمش ثانية 9.5% عام 2021. ويتناقض هذا الأداء بشكل صارخ مع الأردن المتوقع أن يسجل نموا اقتصاديا إيجابيا في عام 2021.

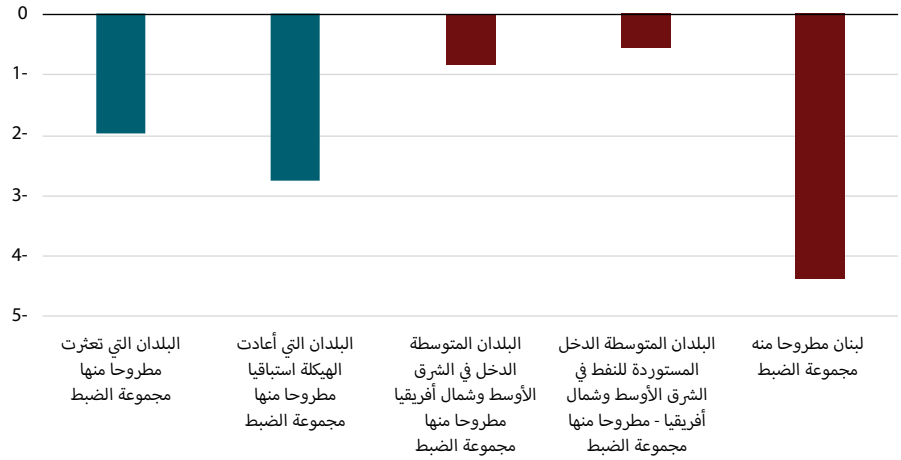
ولكي نفهم بشكل منهجي عمليات إعادة الهيكلة، ندرس تطور النمو، والديون الخارجية، والحوكمة المرتبطة بعمليات إعادة الهيكلة في البلدان النامية، باستخدام مجموعة بيانات إعادة الهيكلة التي جمعها ونقحها أسونوما وتريبيش (2016). وتوفر مجموعة البيانات معلومات عن تنفيذ عمليات إعادة الهيكلة مع الدائنين الخارجيين من القطاع الخاص وتمتد للفترة من عام 1978 (انظر المرفق أ3- لمزيد من التفاصيل).[25] ويتم تقسيم الحالات إلى فئتين: إعادة الهيكلة الاستباقية وإعادة الهيكلة بعد التعثر.

ومن المرجح أن تبدأ البلدان المثقلة بالديون أيا من هذين النوعين من إعادة هيكلة الديون عندما تعاني من انخفاض النمو وضعف الحوكمة. في الشكل 2-6، تظهر الأعمدة الزرقاء أن البلدان التي تتخلف عن سداد ديونها أو تعيد هيكلتها استباقيا تشهد انخفاض النمو وضعف الحوكمة في السنوات الخمس التي تسبق ذلك مقارنة بالبلدان التي لم تنفذ عمليات لإعادة هيكلة. وقد بدأت عدة بلدان في المنطقة عام 2020 وهي تعاني من عجز على الجانبين، كما توضح الأعمدة الحمراء. وهذه العجوز هي الأكثر لفتا للانتباه في لبنان، الذي تعثر عام 2020، وبدرجة أقل في بلدان المنطقة متوسطة الدخل. والأمر الذي يبعث على التفاؤل بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط المتوسطة الدخل في المنطقة، وهي مجموعة البلدان التي تشهد ارتفاعا نسبيا في الدين العام، هو أن الفجوات في النمو والحوكمة أكثر تواضعا من تلك الموجودة في بلدان أخرى متوسطة الدخل بالمنطقة.

وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن هناك اختلافا منهجيا في جودة الحوكمة بين البلدان التي تخلفت عن السداد وتلك التي تعيد هيكلة ديونها استباقيا. وفي السنوات الخمس التي تسبق التعثر، تنخفض درجات أداء الحوكمة في البلدان التي تخلفت عن السداد 0.2 درجة في المتوسط مقارنة بالبلدان التي لا تعيد هيكلة ديونها، في حين تنخفض في البلدان التي تعيد هيكلة ديونها بصورة استباقية 0.1 نقطة - مما يشير إلى أن المؤسسات تلعب دورا في قرارات إعادة الهيكلة.

الشكل 2-6: النمو والحوكمة قبل إعادة الهيكلة

اللوحة أ: الفرق في نمو إجمالي الناتج المحلي (نسبة مئوية)



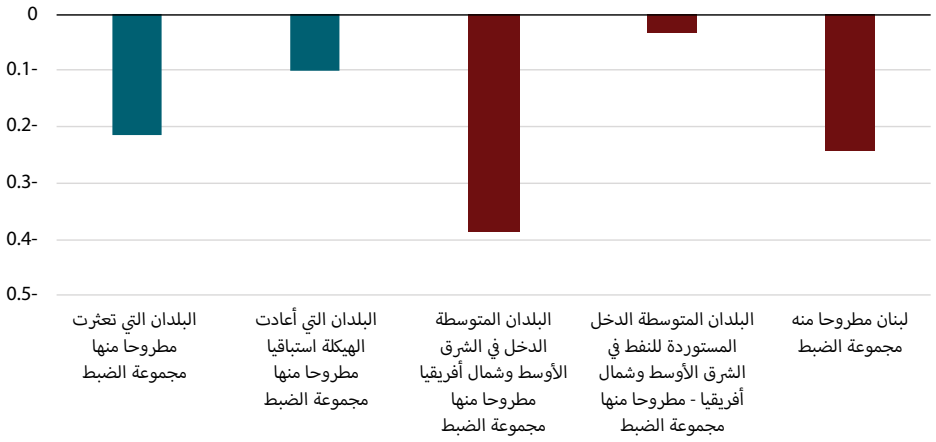
المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي

ملاحظة: يظهر العمود الأول من اليسار متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي لمدة 5 سنوات قبل إعادة الهيكلة بعد التعثر مطروحا منه المتوسط قبل فترات عدم إعادة الهيكلة (يشار إليها على أنها متوسط نمو مجموعة الضبط). ويظهر العمود الثاني متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي لمدة 5 سنوات قبل إعادة الهيكلة الاستباقية مطروحا منه متوسط نمو مجموعة الضبط. ويبين العمود الثالث متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي خلال الفترة 2014-2019 بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل المستوردة للنفط من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مطروحا منه متوسط نمو مجموعة الضبط. ويبين العمود الرابع متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي خلال الفترة 2014-2019 للبلدان المتوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مطروحا منه متوسط نمو مجموعة الضبط. ويبين العمود الخامس متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي خلال الفترة 2014-2019 للبنان مطروحا منه متوسط نمو مجموعة الضبط.

يتبع في الصفحة التالية >>

25 انظر شليجل وآخرين (2019) لدراسة إعادة هيكلة الديون المستحقة على حكومات أجنبية. فالمؤسسات متعددة الأطراف مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنوك الإقليمية الأخرى هي أكبر الدائنين "الممتازين"، وهذا يعني أن قروضها تُسدد أولا.

اللوحة ب: الفرق في الحوكمة (الدرجات)



المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي.

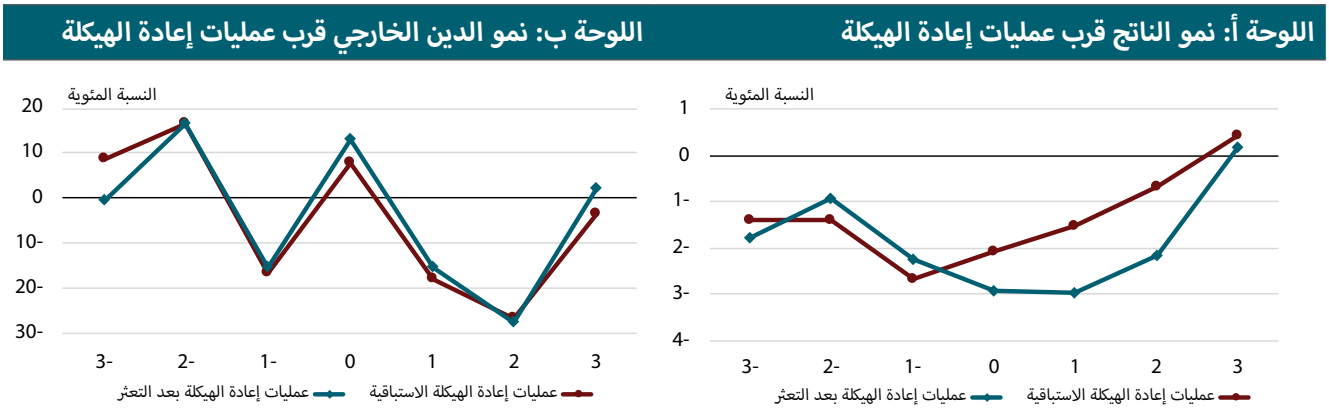
ملاحظة: الحوكمة هي متوسط بسيط بين سيادة القانون وجودة التنظيم وفعالية الحكومة (حيث يتراوح بين -2.5 (الأسوأ) و 2.5 (الأفضل)). ويظهر العمود الأول من اليسار متوسط 5 سنوات من الحوكمة قبل إعادة الهيكلة بعد التعثر مطروحا منه المتوسط في فترات لم تشهد إعادة الهيكلة (يشار إليها على أنها متوسط حوكمة مجموعة الضبط). ويظهر العمود الثاني متوسط الحوكمة لمدة 5 سنوات قبل إعادة الهيكلة الاستباقية مطروحا منه متوسط حوكمة مجموعة الضبط. ويبين العمود الثالث متوسط الحوكمة خلال الفترة 2014-2019 بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل المستوردة للنفط من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مطروحا منه متوسط حوكمة مجموعة الضبط. ويبين العمود الرابع متوسط الحوكمة خلال الفترة 2014-2019 بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا مطروحا منه متوسط حوكمة مجموعة الضبط. يُظهر العمود الخامس متوسط الحوكمة خلال الفترة 2014-2019 للبنان مطروحا منه متوسط حوكمة مجموعة الضبط.

ورغم أن كلا من شكلي إعادة الهيكلة مع دائنين خارجيين من القطاع الخاص مكلفة، فإن إعادة الهيكلة الاستباقية أقل تكلفة. فهي أقصر زمنيا، والأهم من ذلك أنها ترتبط بانخفاض تكلفة الإنتاج مقارنة بعمليات إعادة الهيكلة بعد التعثر. إن البلدان التي تعمل على إعادة الهيكلة بشكل استباقي قادرة على إعادة دخول أسواق الاقتراض أسرع من تلك التي تعثرت (أسونوما وتريبيش، 2016). ومن أجل فهم إلى أي مدى يمكن تفضيل عمليات إعادة الهيكلة الاستباقية على إعادة هيكلة الديون بعد التعثر، يقدر هذا التقرير تأثير هذه العمليات على كل من النمو والديون. ونركز على السنوات الثلاث التي تسبق سنة الإعلان عن إعادة الهيكلة، والسنوات الثلاث التي تعقب بداية العملية. وبالنسبة لكلا النوعين من إعادة الهيكلة، تتعلق التقديرات بأداء البلدان التي لم تشهد إعادة لهيكلة ديونها. ويتضمن المرفق ألف3 تفاصيل هذا التحليل.

وتكشف تحليلاتنا أن كلا من نوعي إعادة الهيكلة له تبعاته على نمو الناتج، ولكن إعادة الهيكلة الاستباقية أقل تكلفة من التعثر. وتوضح اللوحة أ من الشكل 2-7 أن البلدان المدينة تشهد، قبل إعادة الهيكلة، نموا أقل مقارنة بالبلدان التي لا تعيد هيكلة ديونها. وينطبق ذلك على عمليات إعادة الهيكلة الاستباقية وإعادة الهيكلة بعد التخلف عن السداد. ولكن بعد العام الأول من إعادة الهيكلة، يبدأ النمو في التعافي في حالة إعادة الهيكلة الاستباقية، ولكنه يظل هزيلا مع عمليات إعادة الهيكلة بعد التعثر.

فضلا عن ذلك، تساعد عمليات إعادة الهيكلة في إبطاء تراكم الديون. وتوضح اللوحة ب من الشكل 2-7 أنه خلال أول عامين بعد بدء إعادة الهيكلة (t=1,2)، كان نمو الديون أقل كثيرا في عمليات إعادة الهيكلة الاستباقية وعمليات إعادة الهيكلة بعد التعثر مقارنة بالبلدان التي لم تعمل على هيكلة ديونها. وقد يعكس ذلك استبعاد بلدان إعادة الهيكلة من أسواق الدين العالمية وانخفاض الديون التي منحها الدائنون خلال مفاوضات إعادة الهيكلة.

الشكل 2-7: نمو الناتج ونمو الديون قرب عمليات إعادة الهيكلة



المصدر: تقديرات خبراء البنك الدولي (انظر المرفق ألف3 للاطلاع على التفاصيل).

ملاحظة: نهج الفرق في الفروق؛ 0=t: بداية إعادة الهيكلة. 1-,2-,3-=t تشير إلى السنوات السابقة لإعادة الهيكلة؛ 1,2,3 = t تشير إلى السنوات بعد إعادة الهيكلة. تتكون البيانات من 197 عملية لإعادة الهيكلة للدائنين الخارجيين من القطاع الخاص بين عامي 1981 و 2019 ويقوم بجمعها وتحديثها Asonuma & Trebesch (2016). اللوحة أ: المعامل في 1-= t ذو دلالة إحصائية في 10% من عمليات إعادة الهيكلة الاستباقية. المعاملات في 1,1,2-= t ذات دلالة إحصائية عند مستوى 10% من عمليات إعادة الهيكلة بعد التعثر. اللوحة ب: المعاملات في 1,2= t ذات دلالة إحصائية عند مستوى 10% من عمليات إعادة الهيكلة الاستباقية. المعاملات في 2= t ذات دلالة إحصائية عند مستوى 10% من عمليات إعادة الهيكلة بعد التعثر.

3-2 كيف تصوغ المؤسسات عملية التعافي

يظل النمو الاقتصادي هو الوسيلة الأكثر استدامة للحد من عبء الديون. ويتطلب تعزيز النمو الاقتصادي تطبيق إصلاحات هيكلية عميقة لزيادة إنتاجية القوة العاملة وتوفير وظائف للسكان في سن العمل. ويمكن لبعض بلدان المنطقة ذات الخصائص المرتبطة بالحوافز المالية غير الفعالة، مثل ارتفاع الدين العام وضعف الحوكمة، أن تدرس ضبط أوضاع المالية العامة في بداية فترة التعافي من الجائحة. ويشكل تمديد أجل الديون بشروط أفضل طريقة مهمة للبلدان لتقليص ديونها تدريجيا. وهذا يتطلب أيضا شفافية الديون ومراقبة الأسواق المالية. وإذا عجزت البلدان المعنية عن مد أجل القروض المستحقة عليها، فإنها تخاطر بإعادة هيكلة الديون بتكلفة باهظة. وتشير الشواهد المتوفرة لدينا إلى أن كثيرا من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشترك في خصائص معينة مع البلدان التي دخلت في عمليات إعادة هيكلة مكلفة، وهي انخفاض النمو وضعف الحوكمة. وبوسع المؤسسات أن تلعب دورا مهما في تخفيف تكلفة الدين العام طويلة الأمد.

كما أن التحسينات في مجالي الحوكمة والشفافية تساعد خلال فترة جائحة كورونا ومع انحسارها. ومن شأن الاستثمار في الاختبارات والفحوص ومراقبة انتشار الأمراض وشفافية البيانات أن يحدّ من التكلفة الاقتصادية للجائحة. ومع انحسارها، ستساعد المراقبة الفعالة والشفافة للجائحة في المنطقة في تعزيز الطلب من المصادر المحلية والأجنبية مثل وصول السياح الأجانب. ومن شأن الإدارة الرشيدة لقرارات الاستثمار العام أن تزيد من المكاسب الاقتصادية لمشروعات الاستثمار العام.

ويمكن للإصلاحات المؤسسية الرامية إلى تحسين الحوكمة والشفافية معالجة المفاضلة بين الاحتياجات قصيرة الأجل والتكلفة طويلة الأجل للدين العام. فمن الممكن تنفيذها بتكلفة مالية محدودة. كما أنها تبشر بتعزيز النمو في الأمد الطويل. واستشرافا للمستقبل، قد تكون المؤسسات هي المفتاح لمساعدة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في إعادة البناء بصورة أفضل، سواء في ظل ضبط الأوضاع المالية أو في غياب ذلك.

المراجع

Ahuja, Amrita, Juan Camilo Castillo, Michael Kremer, Greg Larson and Jean Lee. 2021. "Purchasing Covid-19 Vaccines: Analysis of Costs and Benefits for Africa," *mimeo*

Apedo-Amah, Marie Christine; Besart Avdiu, Xavier Cirera, Marcio Cruz, Elwyn Davies, Arti Grover, Leonardo Iacovone, Umut Kilinc, Denis Medvedev, Franklin Okechukwu Maduko, Stavros Poupakis, Jesica Torres, Trang Thu Tran. 2020. "Unmasking the Impact of COVID-19 on Businesses: Firm Level Evidence from Across the World". *Policy Research Working Paper No. 9434.*

Arellano-Bover, Jaime. *Forthcoming.* "The Effect of Labor Market Conditions at Entry on Workers' Long-Term Skills". *The Review of Economics and Statistics*

Arezki, Rabah, and Markus Bruckner. 2011. "Food prices and political instability." *IMF Working Papers*: 1-22.

Arezki, Rabah; Lederman, Daniel; Harb, Amani Abou; Fan, Rachel Yuting; Nguyen, Ha. 2019. "Reforms and External Imbalances: The Labor-Productivity Connection in the Middle East and North Africa" Middle East and North Africa Economic Update (April), World Bank, Washington, DC

Arezki, Rabah; Ait Ali Slimane, Meriem; Barone, Andrea; Decker, Klaus; Detter, Dag; Fan, Rachel Yuting; Nguyen, Ha; Miralles Murciego, Graciela; Senbet, Lemma. 2020a. "Reaching New Heights: Promoting Fair Competition in the Middle East and North Africa." Middle East and North Africa Economic Update (October), Washington, DC: World Bank

Arezki, Rabah; Lederman, Daniel; Abou Harb, Amani; El-Mallakh, Nelly; Fan, Rachel Yuting; Islam, Asif; Nguyen, Ha; Zouaidi, Marwane. 2020b. "How Transparency Can Help the Middle East and North Africa." Middle East and North Africa Economic Update (April), Washington, DC: World Bank.

Arezki, Rabah; Moreno-Dodson, Blanca; Yuting Fan, Rachel; Gansey, Romeo; Nguyen, Ha; Cong Nguyen, Minh; Mottaghi, Lili; Tsakas, Constantin; Wood, Christina. 2020c. Trading Together: Reviving Middle East and North Africa Regional Integration in the Post-Covid Era. Middle East and North Africa Economic Update, October 2020.

Asonuma, Tamon, and Christoph Trebesch. 2016. "Sovereign Debt Restructurings: Preemptive or Post-default." *Journal of the European Economic Association* 14.1: 175-214.

Auerbach, Alan and Yuriy Gorodnichenko. 2012. "Fiscal Multipliers in Recession and Expansion." In *Fiscal Policy after the Financial Crisis* (pp. 63-98). University of Chicago press.

Azevedo, Joao Pedro, Amer Hasan, Diana Goldemberg, Syedah Aroob Iqbal and Koen Geven. 2020. "Simulating the Potential Impacts of COVID-19 School Closures on Schooling and Learning Outcomes: A Set of Global Estimates". *Policy Research Working Paper No. 9284.* World Bank, Washington, DC.

Barro, Robert. 1974. "Are Government Bonds Net Wealth?" *Journal of Political Economy*, November/December, 83, 1095-117

Barro, Robert. 1979. On the Determination of the Public Debt. *Journal of Political Economy* 87(5): 940-971.

Baldwin, Richard and B Weder di Mauro. 2020. "Mitigating the Covid Economic Crisis: Act Fast and Do Whatever It Takes" *Voxeu.org eBook*, CEPR Press.

Beaudry, Paul, and Tim Willems. 2018. "On the Macroeconomic Consequences of Over Optimism," *NBER Working Paper No. 24685*. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research.

Borensztein, Eduardo, and Ugo Panizza. 2009. "The costs of sovereign default." *IMF Staff Papers* 56.4: 683-741.

Boskin, Michael. 2020. "Are Large Deficits and Debt Dangerous?" *AEA Papers and Proceedings* 110: 145-148.

Bruno, Michael and William Easterly. 1998. "Inflation Crises and Long-run Growth" *Journal of Monetary Economics*, 41(1) pp 3-26

Bulir, Aleš. 2001. "Income Inequality: Does Inflation Matter?" *IMF Staff papers* 48, no. 1 (2001): 139-159.

Cady, John. 2005. "Does SDDS Subscription Reduce Borrowing Costs for Emerging Market Economies?" *IMF Staff Papers*, 52(3): 1-6.

Carey, Kevin and Wissam Harake. 2017. "United Nations—World Bank Prevention Study, Chapter 7 Input: Macroeconomic Environment and Policies." The World Bank

Cashin, Paul., Kamiar Mohaddes, Maziar Raissi, and Mehdi Raissi. 2014. "The Differential Effects of Oil Demand and Supply Shocks on the Global Economy". *Energy Economics*, *44*, 113–134.

Centers for Disease Control and Prevention – CDC. 2020. Frequently Asked Questions: Calculating Severe Acute Respiratory Syndrome Coronavirus 2 (SARS-CoV-2) RT-PCR Laboratory Test Percent Positivity

Choi, Sangyup and Yuko Hashimoto. 2018. "Does Transparency Pay? Evidence from IMF Data Transparency Policy Reforms and Emerging Market Sovereign Bond Spreads," *Journal of International Money and Finance*, vol. 88(C), pages 171-190.

Chudik, Alexander, Kamiar Mohaddes, M. Hashem Pesaran, and Mehdi Raissi. 2017. "Is There a Debt-threshold effect on Output Growth?" *Review of Economics and Statistics* 99 (1): 135-150.

Collier, Paul. 1999. "On the economic consequences of civil war." *Oxford Economic Papers*, 51(1), 168-183.

Corral, Paul & Roberta Gatti. 2020. "Accumulation interrupted: COVID-19 and human capital among the young" Vox eBook Chapters, in: Simeon Djankov & Ugo Panizza (ed.), COVID-19 in Developing Economies, edition 1, volume 1, chapter 1, pages 286-302, Centre for Economic Policy Research.

Corsetti, Giancarlo, Andre Meier, and Gernot J. Müller. 2012. "What Determines Government Spending Multipliers?" *Economic Policy*, 27(72), 521-565.

CNBC. 2021. Oil slides, reversing early gains that pushed prices to highest level in more than a year. March 7, 2021. https://www.cnbc.com/2021/03/08/brent-breaks-70-after-houthis-attack-saudi-arabias-oil-facilities.html

De Walque, Damien, Fred Friedman, Roberta Gatti, Aaditya Mattoo. 2020. How Two Tests Can Help Contain COVID-19 and Revive the Economy. *Research & Policy Briefs no. 29* Washington, D.C.

Del Granado, Francisco Javier Arze, David Coady, and Robert Gillingham. 2012. "The Unequal Benefits of Fuel Subsidies: A Review of Evidence for Developing Countries." *World Development* 40.11 (2012): 2234-2248.

Devarajan, Shantayanan, Vinaya Swaroop, and Heng-fu Zou. 1996. "The Composition of Public Expenditure and Economic Growth." *Journal of Monetary Economics* 37(2): 313-344

Demetriades, Panicos, and Kul B. Luintel. 1997. "The Direct Costs of Financial Repression: Evidence from India." *Review of Economics and Statistics* 79.2: 311-320.

Easterly, William, and Stanley Fischer. 2001. "Inflation and the Poor." *Journal of Money, Credit and Banking* pp 160-178.

Eberhardt, Markus, and Andrea F. Presbitero. 2015. "Public debt and growth: Heterogeneity and non-linearity." Journal *of International Economics* 97, (1): 45-58.

Eden, Maya, and Aart Kraay. 2014. "Crowding in" and the Returns to Government Investment in Low-Income Countries". *Policy Research Working Paper No. 6781,* The World Bank.

European Central Bank. 2021. Key ECB interest rates https://www.ecb.europa.eu/stats/policy_and_exchange_rates/key_ecb_interest_rates/html/index.en.html

Fomby, Thomas, Yuki Ikeda, and Norman V. Loayza. 2013. "The Growth Aftermath of Natural Disasters". *Journal of Applied Econometrics* 28 (3): 412-434.

Frankel, Jeffrey. 2011. "Over-optimism in Forecasts by Official Budget Agencies and Its Implications," *NBER Working Paper No. 17239*.

Frankel, Jeffrey, Carlos A. Végh, and Guillermo Vuletin. 2013. "On Graduation from Fiscal Procyclicality." *Journal of Development Economics* 100 (1): 32-47.

Gatti, Roberta, Diego Angel-Urdinola, Joana Silva, and András Bodor. 2014. "Striving for Better Jobs: The Challenge of Informality in the Middle East and North Africa". Washington, DC: World Bank.

Gentilini, Ugo, Mohamed Almenfi, and Pamela Dale. 2020. "Social Protection and Jobs Responses to Covid-19: A Real-Time Review of Country Measures". "*Living paper" version 14 (December 11, 2020).* The World Bank

Gupta, Sumedha, Kosali I. Simon, and Coady Wing. 2020. "Mandated and Voluntary Social Distancing During The Covid-19 Epidemic: A Review." *NBER Working Papers* 28139

Hall, Robert. 1978. "Stochastic Implications of the Life Cycle-Permanent Income Hypothesis: Theory and Evidence." *Journal of Political Economy* 86.6: 971-987.

Heckman, James J., Seong Hyeok Moon, Rodrigo Pinto, Peter A. Savelyev, and Adam Yavitz. 2010. "The rate of return to the HighScope Perry Preschool Program." *Journal of Public Economics* 94, no. 1-2: 114-128.

Horn, Sebastian, Carmen M. Reinhart, and Christoph Trebesch. 2019. China's overseas lending. *National Bureau of Economic Research Working Paper w26050.*

Huidrom, Raju, M. Ayhan Kose, James Lim, and Franziska L. Ohnsorge, 2020. "Why do Fiscal Multipliers depend on Fiscal Positions?" *Journal of Monetary Economics*, Elsevier, vol. 114(C), pages 109-125.

Ilzetzki, Ethan, Enrique Mendoza, and Carlos Végh. 2013. "How Big (Small?) Are Fiscal Multipliers?" *Journal of Monetary Economics*, 60(2), 239-254.

Integrated Food Security Phase Classification (IPC). 2020. Yemen: Integrated Food Insecurity Phase Classification Snapshot- October 2020- June 2021.

International Monetary Fund (IMF). 2013. "Staff Guidance Note for Public Debt Sustainability Analysis in Market-Access Countries."

———.2017. "Guidance note on the Bank-Fund Debt Sustainability Framework for Low Income Countries."

———.2021. "Policy Responses to Covid-19." https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19

Islam, Roumeen. 2006. "Does More Transparency Go along with Better Governance?" *Economics and Politics* 18 (2):121–67.

Izquierdo, Alejandro, Ruy E. Lama, Juan Pablo Medina, Jorge P. Puig, Daniel Riera-Crichton, Carlos A. Végh, and Guillermo Vuletin. 2019. "Is the Public Investment Multiplier Higher in Developing Countries? An Empirical Investigation" NBER Working Paper No. 26478.

Joumard, Isabelle, Mauro Pisu and Debbie Bloch. 2012. "Tackling income inequality: The role of taxes and transfers", *OECD Journal: Economic Studies*

Kaminsky, Graciela L., Carmen Reinhart, and Carlos Végh. 2004. "When It Rains, It Pours: Procyclical Capital Flows and Macroeconomic Policies." *NBER Macroeconomics Annual* 19: 11-53.

Krugman, Paul. 2020. "Things Will Get Better. Seriously," *New York Times*, December 31, 2020

Kubota, Megumi and Albert Zeufack. 2020. "Assessing the Returns on Investment in Data Openness and Transparency". *Policy Research Working Paper WPS 9136*. Washington, D.C.: World Bank Group

Lederman, Daniel and Claudio Rojas. 2018. "Three Macroeconomic Trends Around the Onset of Armed Conflict in Developing Economies." *Policy Research Working Paper No. WPS 8647*, The World Bank.

Leduc, Sylvain, and Daniel Wilson. 2013. "Roads to Prosperity or Bridges to Nowhere? Theory and Evidence on the Impact of Public Infrastructure Investment." *NBER Macroeconomics Annual* 27, no. 1: 89-142.

Lee, Don. 2020. Vaccines' Rollout and Pent-up Consumer Demand Brighten U.S. Economic Outlook , December 16, 2020 https://www.latimes.com/politics/story/2020-12-16/rollout-of-vaccines-and-pent-up-demand-brighten-u-s-economic-outlook

Mahdavi, Saeid. 2004. "Shifts in the Composition of Government Spending in Response to External Debt Burden." *World Development* 32(7): 1139-1157.

McKinnon, Ronald I. 1973. Money and Capital in Economic Development. Brooking Institution Press.

Maloney, William; and Temel Taskin. 2020. "Determinants of Social Distancing and Economic Activity during Covid-19: A Global View." *Policy Research Working Paper No. 9242*. World Bank, Washington, DC.

Mohammed, Nadir, Djibrilla Issa, and Aminur Rahman. 2021. "Why the COVID-19 impact on Firms in MENA differ from other regions?" Asharq Bloomberg.

Murdoch, James, and Todd Sandler. 2002. "Economic Growth, Civil Wars, and Spatial Spillovers." *Journal of Conflict Resolution*, 46(1), 91-110.

Murdoch, James, and Todd Sandler. 2004. "Civil Wars and Economic Growth: Spatial Dispersion." *American Journal of Political Science* 48 (1): 138-151.

National Public Radio (NPR). 2011. "The Impact of Rising Food Prices on Arab Unrest." February 18, 2011.

Obstfeld, Maurice, and Kenneth Rogoff. 1995. "The Intertemporal Approach to the Current Account." *Handbook of International Economics* 3**:** 1731-1799**.**

Poterba, James M., and Lawrence H. Summers. 1987. "Finite Lifetimes and the Effects of Budget Deficits on National Saving." *Journal of Monetary Economics* 20**.**2**:** 369-391**.**

Portes, Jonathan. 2020. "The Lasting Scars of the Covid-19 Crisis: Channels and Impacts". VoxEU Blog https://voxeu.org/article/lasting-scars-covid-19-crisis

Psacharopoulos, George and Harry Anthony Patrinos. 2018. "Returns to Investment in Education: A Decennial Review of the Global Literature" *Education Economics*, 26:5, 445-458,

Rafiq, Shudhasattwa, Pasquale Sgro, and Nicholas Apergis. 2016. Asymmetric Oil Shocks and External Balances of Major Oil Exporting and Importing Countries. *Energy Economics*, *56*, 42–50.

Ramey, Valerie. 2011. "Identifying Government Spending Shocks: It's All in the Timing." *The Quarterly Journal of Economics*, 126(1), 1-50.

Ramey, Valerie. 2019. "Ten Years after the Financial Crisis: What Have We Learned from the Renaissance in Fiscal Research?" *Journal of Economic Perspectives* 33**.**2**:** 89-114**.**

Ramey, Valerie. 2020. "The Macroeconomic Consequences of Infrastructure Investment," *National Bureau of Economic Research Working Paper 27625.*

Ready, Robert. 2018. "Oil Prices and the Stock Market." *Review of Finance*, 155–176.

Reed, Tristan, William Waites, David Manheim, Damien de Walque, Chiara Vallini, Roberta Gatti, Timothy Hallett. 2021. "Five Ways that COVID-19 Diagnostics Can Save Lives: Prioritizing Uses of Tests to Maximize Cost-Effectiveness" *Research and Policy Brief; No. 43.* World Bank, Washington, DC.

Reinhart, Carmen. 2015. "The Hidden Debt Burden of Emerging Markets." *Project Syndicate*, October 9, 2015.

Reinhart, Carmen M., and Kenneth S. Rogoff. 2010. "Growth in a Time of Debt." *American Economic Review Papers and Proceedings* 100.2: 573-78.

Reinhart, Carmen, Vincent Reinhart, and Kenneth Rogoff. 2012. "Public Debt Overhangs: Advanced Economy Episodes Since 1800." *Journal of Economic Perspectives* 26(3): 69-86.

Reinhart Carmen and Kenneth Rogoff. 2009. *This Time is Different: Eight Centuries of Financial Folly*. Princeton University Press.

Reinhart, Carmen and Belen Sbrancia. 2015. "The Liquidation of Government Debt." *Economic Policy* 30.82: 291-333.

Reinhart, Carmen, Kenneth S. Rogoff, and Miguel A. Savastano. 2003. "Debt Intolerance." *Brookings Papers on Economic Activity* 1:1-62.

Riera-Crichton, Daniel, Carlos A. Vegh, and Guillermo Vuletin. 2015. "Procyclical and Countercyclical Fiscal Multipliers: Evidence from OECD countries." *Journal of International Money and Finance*, 52, 15-31.

Romer, Cristina D., and David H. Romer. 2010. "The Macroeconomic Effects of Tax Changes: Estimates Based on a New Measure of Fiscal Shocks." *American Economic Review*, 100(3), 763-801.

Roubini, Nouriel, and Xavier Sala-i-Martin. 1992. "Financial Repression and Economic Growth." *Journal of Development Economics* 39.1 (1992): 5-30.

Schlegl, Matthias, Christoph Trebesch and Mark L.J. Wright. 2019. "The Seniority Structure of Sovereign Debt." *NBER Working Papers 25793*, National Bureau of Economic Research, Inc.

United Nations Conference on Trade and Development - UNCTAD. 2020. Global Trade Update. October 2020.

———. 2021. Global Trade Update. February 2021.

United States Environmental Protection Agency- USEPA. 2011. The Benefits and Costs of the Clean Air Act from 1990 to 2020.

Végh, Carlos, Daniel Lederman, and Federico Bennet. 2017. "Leaning against the Wind: Fiscal Policy in Latin America and the Caribbean in a Historical Perspective." *LAC Semiannual Report* (April), Washington, DC: World Bank

Végh, Carlos, Guillermo Vuletin, Daniel Riera-Crichton, Diego Friedheim, Luis Morano, and José Andrée Camarena.. 2018. "Fiscal Adjustment in Latin America and the Caribbean: Short-Run Pain, Long-Run Gain?" LAC Semiannual Report (April), World Bank, Washington, DC.

Washington Post. 2015. "Where and Why Food Prices Lead to Social Upheaval". February 22, 2015.

Williams, Andrew. 2009. "On the Release of Information by Governments: Causes and Consequences." *Journal of Development Economics* 89: 124–38.

World Bank. 2016. Morocco—Identity and Targeting for Social Protection Project (English). Washington, D.C.:World Bank Group. http://documents.worldbank.org/curated/en/298251489370445157/Morocco-Identity-and-Targeting-for-Social-Protection-Project

——— 2014. Unlocking the Employment Potential in the Middle East and North Africa.

———2019. Understanding Poverty and Inequality in Egypt. World Bank, Washington, DC.

——— 2020a. Lebanon Economic Monitor, Fall ٢٠٢٠: The Deliberate Depression. World Bank, Washington, DC.

———2020b. Covid-19: Debt Service Suspension Initiative. https://www.worldbank.org/en/topic/debt/brief/covid-19-debt-service-suspension-initiative

World Bank. 2020c. The Human Capital Index 2020 Update: Human Capital in the Time of COVID-19. World Bank, Washington, DC.

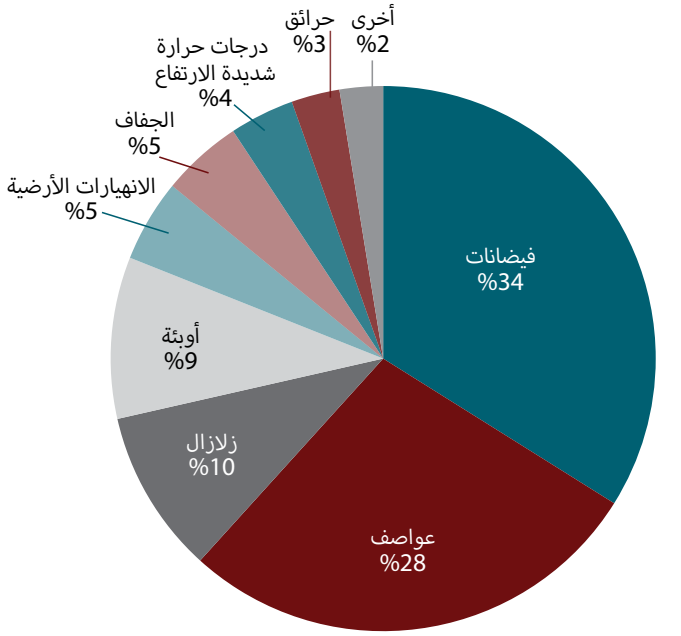
———and IMF. 2020. Djibouti: Joint World Bank-IMF Debt Sustainability Analysis. http://documents1.worldbank.org/curated/en/649601596487780040/pdf/Djibouti-Joint-World-Bank-IMF-Debt-Sustainability-Analysis.pdf

المرافق

المرفق ألف 1: نمو الدين والناتج بعد الكوارث الطبيعية

الأوبئة ليست بالأمر الجديد على المجتمعات الحديثة. فبين عامي 1900 و2020، وفقا لمركز البحوث المتعلقة بوبائيات الكوارث، وقاعدة بياناته الخاصة بأحداث الطوارئ، شهد العالم 15563 كارثة طبيعية، منها 1492 وباء، مما يجعلها رابع أكثر الكوارث الطبيعية شيوعا بعد الفيضانات والعواصف والزلازل (انظر الشكل ألف 1-1).[26] وهدفنا هنا هو تقدير أثر الكوارث الطبيعية التي تقع على نطاق ضخم، مثل جائحة فيروس كورونا، على نمو الدين العام وإجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات النامية[27]. وتحقيقا لهذا الغرض، تستند إستراتيجيتنا التجريبية إلى مقدّر الفرق في الفروق.

الشكل ألف1-1: الكوارث الطبيعية 1900-2020



المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي استنادا إلى قاعدة بيانات أحداث الطوارئ

البيانات

البيانات المتعلقة بالكوارث الطبيعية مُستمدة من قاعدة بيانات أحداث الطوارئ. وتُحقق مجموعة الكوارث الطبيعية المدرجة في قاعدة بيانات أحداث الطوارئ واحدة على الأقل من النتائج التالية في البلد المتأثر: 10 أشخاص أو أكثر لقوا حتفهم، أو 100 شخص أو أكثر لحقتهم أضرار، أو حالة الطوارئ أُعلنت، أو تم التماس مساعدة دولية.

ونظراً لأن اهتمامنا ينصب على تحليل اتجاهات الاقتصاد الكلي في البلدان النامية، فقد أُستبعد من التحليل جميع البلدان المتقدمة (حسبما يحددها تصنيف البنك الدولي التاريخي للبلدان عام 1987 حسب الدخل). وإذا كان بلد ما قد نشأ بعد عام 1987، فإن تصنيفه يستند إلى تصنيف الدخل في السنة التي نشأ فيها. والعينة النهائية تضم 142 بلداً.

ولا تؤدي جميع الكوارث بالضرورة إلى وقوع أضرار ضخمة بما يكفي لتغيير ديناميات الاقتصاد الكلي في بلد ما. وبغرض تصفية الأحداث ذات الآثار الملحوظة على الاقتصاد الكلي، يُرجح بحثنا حجم الأضرار التي تسببها الكارثة حسب الحجم الإجمالي لاقتصاد البلد المتضرر. وبشكل أكثر تحديدا، يركز تحليلنا الاقتصادي القياسي على الكوارث الطبيعية ذات الكثافة العالية التي خلّفت أضرارًا تعادل 1% على الأقل من إجمالي الناتج المحلي للبلد المتضرر في ذلك العام (استنادًا إلى إجمالي الأضرار المقدرة كما هو وارد في قاعدة بيانات أحداث الطوارئ[28]). وباستخدام هذه الفلاتر، نجد لدينا 324 كارثة طبيعية وقعت في 90 بلدا ناميا بين عامي 1960 و2019. وهي تشمل فيضانات وزلازل ونوبات جفاف وعواصف وانهيارات أرضية وأنشطة بركانية وارتفاعا شديدا في الحرارة وحرائق الغابات.

ونحن نعتمد على مؤشرين اثنين من مؤشرات الاقتصاد الكلي. يأتي أولهما -نمو إجمالي الناتج المحلي السنوي- من *مؤشرات التنمية العالمية* للبنك الدولي. ويأتي الثاني من قاعدة *بيانات الديون العالمية* لصندوق النقد الدولي، وهي الديون المستحقة على الحكومات المركزية.

26 وفقاً لقاعدة بيانات أحداث الطوارئ، فمن بين 691 كارثة سجلت في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين عامي 1900 و2020، فإن الكوارث الطبيعية الأكثر شيوعا هي الفيضانات (323 كارثة، 46.7% من المجموع)، والزلازل (167 كارثة، 24.2%)، والعواصف (72 كارثة، 10.4%)، والأوبئة (39 كارثة، 5.6%).
27 سؤالنا قريب من فومبي وآخرون (2013) على الرغم من أن دراستهم لا تتناول بالبحث قضية الديون.
28 وفقاً لقاعدة بيانات أحداث الطوارئ، فإن هذه قيمة لجميع الأضرار والخسائر الاقتصادية المتصلة بالكارثة بشكل مباشر أو غير مباشر.

إستراتيجية الاقتصاد القياسي

كي نحلل بشكل منهجي آثار الكوارث الطبيعية على الاقتصاد الكلي في البلدان النامية، فإننا نعتمد على مقدّر الفرق في الفروق. وتقدّر هذه الطريقة أثر المعالجة (بداية الكارثة الطبيعية) على ناتج ما (نمو إجمالي الناتج المحلي وتراكم الدين العام). ويتم ذلك بالمقارنة بين متوسط التغير على مدى الفترة الزمنية لهذه المتغيرات بالنسبة لمجموعة المعالجة (الاقتصادات المتأثرة بكارثة طبيعية ما)، وبين متوسط التغير على مدى تلك الفترة الزمنية بالنسبة لمجموعة الضبط (الاقتصادات غير المتأثرة).

وإستراتيجية الاقتصاد القياسي التي تهدف إلى تحديد هذه الآثار المحتملة هي المُقدر التالي للفرق في الفروق:

$$y_{c,t} = c_0 + \mu_c + \mu_t + \beta_{c,t-n} D_{c,t-n} + \delta GDP_{c,t} + \theta Calamities_{c,t} + \epsilon_{c,t}$$

ويشير الرمزان c وt إلى البلدان وسنوات الحدث على التوالي. وy(c,t) يمثل متغير الفائدة على صعيد الاقتصاد الكلي (نمو إجمالي الناتج المحلي، النسبة المئوية سنوياً؛ نمو الدين، النسبة المئوية سنوياً). ويعني إدراج الآثار الثابتة للبلدان (μc) إلى جانب الآثار الثابتة زمنياً (μt) ضمناً أننا سنقارن بين اتجاهات الاقتصاد الكلي داخل كل بلد في الاقتصادات المتضررة والاقتصادات غير المتضررة خلال كل عام في العينة.

و $D_{(c,t-n)}$ هو متغير وهمي يحدد سنة وقوع كارثة ما. و $c0$ يمثل المعدل الثابت، $\epsilon_{(c,t)}$ وهو معدل الخطأ. أما β فهو معامل الفائدة الذي يجب تقديره، والذي نسمح له بالتنوع على مدار أحداث الكوارث الطبيعية. ويشير الرمز n إلى مدة كل حدث يغطي، كما ذُكر أعلاه، سبع سنوات حول وقوع الكارثة. لذلك، فإن n يتراوح من -3 إلى +3. وهذا الإعداد يعني أننا نتتبع الاتجاهات قبل وقوع الكارثة، فضلا عن الاتجاهات التي أعقبت وقوعها، مما يسمح باستخلاص استدلالات بشأن ما إذا كانت الاتجاهات التفاضلية، إن وُجدت، تسبق بداية الكارثة الطبيعية المعنية. وتشمل الضوابط الإضافية في الانحدار $Calamities_{(c,t)}$، وهو ضبط عدد الكوارث الطبيعية خلال السنوات الست السابقة التي تسببت في أضرار تكلفت أكثر من 1% من إجمالي الناتج المحلي؛ وفي الانحدار بالنسبة للدين العام، $GDP_{(c,t)}$، وهو التغير السنوي في إجمالي الناتج المحلي. وقد جمّعنا الأخطاء على مستوى البلد كله.

النتائج

يرسم الشكل 2-1 معاملات الفروق المتوسطة المقدرة بين البلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية التي أحدثت أضراراً لا تقل عن 1% من إجمالي الناتج المحلي ومجموعة الضبط المعاصرة في البلدان غير المتضررة فيما يتعلق بنمو الدين العام وإجمالي الناتج المحلي. وتُبرز العلامة النجمية المزدوجة تقديرات المعامل ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى 10%. ويحلل كلا الرقمين الكوارث الطبيعية الـ 324 ذاتها.

وتتحقق زيادة ملموسة في نمو الديون في البلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية التي أحدثت أضراراً لا تقل عن 1% من إجمالي الناتج المحلي، وذلك بالمقارنة بالبلدان التي لم تتعرض لمثل هذه الكوارث الطبيعية (انظر الشكل 2-1). وكان نمو إجمالي الناتج المحلي أعلى في فترة ما بعد الكارثة في البلدان المتضررة من الكوارث الطبيعية الضخمة مقارنة بالبلدان التي لم تشهد هذه الكوارث. وفي السنة التي وقعت فيها الكارثة، كان نمو إجمالي الناتج المحلي في البلدان المتضررة أقل كثيرا مقارنة بمجموعة الضبط. لكن نمو إجمالي الناتج المحلي كان أعلى بمقدار 0.9 في السنة الأولى بعد وقوع كارثة طبيعية شديدة للغاية، وأعلى بنسبة 0.83 نقطة مئوية في السنة الثانية في البلدان المتضررة مقارنة بالبلدان غير المتضررة. خلاصة القول إنه على الرغم من أن الكوارث الطبيعية التي أحدثت أضراراً لا تقل عن 1% من إجمالي الناتج المحلي في بلد ما تسبب انكماشاً اقتصادياً قوياً في السنة التي تقع فيها، فإن إجمالي الناتج المحلي يميل إلى الارتداد في السنوات الثلاث التي تلت وقوع الحدث إلى معدل نمو أعلى نقطة مئوية واحدة تقريباً في المتوسط عن المعدل في البلدان غير المتضررة.

المرفق ألف 2: الصدمات النفطية والجدارة الائتمانية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

نعتمد المنهجية التي تتبعها ريدي (2018) لتحليل الصدمات النفطية إلى صدمات عرض وطلب. وهذا التحليل يسمح لنا بفحص أثر كل من صدمات العرض والطلب على النفط على فترات يومية. ويصنف ريدي (2018) ويحلل ثلاثة أنواع من الصدمات النفطية، هي كالتالي:

صدمات الطلب: بقايا تراجع متزامن حيث تتراجع العائدات على المؤشر العالمي للشركات المنتجة للنفط إزاء تغيرات غير متوقعة في سجل مؤشر VIX (أي مؤشر عدم اليقين).

صدمات العرض: بقايا تراجع متزامن حيث تتراجع التغيرات في أسعار النفط إزاء صدمات الطلب والتغيرات غير المتوقعة في مؤشر VIX.

صدمات المخاطر: بعد الحصول على صدمات العرض والطلب في مجال النفط، نعتمد إعداد نموذج تقليدي في الأدبيات لدراسة تأثير الصدمات النفطية على مخاطر العجز عن سداد قروض سيادية، مع قياسها بعقود مبادلة مخاطر الائتمان.

$$\Delta CDS_{i,t} = \beta_{0,i} + \beta_1 \Delta CDS_{i,t-1} + \sum_{j=1}^{n} \beta_{2,j} DOMESTIC_{j,i,t-1} + \sum_{j=1}^{m} \beta_{3,j} GLOBAL_{j,t-1} +$$

$$\gamma Demand_{t-1} + \delta Supply_{t-1} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث ΔCDSi، t هو التغير اليومي في هامش عقود المبادلة على القروض السيادية للبلدان المعنية، التي يشير إليها i على مدى الأيام، ويشير إليها t. أما DOMESTIC1-t،i،i،i فتحتوي على مجموعة من متغيرات الضبط: العائد اليومي على سوق الأسهم في كل بلد (St. Return)، والتغير اليومي في سعر صرف عملة كل بلد مقابل الدولار الأمريكي GLOBALJ, t-1. (ΔFX Rate) هي مجموعة من متغيرات الضبط العالمية: التغير اليومي في مؤشر تقلبات بورصة خيارات مجلس شيكاغو (ΔVIX)، والعائد على مؤشر S&P 500 اليومي (S & P500 Return)، والتغير اليومي في العائد على السندات الألمانية لعشر سنوات (ΔGerman Bond)، والتغير اليومي في سعر الفائدة الفعال للأموال الاتحادية (ΔFedFund)، والتغير اليومي في سعر اتفاقيات إعادة الشراء الأوروبية (ΔEuro. Repo)، والتغير اليومي في العائد على سندات الخزانة الأمريكية لمدة 10 سنوات Demandt-1. (ΔTreasury) هو الصدمة المتأخرة يوما واحدا في جانب الطلب على النفط، وSupplyt-1 هو الصدمة المتأخرة يوما واحدا في جانب العرض للنفط، وكلاهما صدمة تم إنشاؤها كما جاء في ريدي (2018). Exporti هو متغير وهمي ثابت يأخذ قيمة 1 إذا كان البلد المعني هو مصدر صافٍ للنفط في بداية فترة العينة و0 خلاف ذلك. Year2020 هو متغير وهمي يأخذ قيمة واحد في أيام عام 2020 وصفر خلاف ذلك. وتمتد فترة العينة من نوفمبر/تشرين الثاني 2016 حتى أكتوبر/تشرين الأول 2020. والبلدان التي يشملها التحليل هي البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الجزائر والبحرين والعراق والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي ودبي)؛ وبلدان المنطقة المستوردة للنفط: مصر والمغرب وتونس. وقد يختلف تأثير الصدمات النفطية على أساس حالة الطاقة في كل بلد (كاشين وآخرون، 2014؛ رفيق وآخرون، 2016). ويبين الجدول ألف1-2 نتائج خط الأساس لتحليلنا هذا.

الجدول ألف2-1: آثار العوامل العالمية والصدمات النفطية على مبادلات مخاطر الائتمان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

المتغيِّر التابع: ΔCDSi,t	المعاملات التقديرية
$\Delta CDSi_{t-1}$	0.0133
	(0.0101)
$St.\ Return_{i,t-1}$	0.0707
	(0.480)
$\Delta FX\ Rate_{i,t-1}$	46.20-
	(60.89)
ΔVIX_{t-1}	*0.158-
	(0.0848)
$S\&P500\ Return_{t-1}$	***0.492-
	(0.165)
$\Delta German\ Bond_{t-1}$	**9.513
	(3.774)
$\Delta FedFund_{t-1}$	2.138-
	(2.399)
$\Delta Euro.\ Repo_{t-1}$	70.70
	(72.48)
$\Delta Treasury_{t-1}$	0.141
	(3.081)
$Demand_{t-1}$	0.158-
	(0.163)
$Supply_{t-1}$	0.00538
	(0.110)
$Supply_{t-1} * Export_i$	**0.281-
	(0.137)
$Demand_{t-1} * Export_i$	0.147
	(0.197)
Year2020	***1.103
	(0.343)
$Supply_{t-1} * Year2020$	**0.318-
	(0.129)
$Demand_{t-1} * Year2020$	**0.518
	(0.203)
$Supply_{t-1} * Export_i * Year2020$	**0.369
	(0.163)
$Demand_{t-1} * Export_i * Year2020$	***0.985-
	(0.247)

$Demand_{t-1}$ * $Export_i$*Year2020	***0.477-
	(0.101)
$Demand_{t-1}$ * $Export_i$	-0.010
	(0.123)
$Supply_{t-1}$ * $Export_i$*Year2020	***0.224-
	(0.56)
$Supply_{t-1}$ * $Export_i$	***0.276-
	(0.083)
$Demand_{t-1}$ * $Import_i$*Year2020	***0.360
	(0.129)
$Demand_{t-1}$ * Importi*Year2020	***0.312-
	(0.068)
ثابت	0.183-
	(0.253)
الآثار القطرية	نعم
آثار السنة	نعم
الملاحظات	9,999
الجذر الترييعي	0.012
عدد البلدان	12

المرفق ألف 3. نمو الديون والناتج حول إعادة الهيكلة

كي نفهم تأثير عمليات إعادة الهيكلة على نمو الدين الخارجي وإجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات النامية، درسنا مجموعة بيانات إعادة الهيكلة التي أنشأها سابقا أسونوما وتريبيش (2016).

بيانات عن عمليات إعادة الهيكلة

يقدم أسونوما وتريبيش (2016) معلومات عن وقوع 204 عمليات لإعادة الهيكلة على مستوى العالم ومدتها، ابتداء من عام 1978، وقد تم الانتهاء من 197 عملية منها. وتُميز الحالات كذلك في فئتين: إعادة الهيكلة الاستباقية وإعادة الهيكلة اللاحقة للتعثر. ففي عمليات إعادة الهيكلة الاستباقية، تعيد الحكومات التفاوض مع المقرضين وهي لا تزال مستمرة في سداد قروضها. وفي عمليات إعادة الهيكلة بعد التعثر عن سداد الديون، فإن الحكومات تتخلف من جانب واحد عن سداد ديونها، ثم تبدأ في إعادة التفاوض على هذه الديون. ومن بين عمليات إعادة الهيكلة الـ 197 المنتهية، كانت 81 عملية استباقية و116 عملية بعد التعثر عن السداد. وهناك بلدان عديدة لديها عمليات إعادة هيكلة متعددة. ومن بين 74 بلداً أكملت عمليات إعادة الهيكلة، هناك خمسة بلدان من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ومن أجل تحليل تأثير إعادة الهيكلة على الاقتصاد الكلي قبل بدء عمليات إعادة الهيكلة وأثناءها وبعدها، فإننا نطبّق نهج دراسة الأحداث بتحويل السنوات التقويمية إلى سنوات الحدث. ونركز على السنوات الثلاث السابقة وسنة إعادة الهيكلة والسنوات الثلاث بعدها (تحليل سبع سنوات في المجموع). في هذا الجدول الزمني الجديد، السنة صفر هي السنة التي بدأت فيها إعادة الهيكلة. وكما هو الحال في المرفق ألف 1، فإن عينتنا تشمل جميع البلدان غير المصنفة على أنها من البلدان المرتفعة الدخل عام 1987 في مجموعة بيانات تصنيف البنك الدولي التاريخي للبلدان حسب الدخل.

بيانات عن نمو إجمالي الناتج المحلي والدين الخارجي

المتغيران المتعلقان بالناتج هما النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي ومعدل النمو السنوي للدين الخارجي بالدولار الأمريكي. وكلاهما ورد في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي (أكتوبر/تشرين الأول 2020)، حيث تبدأ البيانات عام 1981. وبالتركيز على تغير مستوى الدين الخارجي، يمكن لمقدر الفرق في الفروق أن يبين المستوى التفاضلي لتسارع تراكم الدين بين البلدان المتضررة وغير المتضررة في السنوات السابقة لبدء إعادة الهيكلة وأثناءها وبعدها.

إستراتيجية الاقتصاد القياسي

كي نحلل بشكل منهجي آثار الكوارث الطبيعية على الاقتصاد الكلي في البلدان النامية، فإننا نعتمد على مقدّر الفرق في الفروق (مماثل لنهج المرفق ألف 1). وإستراتيجية الاقتصاد القياسي لخط الأساس التي تهدف إلى تحديد هذه الآثار المحتملة هي المُقدر التالي للفرق في الفروق:

$$y_{c,t} = c_0 + \mu_c + \mu_t + \beta R + \sum_{n=-3}^{-1} \beta_n B_n + \sum_{m=1}^{3} \beta_m A_m + \epsilon_{c,t}$$

حيث y(c,t) يمثل متغير الفائدة على صعيد الاقتصاد الكلي (النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي والنمو السنوي لمستوى الدين) للبلد c في السنة t؛ و μc هو الآثار الثابتة للبلد؛ و μt R آثار ثابتة للسنة؛ و R هو متغير وهمي يأخذ قيمة 1 في سنة بدء إعادة الهيكلة، أي السنة الأولى لإعادة الهيكلة، و0 خلاف ذلك. و n هو عدد السنوات التي تسبق السنة الأولى لإعادة الهيكلة (الانتقال من 3 سنوات قبل التعثر (-3، -2، -1). و Bn هو متغير وهمي يأخذ قيمة 1 إذا كانت السنة n قبل إعادة الهيكلة و 0 خلاف ذلك. و m هو عدد السنوات بعد السنة الأولى لإعادة الهيكلة (الانتقال من 1 إلى 3 سنوات بعد السنة الأولى من إعادة الهيكلة (1، 2، 3). و Am هو متغير وهمي يأخذ قيمة 1 إذا كانت السنة m بعد بداية إعادة الهيكلة و 0 خلاف ذلك. معاملات الفائدة هي β (ما يحدث عندما تبدأ إعادة الهيكلة)؛ و βn (n = 1 إلى 3) هو ما يحدث قبل 3 سنوات من إعادة الهيكلة؛ و βm (m = 1 إلى 3) هو ما يحدث بعد بدء إعادة الهيكلة.

لضبط الأحداث المتداخلة، أضفنا مؤشرات التردد في جميع الانحدارات. لكل سنة من السنوات السبع على الجدول الزمني، هناك ثلاثة أشكال مختلفة للعدّ: (1) كم نافذة تتألف من ثلاث سنوات قبل إعادة الهيكلة تتداخل مع تلك السنة المحددة؛ (2) كم عدد الأحداث التي تبدأ في العام نفسه؛ (3) كم نافذة تتألف من ثلاث سنوات بعد إعادة الهيكلة تتداخل مع تلك السنة المحددة. وتنشئ هذه الأشكال الثلاثة ثلاثة أرقام لكل سنة على الجدول الزمني لحدث ما، ما ينتهي إلى وجود 21 متغيرا إجمالا.

ومع أي تمديد، ولكي نرى ما إذا كان الاقتصاد الكلي يستجيب بشكل مختلف لإعادة الهيكلة الاستباقية وإعادة الهيكلة بعد التعثر عن السداد، قمنا بتوسيع نطاق الانحدار حسب خط الأساس بمجموعة مختلفة من المتغيرات الوهمية بين الفئتين.

النتائج

إن عمليات إعادة الهيكلة مكلفة بالنسبة لنمو الناتج، بل أكثر تكلفة في عمليات إعادة الهيكلة بعد التعثر عن السداد. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن عمليات إعادة الهيكلة تبطئ من نمو الدين. وتوضح اللوحة ألف في الشكل 2-7 أن البلدان تشهد نمواً أقل مقارنةً بخط الأساس في السنوات السابقة لعمليات إعادة الهيكلة - سواء كانت استباقية أو بدأت بعد التعثر عن السداد. لكن بعد السنة الأولى من إعادة الهيكلة، يبدأ النمو في التعافي مع إعادة الهيكلة الاستباقية، لكنه يبقى في ركود مع عمليات إعادة الهيكلة التي تبدأ بعد التعثر عن السداد. وتوضح اللوحة باء في الشكل 2-7 أن نمو الدين خلال السنتين الأوليين، بعد بدء عملية إعادة الهيكلة، كان أقل كثيرا في كل من العملية الاستباقية والعملية التي تبدأ بعد التعثر، وذلك مقارنة بالبلدان التي لم تشهد عمليات لإعادة الهيكلة. وقد يعكس ذلك استبعاد البلدان المتعثرة من أسواق الدين العالمية وانخفاض حجم الديون التي يمنحها الدائنون أثناء مفاوضات إعادة الهيكلة.

مرفق البيانات

جدول المرفق باء1: توقعات البنك الدولي بشأن النمو ورصيد المعاملات الجارية والمالية العامة

	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي *نسبة مئوية*				نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي *نسبة مئوية*				رصيد حساب المعاملات الجارية *% من إجمالي الناتج المحلي*				رصيد المالية العامة *% من إجمالي الناتج المحلي*			
	2019	2020 ت	2021 ق	2022 ق	2019	2020 ت	2021 ق	2022 ق	2019	2020 ت	2021 ق	2022 ق	2019	2020 ت	2021 ق	2022 ق
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	**0.0**	**3.8-**	**2.2**	**3.5**	**1.3-**	**5.3-**	**0.6**	**1.9**	**2.1**	**3.8-**	**0.9-**	**0.7**	**4.2-**	**9.4-**	**6.6-**	**4.6-**
البلدان النامية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	**0.8-**	**2.8-**	**2.3**	**3.7**	**1.6-**	**4.1-**	**0.6**	**2.1**	**2.1-**	**4.6-**	**4.6-**	**3.5-**	**4.7-**	**7.6-**	**7.5-**	**6.4-**
البلدان المصدرة للنفط	**0.8-**	**4.2-**	**2.3**	**3.4**	**2.1-**	**6.0-**	**0.5**	**1.7**	**3.8**	**3.7-**	**0.1**	**2.0**	**3.6-**	**9.8-**	**6.3-**	**3.9-**
مجلس التعاون الخليجي	**0.7**	**4.9-**	**2.2**	**3.3**	**1.5-**	**6.3-**	**0.6**	**1.9**	**6.2**	**2.9-**	**2.4**	**4.4**	**3.6-**	**11.3-**	**5.7-**	**3.0-**
قطر	0.8	3.2-	3.0	4.1	1.0-	4.8-	1.3	2.4	2.4	2.5-	1.7	2.7	1.0	3.6-	2.3-	2.7
الإمارات	1.7	6.3-	1.2	2.5	0.2	7.4-	0.2	1.5	6.5	1.5-	2.9	4.9	1.0-	8.0-	0.5-	1.7
الكويت	0.4	5.4-	2.4	3.6	6.0-	6.2-	0.8	2.2	16.4	2.7-	8.2	11.7	9.8-	26.2-	22.6-	19.3-
البحرين	2.0	5.4-	3.3	3.2	2.5-	8.8-	0.6	1.1	2.1-	9.5-	6.9-	4.6-	9.3-	17.5-	11.6-	9.4-
السعودية	0.3	4.1-	2.4	3.3	1.3-	5.6-	0.9	1.9	6.6	2.7-	2.6	4.5	4.2-	11.3-	5.6-	3.0-
عمان	0.8-	6.3-	2.5	6.5	3.7-	8.7-	0.2	4.5	5.5-	10.4-	8.1-	5.2-	9.0-	17.4-	6.8-	4.6-
البلدان النامية المصدرة للنفط	**3.1-**	**3.1-**	**2.4**	**3.6**	**4.2-**	**5.1-**	**0.6**	**1.8**	**0.0**	**5.0-**	**4.9-**	**3.2-**	**3.6-**	**7.5-**	**7.6-**	**6.1-**
العراق	2.4	11.9-	1.9	8.4	1.5	14.9-	1.6-	4.7	6.1	12.9-	11.3-	5.6-	1.4	4.4-	5.4-	1.0-
إيران	6.8-	1.7	2.1	2.2	7.9-	0.5	1.0	1.1	0.6	0.8-	0.8	1.1	3.7-	6.3-	6.7-	7.0-
الجزائر	0.8	5.5-	3.6	2.3	1.2-	6.9-	2.1	0.9	10.0-	14.4-	12.1-	11.4-	9.6-	16.4-	12.1-	10.0-
البلدان النامية المستوردة للنفط	**3.2**	**2.2-**	**2.2**	**4.0**	**1.7**	**3.0-**	**0.5**	**2.5**	**5.6-**	**3.9-**	**4.3-**	**3.8-**	**6.6-**	**7.7-**	**7.5-**	**6.7-**
لبنان	6.7-	20.3-	9.5-	..	6.8-	19.9-	8.8-	..	21.2-	11.0-	6.7-	..	10.5-	4.9-	2.8-	..
الأردن	2.0	1.8-	1.4	2.2	0.5	2.7-	0.8	1.9	2.1-	7.2-	7.0-	6.0-	4.6-	6.7-	6.4-	5.4-
جيبوتي	7.8	0.5	5.5	6.0	6.1	0.9-	4.0	4.5	14.9	20.1	1.5-	0.8-	0.5-	1.7-	1.9-	1.7-
الضفة الغربية وقطاع غزة	1.4	11.5-	3.5	3.2	1.2-	13.7-	0.9	0.4	10.4-	6.5-	8.1-	8.3-	4.5	7.6-	6.4-	5.7-
المغرب	2.5	7.0-	4.2	3.7	1.2	8.1-	3.0	2.6	4.1-	3.0-	3.5-	3.9-	3.6-	7.7-	6.5-	6.4-
تونس	1.0	8.8-	4.0	2.6	0.1-	9.8-	3.0	1.7	8.5-	6.8-	9.2-	9.0-	3.1-	10.0-	8.6-	6.8-
مصر	5.6	3.6	2.3	4.5	3.5	1.6	0.4	2.6	3.6-	3.0-	3.4-	2.8-	8.1-	8.0-	8.2-	7.0-
مذكرة																
ليبيا	2.5	31.3-	66.7	..	1.0	32.2-	64.6	..	11.6	46.4-	6.2-	..	1.7	64.4-	9.0-	..

المصادر: حسابات المؤلفين اعتمادا على بيانات من تقرير البنك الدولي عن آفاق الاقتصاد الكلي والفقر، عدد أبريل/نيسان 2021.

ملاحظة: يتم تقريب البيانات إلى رقم واحد. البيانات الخاصة بمصر تتوافق مع السنة المالية (يوليو تموز-يونيو حزيران). لم يتم إدراج سوريا واليمن في المتوسطات الإقليمية ودون الإقليمية بسبب نقص البيانات الموثوقة. لا توجد توقعات بشأن لبنان وليبيا بعد عام 2021 نظرا لحالة عدم اليقين الشديدة.

جدول المرفق باء2: نطاق التعديلات في توقعات البنك الدولي عن الاقتصاد الكلي

اللوحة أ: بين أبريل/نيسان 2021 وأكتوبر/تشرين الأول 2019					
	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (أبريل/نيسان 2021 - أكتوبر/ تشرين الأول 2019)		رصيد المعاملات الجارية (أبريل/نيسان 2021 - أكتوبر/ تشرين الأول 2019)		رصيد المالية العامة (أبريل/نيسان 2021 - أكتوبر/ تشرين الأول 2019)	
	2020 ت	2021 ق	2020 ت	2021 ق	2020 ت	2021 ق
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	**6.4-**	**0.6-**	**4.6-**	**1.7-**	**4.8-**	**2.3-**
البلدان النامية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	**5.8-**	**0.8-**	**0.3-**	**0.4-**	**1.7-**	**1.8-**
البلدان المصدرة للنفط	**6.3-**	**0.1-**	**6.2-**	**2.3-**	**5.7-**	**2.5-**
مجلس التعاون الخليجي	**7.1-**	**0.5-**	**8.6-**	**3.7-**	**8.0-**	**2.9-**
قطر	6.2-	0.2-	7.9-	3.0-	5.6-	5.0-
الإمارات	8.9-	1.8-	7.6-	2.8-	7.0-	0.1
الكويت	7.9-	0.4-	11.3-	0.7-	20.4-	16.9-
البحرين	7.5-	1.0	6.1-	3.2-	9.8-	4.0-
السعودية	5.7-	0.2	9.8-	5.3-	6.8-	1.5-
عمان	9.8-	1.5-	1.4-	1.1-	8.0-	0.2
البلدان النامية المصدرة للنفط	**5.0-**	**0.7**	**1.6-**	**1.3-**	**2.1-**	**2.1-**
العراق	16.9-	0.8-	8.9-	7.2-	1.0-	2.3-
إيران	1.6	1.2	0.3-	1.1	0.4-	0.7-
الجزائر	7.4-	1.4	3.8-	0.4	9.2-	4.9-
البلدان النامية المستوردة للنفط	**6.6-**	**2.4-**	**1.5**	**0.9**	**1.2-**	**1.3-**
لبنان	20.6-	9.9-	10.4	14.6	4.9	7.0
الأردن	4.1-	1.1-	0.9-	0.6-	4.3-	4.4-
جيبوتي	6.9-	2.5-	1.2	23.9-	1.1-	2.7-
الضفة الغربية وقطاع غزة	10.4-	3.9	3.4	1.6	4.2	5.0
المغرب	10.5-	0.7	0.7	0.2-	4.2-	3.1-
تونس	11.0-	1.4	3.9	0.9	5.0-	3.9-
مصر	2.2-	3.7-	0.4-	0.8-	0.4-	1.2-

المصادر: حسابات المؤلفين اعتمادا على بيانات من تقرير البنك الدولي عن آفاق الاقتصاد الكلي والفقر.

ملاحظة: لم يتم إدراج ليبيا وسوريا واليمن في المتوسطات الإقليمية ودون الإقليمية بسبب نقص البيانات الموثوقة. التغييرات هي بالنقاط المئوية. لم ترد توقعات للبنان لما بعد 2021.

اللوحة ب: بين أبريل/نيسان 2021 وأكتوبر/تشرين الأول 2020								
	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (أبريل/نيسان 2021 - أكتوبر/ تشرين الأول 2020)			رصيد المعاملات الجارية (أبريل/نيسان 2021 - أكتوبر/ تشرين الأول 2020)			رصيد المالية العامة (أبريل/نيسان 2021 - أكتوبر/ تشرين الأول 2020)	
	2020 ت	2021 ق	2022 ق	2020 ت	2021 ق	2022 ق	2020 ت	2021 ق	2022 ق
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	**1.3**	**0.3**	**0.4**	**1.1**	**2.3**	**2.3**	**0.7**	**1.3**	**1.1**
البلدان النامية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	**1.9**	**0.2**	**0.0**	**1.1**	**0.1-**	**0.1**	**2.0**	**1.1**	**0.9**
البلدان المصدرة للنفط	**1.6**	**0.4**	**0.6**	**0.9**	**2.9**	**2.9**	**0.8**	**1.6**	**1.6**
مجلس التعاون الخليجي	**0.8**	**0.4**	**0.7**	**1.1**	**4.2**	**3.8**	**0.8-**	**1.3**	**1.0**
قطر	1.2-	0.0	1.1	1.5-	0.8	0.8	0.0	1.5	1.4
الإمارات	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
الكويت	2.5	1.4	0.7	2.5	9.1	9.5	1.5	0.4	3.9-
البحرين	0.2-	1.1	0.7	1.6-	0.4-	0.8	4.1-	1.6-	0.7-
السعودية	1.3	0.4	1.1	2.1	7.0	6.2	1.3-	2.2	2.7
عمان	3.1	2.0	1.4-	4.0	4.6	1.0	0.7	9.8	6.3
البلدان النامية المصدرة للنفط	**3.0**	**0.3**	**0.5**	**0.7**	**0.5-**	**0.1**	**3.2**	**1.9**	**2.1**
العراق	2.4-	0.1-	1.1	0.7-	3.3-	1.1-	12.4	8.5	9.4
إيران	6.2	0.6	0.5	0.2-	0.2	0.4	0.3	0.1-	0.1-
الجزائر	1.1	0.2-	0.2	1.0-	3.6	3.2	0.6-	0.9	0.4-
البلدان النامية المستوردة للنفط	**0.0**	**0.1**	**0.6-**	**1.7**	**0.4**	**0.2**	**0.5**	**0.1**	**0.7-**
لبنان	1.1-	3.7	..	6.6-	11.1-	..	9.6	12.0	..
الأردن	3.7	2.3-	0.0	0.4	0.6-	0.8-	1.5	0.8-	0.5-
جيبوتي	1.5	1.6-	1.2-	4.2	17.8-	17.4-	0.6	1.1	0.5
الضفة الغربية وقطاع غزة	3.6-	1.2	0.8	2.8	2.0	1.8	3.2-	2.1-	1.6-
المغرب	0.7-	0.9	0.2	6.9	3.0	1.3	0.1-	1.2-	2.2-
تونس	0.4	1.9-	0.7	0.3	2.9-	2.6-	1.9-	3.0-	2.1-
مصر	0.1	0.1-	1.3-	1.1	1.0	0.5	0.2	0.2	0.1-

المصادر: حسابات المؤلفين اعتمادا على بيانات من تقرير البنك الدولي عن آفاق الاقتصاد الكلي والفقر.

ملاحظة: لم يتم إدراج ليبيا وسوريا واليمن في المتوسطات الإقليمية ودون الإقليمية بسبب نقص البيانات الموثوقة. التغييرات هي بالنقاط المئوية. لم ترد توقعات للبنان لما بعد 2021

جدول المرفق باء3: نظرة عامة على ديون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

		الدين العام		الدين العام المحلي		الدين العام الخارجي		الديون الرسمية الخارجية	الدين الخارجي العام والخاص		مدفوعات الفائدة على الدين العام		تصنيف موديز: الدين طويل الأجل بالعملة الأجنبية	
		تقرير البنك الدولي عن آفاق الاقتصاد الكلي والفقر		تقرير البنك الدولي عن آفاق الاقتصاد الكلي والفقر		تقرير البنك الدولي عن آفاق الاقتصاد الكلي والفقر		إحصائيات الدين العالمية بالبنك الدولي	تقرير صندوق النقد الدولي: آفاق الاقتصاد العالمي		تقرير البنك الدولي عن آفاق الاقتصاد الكلي والفقر			
		2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2019	2020	2019	2020	20/1/1	21/21/1
مجلس التعاون الخليجي	قطر	57	64.1						131.4	161.3	1.6	1.8	Aa3	Aa3
	الإمارات	20.1	25						76.7	97.5	0.3	0.3	Aa2	Aa2
	الكويت	20.3	22.5						48.8	64.5	0.3	0.8	Aa2	A1
	البحرين	102.3	132.4						226.4	254.6	4.5	4.9	B2u	B2u
	السعودية	23.1	32.8						23.2	29.9	0.8	1.2	A1	A1
	عمان	60.1	81.2						92.4	121.5	2.3	2.8	Ba1	Ba3
دول أخرى مصدرة للنفط	ليبيا	48.8	137.1											
	العراق	48.2	69.3	23.3	34.4	24.9	35		30.9	40.5	1.2	1.1	Caa1	Caa1
	إيران	47.9	50.3					0.1	1.7	1.7	0.7	1		
	الجزائر	45.6	51.4	45.0	50.8	0.6	0.6	0.8	2.3	1.9	0.6	0.6		
	اليمن	52.7		22.7		30		27.4	24.3	25.6	3.8			
البلدان المستوردة للنفط	لبنان	171	186.7	107.6	87.8	63.4	99	3.6	197.8	482.8	10	2.2	Caa2	C
	الأردن	97.4	109	58.3	64.1	39	44.9	19.0	68	77.6	3.5	4.1	B1	B1
	جيبوتي	66.9	70.2	0.4	0.2	66.4	69.9	64.4	66	70.2	1.3	1.2		
	الضفة الغربية وقطاع غزة	16.3	24.2	9.2	15.4	7.1	8.8				0.3	0.4		
	المغرب	64.9	77.8	50.9	58.4	14	19.4	19.8	33.1	39.2	2.3	2.5	Ba1	Ba1
	تونس	71.8	87.2	22.3	27.9	49.5	59.3	41.1	99.4	97.2	2.7	3.8	B2	B2
	مصر	90.2	87.5	72.5	68.6	17.8	19	19.0	36	34.4	10	9.8	B2	B2
	المتوسط العالمي	51.9	63.2	19.6	22.7	26.8	30.3	20.0	50.5	59.2	1.6	1.9		
	متوسط الاقتصادات مرتفعة الدخل	56.9	65.3	26.6	34.9	19.1	23.3		88.5	101.7	2.1	2.3		
	متوسط الاقتصادات المتوسطة الدخل	51.5	64.9	20.0	23.0	27.4	32.4	19.0	47.3	54.3	1.8	2.1		
	متوسط الاقتصادات المنخفضة الدخل	52.5	50.5	17.6	18.7	26.8	29.7	24.4	31.4	32.1	1.1	1.3		

المصدر: تقرير البنك الدولي عن آفاق الاقتصاد الكلي والفقر (أبريل/نيسان 2021)، وتقرير البنك الدولي: إحصاءات الديون الدولية، وتقرير صندوق النقد الدولي: آفاق الاقتصاد العالمي
ملاحظة: الدين ومدفوعات الفائدة بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي. الديون الرسمية الخارجية تشمل ديون مستحقة للمنظمات الدولية (قروض متعددة الأطراف)، والحكومات الأجنبية (قروض ثنائية).

جدول المرفق باء4: خصائص اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

		الدين العام		الفجوة الإنتاجية	الحوكمة	التضخم النقدي		ترتيبات أسعار الصرف
		(% من إجمالي الناتج المحلي)		*(نقاط مئوية)*	*(الدرجات)*	*(نسبة مئوية)*		
		تقرير البنك الدولي عن آفاق الاقتصاد الكلي والفقر		تقرير البنك الدولي عن آفاق الاقتصاد الكلي والفقر	البنك الدولي	تقرير البنك الدولي عن آفاق الاقتصاد الكلي والفقر		صندوق النقد الدولي
		2019	2020	2020	2019	2019	2020	2019
مجلس التعاون الخليجي	قطر	57	64.1	4.9-	0.7	0.9-	2.6-	ترتيبات تقليدية لربط سعر الصرف
	الإمارات	20.1	25	9-	1.1	1.9-	1.6-	ترتيبات تقليدية لربط سعر الصرف
	الكويت	20.3	22.5	5.5-	0.1	1.1	0.9	ترتيبات تقليدية لربط سعر الصرف
	البحرين	102.3	132.4	8.2-	0.4	1	2.6-	ترتيبات تقليدية لربط سعر الصرف
	السعودية	23.1	32.8	5.6-	0.1	1.2-	3.4	ترتيبات تقليدية لربط سعر الصرف
	عمان	60.1	81.2	8.3-	0.4	0.1	1-	ترتيبات تقليدية لربط سعر الصرف
دول أخرى مصدّرة للنفط	ليبيا	48.8	137.1		2-	3-	2-	ترتيبات تقليدية لربط سعر الصرف
	العراق	48.2	69.3	18.3-	1.4-	0.2-	0.6	ترتيبات تقليدية لربط سعر الصرف
	إيران	47.9	50.3	1.1	0.9-	41.3	36.9	ترتيب سعر الصرف الثابت
	الجزائر	45.6	51.4	7.5-	0.9-	2.3	2.1	نظام الربط الزاحف
	اليمن	52.7		2.9	1.9-	10	26.4	ترتيب سعر الصرف الثابت
البلدان المستوردة للنفط	لبنان	171	186.7	19.1-	0.7-	2.9	84.3	ترتيب سعر الصرف الثابت
	الأردن	97.4	109	3.9-	0.1	0.8	0.3	ترتيبات تقليدية لربط سعر الصرف
	جيبوتي	66.9	70.2	6.7-	0.8-	3.3	1.8	مجلس العملة
	الضفة الغربية وقطاع غزة	16.3	24.2	14.8-	.	0.8	0.7-	
	المغرب	64.9	77.8	10.1-	0.2-	0.2	0.7	ترتيب سعر الصرف الثابت
	تونس	71.8	87.2	10.4-	0.2-	6.7	5.6	نظام الربط الزاحف
	مصر	90.2	87.5	1.2-	0.6-	13.9	5.7	ترتيب سعر الصرف الثابت
	المتوسط العالمي	51.9	63.2	6.7-	0.1-	2.8	3	
	متوسط الاقتصادات مرتفعة الدخل	56.9	65.3	8.6-	1.1	1.1	1.5	
	متوسط الاقتصادات المتوسطة الدخل	51.5	64.9	7.3-	0.4-	2.8	2.6	
	متوسط الاقتصادات المنخفضة الدخل	52.5	50.5	4.1-	0.4-	3.1	5.9	

المصادر: البنك الدولي، آفاق الاقتصاد الكلي والفقر (أكتوبر/تشرين الأول 2020) ومؤشرات الحوكمة العالمية؛ وصندوق النقد الدولي، التقرير السنوي عن ترتيبات وقيود الصرف.
ملاحظة: فجوة الناتج = النمو في عام 2020 ناقص متوسط النمو من 2015 حتى 2019؛ الحوكمة هي متوسط الجودة التنظيمية والفعالية الحكومية وسيادة القانون. ويمثل انخفاض الدرجة مستوى جودة أقل للحوكمة.

جدول المرفق باء5: تقرير الدين العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

	الجزائر	البحرين	جيبوتي	مصر	إيران	العراق	الأردن	الكويت	لبنان	ليبيا	المغرب	عمان	قطر	السعودية	سوريا	تونس	الإمارات	الضفة الغربية وقطاع غزة	اليمن
الحكومة المركزية	√	√	√	√	×	√	√	√	√	√	√	√	√	√		√	√	√	
حكومات محلية وحكومات الولايات	لا ينطبق		√	√	×	√	√	لا ينطبق			√	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق		لا ينطبق	√	×	×
عناصر أخرى للحكومة العامة	×	√	×	√				×								√	×	×	
منها أموال صناديق الضمان الاجتماعي	لا ينطبق	√	×	√			√	×								√	×	لا ينطبق	
منها أموال خارج الموازنة	×	√	×	لا ينطبق				×						×		√	×		×
ضمانات (للقطاعين العام والخاص، بما في ذلك الشركات المملوكة للدولة)	×	×	√	√		√	√			√	√	×	×	×		√	√	×	لا ينطبق
البنك المركزي (يقترض نيابة عن الحكومة)	لا ينطبق		لا ينطبق		√	√	×	√		لا ينطبق	√			لا ينطبق		√		لا ينطبق	
ديون غير مضمونة للشركات المملوكة للدولة	×	×	×	×	×						×	×	×	×		√	×	لا ينطبق	لا ينطبق

المصدر: خبراء البنك الدولي.

ملاحظة: يتبع الجدول نموذج الإبلاغ عن الدين العام في إطار القدرة على تحمل أعباء الديون بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (انظر صندوق النقد الدولي، 2017). √ يبين أن البلد المعني يُبلغ عن نوع الدين (بالنسبة للديون المحلية والخارجية على السواء)؛ × يشير إلى أن البلد المعني لديه نوع من الديون ولكنه لا يبلغ عنه؛ لا ينطبق يشير إلى أن البلد المعني قد لا يكون لديه هذا النوع من الديون؛ وتشير الخانات الفارغة إلى أن خبراء الاقتصاد في البنك الدولي لا يملكون معلومات عما إذا كان البلد المعني قد حصل على نوع الدين ولكنه لا يبلغ عنه، أو أنه لا يملك هذا النوع من الدين، أو أن الدين ربما يكون مدرجا في إجمالي الديون الحكومية. تم الإبلاغ عن الديون حتى عام 2020. الخلايا الحمراء تشير إلى تغيرات بين عامي 2019 و2020.

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - البنك الدولي

أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ــ أبريل/نيسان 2021

مجموعة البنك الدولي